



كلية الدراسات العليا
برنامج اللغة العربية وآدابها

المرفوعات في ديوان الهذليين
(دراسة نحوية دلالية)

إعداد

ياسمين " محمد رشاد " الشريف

إشراف الدكتور

ياسر محمد الحروب

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

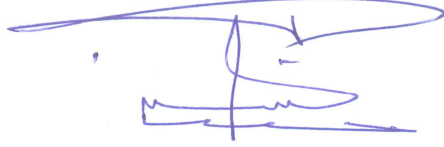
فُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل

2021 م

نوقشت هذه الرسالة يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٢١ / ١ / ١٣

الموافق: ١٣ من محرّم لعام ١٤٤٢، وأجيزت.

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة:

١_ د. ياسر محمّد الحروب

٢_ د. يوسف صبري الرّفاعي

٣_ د. محمّد عطا أبو فتون

محمد
٢٠٢١ / ٢ / ١١

الإهداء

إلى قدوتي الأولى، ومثلي الأعلى في الحياة، إلى من غرس في نفسي حبّ العلم منذ نعومة أظفاري....

أبي _ حفظه الله _

إلى ذاك النور الذي لا ينطفئ، إلى التي ظلّت ترقب لحظة قطاف ثمار غرسها لا تكلّ من الدّعاء بالتّوفيق والسّداد....

أمّي _ حفظها الله _

إلى رفيق دربي، وأنيس أيامي، إلى الذي تحمّل معي كلّ عناء، فشّدّ من أزمي، وشاركني في أمري قريرة عينه، راضية بذلك نفسه....

زوجي الغالي

"إلى الغصون النّضرة التي تمتدّ عاليًا راهبة تارة، وراغبة تارات محاولة أن تستكشف خبايا هذه الحياة، إلى تلك البراعم الصّغيرة التي تفتّحت، وما زالت تنمو أمام ناظرينا برقّة وبهاء"....

أبنائي الأعزّاء

إلى تلك الأزهار النّديّة التي تجمل حياتي بألوان زاهية، إلى السند الذي لا يكلّ من العطاء....

إخوتي وأخواتي الأعزّاء

إليكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر لله عزّ وجلّ، شكر عبد معترف بالتقصان، وأحمده حمد الحامدين على نعمه، وفضله، وتوفيقه لي بإتمام هذا العمل... وما توفيقى إلا بالله.

كذلك أتقدم بوافر تقديري واحترامي، وخالص شكري، وعميق امتناني لأستاذي الدكتور ياسر الحروب على ما بذله معي من جهد يُذكر فيُشكر؛ لإشرافه على هذا العمل، فقد تعهده بالرعاية والتوجيه منذ أن كان شذرة حتى استوى على سوقه، فخرج إلى النور.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تجشّمهم عناء قراءة البحث، وإبداء ملاحظاتهم عليه.

ولا يفوتني شكر من قدّم لي نصحاً، أو مدّ لي يداً في سبيل إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

المحتويات

الإهداء.....	ب.
الشكر والتقدير.....	ت.
المحتويات.....	ث.
ملخص الدراسة.....	ذ.
المقدمة.....	١.
التمهيد.....	٤.
الفصل الأول: المرفوعات في الجملة الإسنادية الاسمية.....	٨.
المبحث الأول: صور المبتدأ والخبر وأحواله في تراكيب الديوان.....	١٠.
أولاً_ المبتدأ.....	١٠.
١. حدّ المبتدأ.....	١٠.
٢. أشكال المبتدأ.....	١١.
٣. تقديم المبتدأ وتأخيره.....	١٨.
٤. حذف المبتدأ.....	٢١.
ثانياً_ الخبر.....	٢٤.
١. حدّه.....	٢٤.
٢. صور الخبر في ديوان الهذليين.....	٢٥.
٣. تقديمه وتأخيره.....	٣٢.
٤. تعدّد الخبر.....	٣٦.
٥. حذف الخبر.....	٣٨.

- ٤٢.....المبحث الثاني: أحوال اسم الفعل النَّاسخ (كان) وأخواتها
- ٤٣.....أولاً_ تعدّد أخبار (كان) وأخواتها
- ٤٤.....ثانياً_ تقديم اسم النَّاسخ وتأخيره عن معموله
- ٥٥.....المبحث الثالث: أسماء أفعال المقاربة
- ٥٥.....أولاً_ أفعال المقاربة
- ٥٦.....ثانياً_ أفعال الشروع
- ٥٧.....ثالثاً_ أفعال الرجاء
- ٥٩.....المبحث الرابع: أحوال خبر (إنّ) وأخواتها
- ٦٧.....أولاً_ تعدّد أخبارها
- ٦٧.....ثانياً_ تقديم أخبارها على أسمائها
- ٦٨.....ثالثاً_ زيادة (ما) عليها
- ٧١.....المبحث الخامس: خبر (لا) النافية للجنس
- ٧١.....أولاً_ دلالتها
- ٧١.....ثانياً_ حذف خبرها
- ٧٣.....المبحث السادس: أسماء الأحرف المشبهة ب(ليس)
- ٧٣.....أولاً_ دلالتها
- ٧٧.....الفصل الثاني: المرفوعات في الجملة الإسنادية الفعلية
- ٧٩.....المبحث الأول: الفاعل في تراكيب ديوان الهذليين
- ٧٩.....أولاً_ حدّه
- ٧٩.....ثانياً_ رافعه

٨٠.....	ثالثاً_ صور الفاعل في الديوان
٨٦.....	رابعاً_ تقديمه وتأخيره.....
٩١.....	خامساً_ حذف الفعل.....
٩٣.....	المبحث الثاني: نائب الفاعل في تراكيب الديوان.....
٩٣.....	أولاً_ صورهِ ودلالاتهِ.....
١٠٢.....	الفصل الثالث: التوابع المرفوعة في تراكيب الديوان.....
١٠٥.....	المبحث الأول: النعت.....
١٠٥.....	أولاً_ حدّ النعت.....
١٠٦.....	ثانياً_ أغراض النعت.....
١١٣.....	ثالثاً_ تعدّد النعت.....
١١٥.....	رابعاً_ حذف المنعوت.....
١١٧.....	المبحث الثاني: التوكيد.....
١١٨.....	أولاً_ حدّ التوكيد.....
١١٨.....	ثانياً_ أغراض التوكيد.....
١٢٢.....	ثالثاً_ أنواع التوكيد.....
١٠٧.....	رابعاً_ قطع النعت.....
١١٦.....	المبحث الثالث: العطف.....
١١٧.....	أولاً_ أقسام العطف.....
١١٩.....	ثانياً_ حروف العطف ودلالاتها.....
١٣١.....	المبحث الرابع: البدل.....

أولاً_ حدّ البذل..... ١٣٢.....

ثانياً_ أقسام البذل ودلالته..... ١٣٩.....

ثالثاً_ قطع البذل..... ١٣٤.....

الفصل الرابع: معمولات عوامل مختلفة..... ١٣٦.....

المبحث الأول: معمول اسم الفاعل..... ١٣٧.....

أولاً_ حدّه..... ١٣٧.....

ثانياً_ إعماله..... ١٣٧.....

المبحث الثاني: معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل..... ١٤٣.....

أولاً_ حدّها..... ١٤٤.....

ثانياً_ إعمالها ودلالاتها..... ١٤٥.....

المبحث الثالث: معمول اسم المفعول..... ١٤٩.....

أولاً_ حدّه..... ١٥٠.....

ثانياً_ صياغته..... ١٥١.....

ثالثاً_ دلالاته..... ١٥٢.....

المبحث الرابع: معمول صيغة المبالغة..... ١٦٢.....

أولاً_ حدّها..... ١٦٣.....

ثانياً_ صياغتها وعملها..... ١٦٤.....

ثالثاً_ دلالاتها..... ١٦٥.....

المبحث الخامس: معمول اسم التفضيل..... ١٧٤.....

أولاً_ حدّه..... ١٧٥.....

١٧٥.....	ثانيًا_ أحوال اسم التفضيل ودلالته.....
١٨٠.....	المبحث السادس: معمول ألفاظ المدح والذم.....
١٨١.....	أولًا_ المدح والذم لغة.....
١٨١.....	ثانيًا_ المدح والذم في عرف النحويين.....
١٨١.....	ثالثًا_ عملهما ودلالاتهما.....
١٨٧.....	المبحث السابع: معمول أسماء الأفعال.....
١٨٨.....	أولًا_ الاختلاف في اسميتها وفعليتها.....
١٨٨.....	ثانيًا_ عملها ودلالاتها.....
١٩٢.....	الخاتمة.....
١٩٤.....	الفهارس الفنية.....
١٩٥	فهرست المصادر والمراجع.....
٢٠٩	فهرست الآيات القرآنية.....
٢١٠.....	فهرست الأشعار.....
٢٢٩.....	الملخص باللغة الإنجليزية.....

ملخص الدراسة

تسير هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي، فتعرض قضية المرفوعات، وما يتعلق بها من أبواب نحوية أخرى كما جاءت في كتب النحو الأصول، وتبين دلالة هذه الأبواب في التراكيب الشعرية. وقعت هذه الدراسة في مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، فقد جاءت المقدمة لتقف على الهدف من هذه الدراسة، وأهميتها، كما تضمنت عرضاً للدراسات السابقة كاشفة عن المنهجية التي اتبعتها الباحثة في دراستها، ومبيّنة للفصول التي تتألف منها الدراسة.

وجاء الفصل الأول متضمناً الحديث عن المرفوعات في الجملة الإسنادية الاسمية، حيث بحث صور المبتدأ والخبر، وأحوالهما في تراكيب الديوان، وأحوال اسم الناسخ (كان) وأحوالها، وأحوال خبر (إن) وأحوالها أو حذفه، وأسماء (كاد) وأحوالها، وأسماء الأحرف المشبهة ب(ليس)، وخبر (لا) النافية للجنس.

ودرس الفصل الثاني المرفوعات في الجملة الإسنادية الفعلية، إذ تناول الفعل المضارع في تراكيب الديوان، والفاعل، وصوره، وتقديمه وتأخيره، وأخيراً نائب الفاعل.

وعالج الفصل الثالث التوابع المرفوعة في تراكيب الديوان، فتحدّث عن النعت، وأغراضه، وتعدّده، ودلالته. كما تحدّث عن التوكيد، والعطف، والبدل، مبيّناً أنواعهم، ودلالاتهم.

أمّا الفصل الرابع فجاء فتناول الحديث عن معمولات عوامل مختلفة، ففصل القول في معمول كلٍّ من اسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، وأسماء الأفعال، وألفاظ المدح والذم، وصيغة المبالغة، فوضّح عملهم، وصورهم، ودلالاتهم.

وأخيراً فقد تضمنت الخاتمة نتائج هذه الدراسة.

المقدمة

الحمد لله الحقّ المبين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وأصحابه،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛
فلا شك أنّ علم النحو من أهمّ علوم العربيّة التي يُفهم بها كتاب الله تعالى وسنّة نبيّه، وكلام العرب
وأشعارهم، فضلاً عن أنّه يعصم الألسنة من الزلل، فهو آلة من آلات الفهم ، وأداة من أدواته، ولمّا حظي
النحو بتلك المكانة الرّفيعية، كان لزاماً على الباحثة اختياره موضوعاً للدراسة، مشيرة بذلك إلى أنّ اختياره
لم يكن وليد لحظة، وإنّما هو نتاج لعمل دؤوب ، وحاجة ملحة في نفس الباحثة الطامحة إليه، وهي لطالما
طمحت أن تُنسب إلى هذه اللّغة، وتنهل من مواردها، وتلتذّ بمعانيها.

وتتبع أهميّة الدّراسة من كونها ضاربة في جذور الأدب العربيّ، فضلاً عمّا تكتنّفه من شواهد نحويّة
يعود أصلها إلى العصرين؛ الجاهليّ، والإسلاميّ. كما أنّه يضمّ شعر قبيلة بأسرها، وهذا ما لم تستأثر به
قبيلة عربيّة أخرى في حدود ما أعلم_ ، ممّا يمكّننا من الاطلاع على تراثها الأدبيّ. ولتزداد الدّراسة أهميّة،
فقد قرنت الباحثة الدّراسة النّحويّة بالدّراسة الدّلاليّة؛ لتكون مُعيّناً على فهم الظّاهرة النّحويّة، ولإبعاد النّظرة
المترسّخة في أذهان أبناء العربيّة بأنّ علم النحو علمٌ يتّسم بالجمود.

اقتضت طبيعة الدّراسة أن تعتمد المنهج الوصفيّ التحليليّ ، فكانت الباحثة تستجلي آراء النّحاة للظّاهرة
النّحويّة المطروقة، ومن ثمّ تُعيد قراءة النصوص الشّعريّة قراءة واعية، وتستقصي المعاني، وتستصفي منها
الآبيات الدّالة الشّافعة لتلك الظّاهرة.

جاءت الصّورة النّهائيّة للدراسة في تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، جاء الفصل الأوّل بعنوان " المرفوعات
في الجملة الإسناديّة الاسميّة"، ودرس حدّ المبتدأ والخبر، وصورهما، وتقديمهما وتأخيرهما، وحذفهما، كما
ناقش أحوال اسم الفعل النّاسخ (كان)، وأحوال خبر (إنّ) من حيث تعدّد أخبارهما، وتقديمهما، وتأخيرهما،
وتناول أسماء أفعال المقاربة، والرّجاء، والشّروع، وخبر (لا) النّافية للجنس، وأسماء الأحرف المشبّهة بـ(

ليس). وحمل الفصل الثاني عنوان " المرفوعات في الجملة الإسنادية الفعلية " حيث تناول الحديث عن الفاعل؛ حدّه، ورافعه، وصوره، وتقديمه، وتأخيره، وحذف عامله. وتحدّث عن نائب الفاعل؛ صورته ودلالته. وعُنون الفصل الثالث بـ " التّوابع المرفوعة في تراكيب الديوان " إذ ركّز الحديث عن التّوابع الأربع (النّعت، والتّوكيد، والعطف، والبدل) من حيث حدّها، وأغراضها، وأقسامها، ودلالاتها. أمّا الفصل الرابع والأخير فعرض " معمولات عوامل مختلفة"، وحوى معمولات (اسم الفاعل، والصفة المشبّهة، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، واسم التّفضيل، وأفعال المدح والذّم، وأسماء الأفعال).

ولكي يقوم البحث كان لا بدّ من أن ينهل من أمّات الكتب التي وفّرت المادّة التاريخيّة والنّحويّة والدلاليّة، وقد كان ديوان الهذليين وشرحه للسّكريّ الأساس الذي قامت عليه الدّراسة. ومن أهمّ الكتب التاريخيّة: شعر الهذليين في العصرين الجاهليّ والإسلاميّ لكمال أحمد زكي، وقلائد الجمان في التّعريف بقبائل عرب الزّمان للقلقشنديّ، وهذيل في جاهليّتها وإسلامها لعبد الجواد الطّيب. ومن أهمّ الكتب النّحويّة: وارتشاف الضّرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسيّ، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام والكتاب لسبويه، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل وهمع الهوامع للسيوطيّ، وغيرها. وأمّا أهمّ الكتب الدلاليّة، فمنها دلائل الإعجاز للجرجانيّ، ولسان العرب لابن منظور، وقد اعتمدت الدّراسة عليه بشكل كبير، ومعاني النّحو للسّامرائيّ ومفتاح العلوم للسّكاكيّ.

وكأيّ دراسة فلا بدّ أن تواجه الباحث صعوبات حتّى يصل إلى مقصوده، ومن أبرز تلك المشكلات: غرابة ألفاظ الشعراء التي كانت داعية لإعادة قراءة الديوان مرارًا وتكرارًا، والرّجوع إلى معاجم اللّغة الأصليّة؛ حتّى تستطيع الباحثة قراءتها، ومن ثمّ فهمها. كما لم تجد شرحًا وافياً للأبيات الشعريّة في الديوان، ولا في شرح السّكريّ الذي كان كثيرًا ما يلجأ إلى الاختصار في بيان المعاني وشرحها، كلّ ذلك كان عائقًا أمام الباحثة أثناء كتابتها للدّراسة.

وبعد، فإنني لا أدعي الإتيان بالجديد في هذه الدراسة؛ لأنّ النحو العربيّ منذ استقرار اللغة على أيادي المتقدّمين ما زال يحتفظ بالمواصفات التي قام عليها، وما زال يقوم على مصطلحاته القديمة، وكل ما قمْتُ به في دراستي هذه هو أنني استخرجت أبياتاً للظواهر النحويّة، ودرستها دراسة نحويّة دلاليّة، محاولة قدر المستطاع مناقشتها بهدف التيسير على الدّارس عناء البحث والتّقيب.

أما عن الدّراسات السّابقة فلم أظفر إلّا بدراسة واحدة تتعلّق وباب المرفوعات في ديوان الهذليّين، حيث درست جزئيّة منه، وهي: التّوابع في ديوان الهذليّين (دراسة نحويّة دلاليّة) لعادل حسين عبد الله عيّاش، أمّا باقي الدّراسات فكان مجال دراستها في الدّيوان، وتنوّعت ما بين لغة وأدب، ومنها: أسلوب الشّروط في ديوان الهذليّين لأحمد بشارة، وأساليب النّفي في ديوان الهذليّين ل عبد الله سحاب مطر، والصّورة البيانيّة في ديوان الهذليّين لخاتمة الخوري، والمرفوعات في سورة الأعراف " دراسة نحويّة دلاليّة" لوسام وليد مصطفى أبو مسلم.

فهذا جهدي، فإن كنت قد وُفّقت، فما توفّيقني إلّا بالله، وأجران خيرٍ من أجر واحد، وإلّا فكلّ مجتهد يُصيب ويخطئ، ويبقى الكمال لله وحده، وأسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب لي به حسنة أدّخرها ليوم " لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم".

أولاً_نسب هذيل

لا شك أنّ طبيعة المكان الذي قطنه الهذليّ أجبرته على عيش حياة البدويّ، ولا يخفى ما اختصّت به هذه الحياة من نكد العيش، وشظف الأحوال التي كان أسّها القيام على الإبل، ونتاجها، ورعايتها، ولأجل الحفاظ على هذا الأساس الذي فيه معاشهم كان لزاماً عليهم التّوحّش في القفر؛ لرعي الإبل من شجره، ونتاجها في رماله، فصار لهم إلفاً وعادة، وربّيت فيه أجيالهم حتّى تمكّنت خلقاً وجبلةً، فلا يُنزع إليهم أحد من الأمم أن يُساهمهم في حالهم، ولا يأنس بهم أحد من الأجيال، وهذا ما دفع النّسابون إلى القول بأنّ نسب هذيل صريح محفوظ لم يدخله اختلاط، ولا عُرف فيه شوب^(١).

وأصل هذيل من خذيف، " وخذنف اسم امرأته، عُرف بنوه بها، واسمها ليلي بنت حُلوان بن عمران ابن الحافي بن قُضاعة. وسُمّيت بخذنف؛ لأنّ إلياس رآها يوماً تمشي فقال لها: ما بالك تُخذنين: والخذفّة: قلب القدمين في المشي، قال الجوهريّ: وجميع بني إلياس منها. وكان لإلياس من الولد: مُدركّة على عمود النّسب، وطابخة، وقمعة، خارجًا عن عمود النّسب"^(٢).

وقد تعارف النّسابون على نسب هذيل، ولم يدخل الشك يوماً في صحّته، فعُرف أنّ هذيل "بن مدركة بن إلياس، وإلياس هو ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ويُقال: إنّ عدنان أحد أعقاب قيدار ولد إسماعيل ابن إبراهيم الخليل، وأبناء قيدار هذا يؤلّفون جماعة العرب التي أهلكتها بُختنصر"^(٣).

(١). ينظر: ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ١٦١-١٦٢.

(٢). الفلقشنديّ، قلاند الجمان في التّعريف بقبائل عرب الزّمان، ١٣٣.

(٣). زكي، أحمد كمال، شعر الهذليّين في العصرين الجاهليّ والإسلاميّ، ٥.

ثانياً_بطون هذيل

للقارئ في تاريخ هذيل يلحظ أنّها تضمّ طوائف متعدّدة، وإلى هذا أشار مالك بن خالد النّخاعيّ بقوله:

فَأَيُّ هُذَيْلٍ وَهِيَ ذَاتُ طَوَائِفٍ يُوَازِنُ مِنْ أَعْدَائِنَا مَا نُوَازِنُ^(١) [الطّويل]

ومن هذه البطون "(سعد ولحيان) بطن، و (عميرة وهرمة) بطن"^(٢)، ومازن، وقرد، وبنو خُناعة، وبنو برد، وبنو سهم، وجرّيب، وعشّرق، وخُثيم، وكاهل، وكبير بن هند، وتميم، وبنو معاوية^(٣).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه ذُكر في أحد المراجع أنّ قبيلة هذيل تنقسم إلى قسمين: شماليّ، وجنوبيّ.

فالشّماليّ يقع في أطراف مكّة من جهة الشّرق والجنوب، وبالأخص في أطراف مكّة، ويأْتلف هذا القسم من سبعة أفخاذ، وهي: المطارفة، والماعيد، والسّواهر، ولحيان، وعمرو، أو عمير، والجنابر.

أما القسم الجنوبيّ فيسمّى هذيل اليمن، ويأْتلف من خمسة أفخاذ، وهي: النّدوبة، ودعد، والسّراونة، والعاهلة، وجميل^(٤). ولم تجد الباحثة في حدود اطلاعها ما يشي بانقسام القبيلة إلى قسمين إلّا في هذا المرجع.

ثالثاً_منازل هذيل

هذيل من القبائل الحجازيّة، ومساكنها بغزوان^(٥). ومن أهمّ البقاع التي قطنتها هذيل السّراة، وهي " تمتدّ في سلسلة جبليّة تخترق إقليم الحجاز، وتمتدّ شمالاً حتّى بلاد الشّام، وجنوباً حتّى بلاد اليمن، وقد يصل ارتفاعها إلى ٢٤٠٠م فوق سطح البحر، وتسمّى هذه السلسلة جبال السّراة. وهذه السلاسل الجبلية إذا وصلت إلى الطائف مالت شرقاً كأنّما في هي في زاوية ، وتركت مكّة بينها وبين البحر. ولم يعد يطلق

(١). السّكريّ، شرح أشعار الهذليين، ٤٤٦/١.

(٢). الفلقشنديّ، فلاند الجمال في التّعريف بقبائل عرب الزّمان، ١٣٣.

(٣). ينظر: الطّيب، عبد الجواد، هذيل في جاهليّتها وإسلامها، ١٧-٢٠.

(٤). ينظر: كخاله، محمّد، رضا، معجم قبائل العرب، ١٢١٣/١.

(٥). ينظر: الرّاجحي، عبده، اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، ٣٣.

اسم السّراة إلّا على هذه السّلسلة الجبليّة بين الطّائف وصنعاء، وقد تغيّر اسمها فيما دون ذلك^(١). ومن

منازل هذيل أيضًا: "عدنة، وعرفة، وبطن نعمان، ونخلة، ورحيل، وككب، والبوابة، وأوطاس"^(٢).

رابعًا_ديانة هذيل

عبدت هذيل صنمها سواعًا، وفي رواية القدماء أنّه كان من الأصنام التي عبّدت في قوم نوح، وقد قيل: إنّ سواعًا، ويغوثةا، ويعوقًا كانوا من النّفر الصّالحين، فلمّا هلكوا أقيمت لهم أنصاب يذكرهم بها النّاس، فلم يزلوا هكذا حتّى خلفت الخلوف فعُبدوا. وحرّيّ بالذّكر أنّ هذيلًا كانت أوّل من اتّخذ تلك الأصنام من ولد إسماعيل بعد مفارقتهم دينه. وأمّا من قام بدعوتهم إلى عبادته فهو الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة، بن إلياس بن مضر^(٣).

خامسًا_ الاحتجاج بشعر هذيل

حظيت قبيلة هذيل بعدد كبير من الشّعر والشّعراء، وهذا ما لم تحظ به قبيلة عربية، ولعلّ هذه الكثرة وجّهت أنظار القدماء إليهم حتّى وصفوا شاعريتهم بأنه لربّما كان للواحد منهم عشرة أبناء كلّهم من الشّعراء؛ مثل: بني مرّة^(٤).

" وكانت هذيل مرجع الاستشهاد على صحّة المفردات، وعمدة العلماء في تفسير ما التبس من محكم الآيات، ولقد روي في الكلام عن الأحرف أنّ كتاب الله نزل على سبع لغات، فكان بعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة أهل اليمن، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة هذيل. وقال أبو عبيد: هي لغات قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن. ويقول الفارابي: إنّ الذين نقلت عنهم العربيّة، وبهم اقتدى، وعنهم

(١). الطّيّب، عبد الجواد، هذيل في جاهليّتها وإسلامها، ٥٢.

(٢). الحريريّ، صفة جزيرة العرب، ٢٨٨. وينظر: الأصفهانيّ، بلاد العرب، ١٧-٢٤.

(٣). ينظر: زكي، أحمد كمال، شعر الهذليّين في العصرين الجاهلي والإسلاميّ، ٤٧-٤٨.

(٤). ينظر: الطّيّب، عبد الجواد، المصدر السابق، ١٦٢-١٦٣.

أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه ، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم^(١). وكما يظهر أن أهمية شعر الهذليين لا تكمن في التعرف على اللهجة الهذلية فقط، بل اتخذ وسيلة لتفديد المسائل النحوية، كما كان مؤثلاً يرجع إليه أصحاب المعاجم واللغويين للاستدلال على صحة الألفاظ والمفردات.

(١) زكي، أحمد كمال، شعر الهذليين في العصرين الجاهلي والإسلامي، ١٣٦-١٣٧.

الفصل الأول: المرفوعات في الجملة الإسنادية الاسمية

المبحث الأول: صور المبتدأ والخبر وأحواله في تراكيب الديوان

المبحث الثاني: أحوال اسم الفعل الناسخ (كان)

المبحث الثالث: أسماء أفعال المقاربة

المبحث الرابع: أحوال خبر (إن) وأخواتها

المبحث الخامس: خبر (لا) النافية للجنس

المبحث السادس: أسماء الأحرف المشبهة ب(ليس)

إنَّ جَلَّ الكلام يتعيَّن أن يكون جملاً، لكنَّ الحديث فيما يخصَّ تلك الجمل ليس مفتوحاً على مصراعيه، إنَّما يشترط في تلك الجمل الإفادة. وفي هذا المعرض لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هناك جدلاً بين النَّحاة حول حقيقة كلِّ من الجمل والكلام، فابن هشام(٧٦هـ) فصلَّ القول فيه، ووضع الكلام موضعه، فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه. أمَّا الجملة فهي عبارة عن الفعل وفاعله، ك"قام زيد"، والمبتدأ وخبره، وما كان بمنزلة أحدهما"^(١). أمَّا الرَّمخشري(٥٣٨هـ) فيرى أنَّ الكلام "هو المركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتَّى إلَّا في اسمين؛ كقولك: "زيدٌ أخوك" و"بشرٌ صاحبك"، أو في فعل واسم، نحو قولك: "ضربَ زيدٌ"، و"انطلق بكرٌ"، وتسمَّى الجملة"^(٢). وظاهر كلام الرَّمخشري أنَّه يرى أنَّ الكلام والجمل يحملان المعنى ذاته. ووقف ابن جنِّي(٨١٦هـ) موقفه فقال: إنَّ الكلام هو لفظٌ مستقلٌّ بنفسه مفيدٌ لمعناه، وهو الَّذي وسمه النَّحويُّون بالجملة"^(٣). ونرى الجرجاني يؤيِّد رأيهما فيقول: إنَّ الكَلِمَ يتمثَّل في ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللربط بينهما طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"^(٤). ويلحظ الفرق بين الكلام والجمل بيئاً واضحاً، فالكلام شرطه الإفادة، بخلافها، وهي أعمُّ منه وأوسع.

إذن فأسَّ الكلام جمل، والجمل مركَّبة من شقَّين: مسند ومسند إليه، فإن كان المسند إليه اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلاً، أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية"^(٥). والَّذي يعيننا منها في هذا المقام هو الجملة الاسميَّة التي تتألَّف من المبتدأ والخبر.

(١). ابن هشام، معني الأبيب عن كتب الأعراب، ٤٩٠.

(٢). الرَّمخشري، المفصل في العربيَّة، ٣٢.

(٣). ينظر: ابن جنِّي، الخصائص، ١٧/١.

(٤). ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٤.

(٥). ينظر: عبد التَّواب رمضان، التَّطور النَّحوي لِلسَّنة العربيَّة، ١٢٥.

المبحث الأول : صور المبتدأ، والخبر، وأحوالهما في تراكيب الديوان

أولاً_ حدّ المبتدأ

حدّه سيبويه بأنه " كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنيّ عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبنيّ ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"^(١). وظاهر كلام سيبويه أنّ الجملة الاسميّة تقوم على ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر. فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند ، ويشترط في الاسم الواقع مبتدأ الإسناد.

وعرّفه ابن عقيل بأنه ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً، فما تشمل الاسم الصريح، والمقدّر، والفعل المضارع المجرد من جازم أو ناصب، والمخبر عنه، والوصف المستغني عن الخبر، فهذه كلّها عدمت عاملاً لفظياً حقيقة، والذي عدمه حكماً هو المبتدأ المجرور بمن أو الباء الزائدتين؛ لأنّ (من والباء) زائدتان، فلا أثر لدخولهما، وتلحقهما في هذا ربّ، فهي أيضاً في حكم الزائد؛ لأنها لا تتعلّق بشيء^(٢). وكان هذا ممّا توافق النحاة عليه في حدّهم للمبتدأ.

والقارئ لهذا المبحث في كتب التّراث النّحويّة يشدّ انتباهه تشعب الآراء في قضية الرّافع للمبتدأ والخبر؛ ونظراً لأهميّة هذه المسألة آثرت أن أفرد لها ولو جزءاً يسيراً من هذا المبحث. فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريّين إلى أنّ هناك عاملاً معنوياً لرفع المبتدأ وهو الابتداء. أمّا الخبر فيرفعه عامل لفظيّ وهو المبتدأ، وقد نُسب هذا إلى المبرّد^(٣). وذهب ابن السّراج^(٤) والرّمانيّ^(٥) إلى أنّهما مرفوعان بالابتداء. وذهب الجرميّ والسّيرافيّ، وكثير من البصريّين إلى أنّهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظيّة. أمّا ابن مالك فقال

(١) الكتاب، ١٢٦/٢.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٠٣/١.

(٣) ينظر: سيبويه، المصدر السابق، ١٢٧/٢، وينظر: المبرّد، المقتضب، ١٢٦/٤، وينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ١٠٨٥.

(٤) ينظر: الأصول في النّحو، ٥٨/١، وأبو حيّان، المصدر السابق، ١٠٨٥.

(٥) ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٠٥/١، أبو حيّان، المصدر السابق، ١٠٨٥.

إنَّ المبتدأ مرفوع بالذَّكر الَّذي في الخبر، فإن لم يكن ثمَّ ذكر ترافعا؛ أي رفع كلَّ منهما الآخر، قال: وهذا مذهب الكوفيَّين^(١). وقال قوم في رافع الخبر إنَّه مرفوع بالابتداء، والمبتدأ معاً^(٢). تؤيِّد الباحثة الرأْي الَّذي ذهب إليه سيبويه في أنَّ الرَّافع للمبتدأ هو الابتداء، والرَّافع للخبر هو المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ عليه مدار الحديث، وإليه يتمُّ الإسناد، فحقَّ له الرَّفع. أمَّا سبب تفضيلي للثَّق الثاني من كلام سيبويه الَّذي يقول بأنَّ الرَّافع للخبر هو المبتدأ؛ أنَّ المبتدأ والخبر كالشَّي الواحد، لا يكْد ينفكَّ أحدهما عن الآخر، ولما كان المبتدأ عاملاً، فلا بدَّ له من معمول يؤثِّر ويعمل فيه وهو الخبر.

ثانياً_أشكال المبتدأ

الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفة؛ "لأنَّه محكوم عليه، والمحكوم عليه ينبغي أن يكون معلوماً؛ ليكون الحكم مفيداً"^(٣)، إلا أنَّه قد يجيء نكرة لظروف تقتضيها طبيعة الكلام، ومن الجدير ذكره أنَّ مجيئه على هذه الصَّورة مقيد بشروط سيأتي بيانها فيما بعد.

تنوّعت أشكال المبتدأ في ديوان الهذليَّين، وجاءت على النحو الآتي:

١. المبتدأ معرفة، والخبر جملة

[المتقارب]

ومنه قول صخر الغي:

وذاك السِّطاعُ خِلاف النِّجاءِ تَحْسِبُهُ ذَا طِلاءٍ نَتِيفاً^(٤)

جاء المبتدأ اسم إشارة "وذاك"، وجاء الخبر جملة فعلية "تحسبه ذا طلاء نتيفا". أمَّا دلالة ورود المبتدأ

(١) أبو حيَّان، ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب، ١٠٨٥.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٠.

(٣) عطية، جورجي شاهين، سلم اللسان في النحو والصرف والبيان، ٣١٤.

(٤) الديوان، ٧٠/٢. صخر الغي: هو صخر بن عيد الله الحيثمي الهذلي، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ٦٦٨. السِّطاع: اسم جبل بعينه، ابن منظور، لسان العرب، مادة (سطع)، النَّجْو: السَّحاب الَّذي قد هراق ماءه ثم مضى، وقيل: هو السَّحاب أوَّل ما ينشأ، والجمع: نجاء ونجْو، نفسه، مادة (نجا)، نتيفاً: منزوع الشعر، نفسه، مادة (نتف). ينظر مثله: ١٢٨/١، ٤/١، ١٠٨/٣، ٦٤/٣، ٢/٣، ٣/٣، و ١١٠/٣.

اسم إشارة، فهي تمييز ذلك الجبل أكمل تمييز، ولتَمَكَّن من إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة

حسًا^(١).

[الكامل]

ومنه قول أبي كبير:

والدَّهْرُ لَا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ قُبَّ يَرِدُنَ بِذِي شُجُونٍ مُبْرِمٍ^(٢)

جاء المبتدأ اسماً ظاهراً معرّفًا ب(أل)، وهو قوله: "والدَّهْرُ"، وجاء الخبر جملة فعلية مصدرية بنفي، وهي

متمثلة في قوله: "لا يبقى على حدثانه". وأمّا الدلالة المتوخّاة من ورود المبتدأ اسماً ظاهراً معرّفًا ب(أل) فهي

أنّه يريد إظهار حقيقة عدم بقاء الدَّهْر على حال واحدة وإثباتها، فهو منقلب متلّون لا يركن إليه، ولا يأمن

جانبه.

٢. المبتدأ معرفة، والخبر نكرة.

[الكامل]

ومنه قول ساعدة بن جؤية:

وَالسِّدْرُ مُخْتَلَجٌ وَأُنْزِلَ طَافِيَا مَا بَيْنَ عَيْنَ إِلَى نَبْأَةِ الْأَثَابِ^(٣)

يلحظ مجئ المبتدأ اسماً ظاهراً معرّفًا ب(أل)، وهو قوله: "والسدر"، ومجيء الخبر نكرة، وهو متمثل في

قوله "مختلج". أمّا الدلالة التي أفادها المبتدأ في مجيئه معرفة، فهي إسناد صفة الاختلاج للسدر لا لشيء

آخر غيره، فاللام التي دخلت على المبتدأ لاستغراق الجنس، وشموله، والشّيع فيهِ^(٤).

(١). ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبدیع، ٩٤، والسكاكي، مفتاح العلوم، ١٨٣، والنفذاني، المطول على التلخيص، ٧٧.

(٢). الديوان، ١١١/٢. أبو كبير: هو عامر بن الخليس، وهو شاعر جاهلي، ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ٦٧٠. قَبَّ: خماس البطن، ابن منظور، لسان العرب، مادة (قَبَّ).

(٣). الديوان، ١٧٣/١. ساعدة بن جؤية هو أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن إلياس بن مضر، وهو شاعر محسن جاهلي، وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، وليس فيه من المُلح ما يصلح للمذاكرة، البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٨٦/٣. ينظر مثله ٢١/١، و٦٤/٣، و٢٤/٣، و٩٨/٣، و٣٨/٣، و٤٧/٣، و٤٨/٣، و٩٦/٣، و٧٢/٣.

(٤). ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٩٦.

ومنه قول أبي خراش:

[الطويل]

يُبَادِرُ قُرْبَ اللَّيْلِ فَهُوَ مُهَابِدٌ يَحْتُ الْجَنَاحَ بِالنَّبْطِ وَالْقَبْضِ^(١)

جاء المبتدأ معرفة (ضميراً منفصلاً) "فهو"، وجاء الخبر نكرة "مهابد". أمّا الدلالة المتوخّاة من ورود المبتدأ ضميراً منفصلاً، فهي أنّه تحدّث في البيت السابق عن طائر، ورأى أن لا حاجة لإعادة تكرار الاسم مرة أخرى، فلجأ إلى ضمير الغيبة باعتبار أن المسند إليه مذكور، وفي ذهن السامع.

٣. المبتدأ معرفة، والخبر معرفة

ومنه قول أبي خراش

[الطويل]

تَذَكَّرْتُ شَجْوًا ضَافِنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ عَلَى خَالِدٍ فَالْعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجْمِ^(٢)

جاء المبتدأ معرفة، وهو قوله: "فالعين"، وجاء الخبر معرفة أيضاً "دائمة السجم"، ولعله من الملاحظ أنّ الخبر جاء مضافاً إلى معرفة، وهو في عرف النحويين في حكم المعرفة. وقد دلّ مجيء المبتدأ على هذه الصورة التأكيد على أنّ عين الشاعر دون غيرها دائمة السكب دونما انقطاع حزناً على خالد. ويقول السكاكي في ذلك: إنّ المسند إليه يأتي معرّفاً بـ (أل) إذا كان حصة معهودة من الحقيقة^(٣)، ولعلّ نوع اللام الدّاخلية على المبتدأ ساهمت في إضفاء هذا المعنى، إذ إنّ هذه اللام هي لام العهد الذهنيّ التي توجّه الدّهن إلى الشّخص المطلوب^(٤)، وهو ذات الشاعر.

ومنه أيضاً قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

(١) الديوان، ١٥٩/٢. أبو خراش اسمه خويلد بن مرّة، وهو أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل، نهشته حيّة فمات في زمن عمر بن الخطّاب، ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ٦٦٣. مهابد: سريع الطيران، ابن منظور، لسان العرب، مادة (هبد).

(٢) الديوان، ١٥٤/٢. هجعة: نومة خفيفة أول الليل، ابن منظور، لسان العرب، مادة (هجع)، السجم: الذمّع وهو قطران الذمّع وسيلانه، قليلاً كان أو كثيراً، نفسه، مادة (سجم). ينظر مثله: ٤٤/٣، و ١٥٨/١.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم، ١٨٦.

(٤) ينظر: حسن، عبّاس، النحو الوافي، ٤٢٤/١.

تَنْقُذْتُهَا مِنْ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ وَأَنْتَ صَفِيُّ النَّفْسِ مِنْهُ وَخَيْرُهَا^(١)

يتبين للناظر في البيت السابق الذكر ورود المبتدأ معرفة (ضميراً منفصلاً) "أنت"، وورود الخبر معرفة "صفي النفس". وقد دلّ ورود المبتدأ ضميراً منفصلاً على التخصيص، فنراه يوجه الخطاب لمخاطب بعينه لا أحد سواه بقوله إنه أصفى وأخير نفساً من ذاك الشخص. وذكر في كتب البلاغيين دلالة أخرى لضمير الخطاب (أنت)، وهي كون الحديث في مقام الخطاب^(٢).

٤. المبتدأ مضاف، والخبر جملة

ومنه قول صخر الغي:

[الوافر]

كَلَانَا رَدٌّ صَاحِبِيهِ بِيَّاسٍ وَتَأْنِيْبٍ وَوَجْدَانٍ بَعِيدٍ^(٣)

جاء المبتدأ مضافاً إلى ضمير المتكلم وهو قوله "كلانا"، وجاء الخبر جملة فعلية، وهي قوله "رد صاحبه". أما الدلالة المستفادة من ورود المبتدأ مضافاً، فهي أنه لم يجد عنده وعند السامع طريقاً أخصر منها، والمقام مقام اختصار^(٤).

٥. المبتدأ نكرة

اختلف النحاة المتقدمون منهم والمتأخرون في مسألة الابتداء بالنكرة، فيرى سيبويه أن الابتداء أصل الكلام، فلو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرفه بشيء فنقول: راكبٌ من بني فلان سائرٌ. فأصل الابتداء للمعرفة، وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب^(٥)، ويلمح من كلام سيبويه أنه يضعف الابتداء بالنكرة، ويشترط في وروده نكرة الإفادة.

(١) الديوان ١٥٧/١.

(٢) الهاشمي، جواهر البلاغة، ١٢٥.

(٣) الديوان، ٦٧/٢. ينظر مثله: ٢٣٢/١، ٦٣/٣، ١٠/٣، ١٨٨/٢، ٢٥/٣، ١٦١/١، و٦٢/٢.

(٤) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ١٨٦.

(٥) ينظر: الكتاب، ٣٢٩/١، ٣٢٨.

ويرى ابن الحاجب أنّ المبتدأ يتوجّب أن يكون معرفة، فإن جاء نكرة وجب تخصيصه؛ لأنّه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلّا بعد معرفته. وأمّا الرّضي فيعارضه في كافيته، ويقول إنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا^(١). ويؤيّد ابن السّراج الرّضيّ في رأيه فيقول: "إنّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره

فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم"^(٢). ويقف السيوطي وابن يعيش الموقف ذاته الذي يقفه ابن السّراج والرّضي^(٣).

أمّا المتأخّرون كعبّاس حسن فيرون أنّه ليس بالإمكان أن يهتدي كلّ أحد إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها^(٤)، ووضعوا لذلك شروطاً يجوزون فيها الابتداء بالنّكرة أسموها "المسوّغات"، وقد أوصلوها نيّفاً وأربعين مسوّغاً، نذكر منها ما يناسب المقام :

١. أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً^(٥)، ومنه قول حذيفة بن أنس:

[الطّويل]

وَأفَلتَ مِنْهُ سألِمٌ بَعْدَ كُرْبَةٍ وَفِي ثُوبِ حَقْوِيهِ دَمٌ يَتَصَبَّبُ^(٦)

جاء المبتدأ نكرة وهو قوله: "دم"، والذي سوّغ الابتداء بها هو مجيء الخبر شبه جملة (جار ومجرور) "وفي ثوب حقويه". أمّا دلالة مجيء المبتدأ نكرة، فهي التّهويل^(٧) إذ المشهد يهوّل من كميّة الدّم المتدفّقة من ثوب الرّجل، فضلاً عمّا لعبه الفعل "يتصبّب" في تعميق هذه الدّلالة.

(١). ينظر: الرّضيّ، شرح الرّضيّ على الكافية، ٢٥٨/١-٢٥٩.

(٢). الأصول في النّحو، ٥٩/١.

(٣). ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٢١-٣٢٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ٨٦/١.

(٤). ينظر: ابن هشام، معاني اللّيب، ٦٠٨.

(٥). نفسه، ٦١١.

(٦). الديوان، ٢٤/٣. حذيفة بن أنس هو أحد بني عامر بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، الديوان، ١٨/٣. ينظر مثله: ١١/٣،

و١٤/٣، و٢٣/٣، و٢٥/٣، و٣٢/٣، و٣٣/٣، و٣٤/٣، و٩٩/٣.

(٧). ينظر: السّامرائي، فاضل معاني النّحو، ٤٠.

٢. أن يدلّ المبتدأ على العموم، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط^(١)، ومنه قول المعطلّ: [الطويل]

فَمَنْ يَبْقَى مِنْكُمْ يَبْقَى أَهْلَ مَضْنَةَ أَشَافَ عَلَى غَنَمٍ وَجُنَّبَ مَقْدَعًا^(٢)

ورد المبتدأ نكرة (اسم شرط) "فمن"، وأما الخبر فهو فعل الشرط "يبقى"، وجوابه "يبقى أهل مضنّة، وأشاف على غنم، وجنّب مقدعا"، والذي سوّغ الابتداء به أنّه جاء دالًّا على العموم. أمّا الدلالة المتوخّاة من وروده على هذه الصّورة فهي العموم^(٣)، فبالرّغم من عموميته إلّا أنّه يفيد تخصيصًا. فالشاعر يوجّه الخطاب للعامّة، ويخصّ منهم الذي يبقى في أكناف قومه بأنّه سيحظى بمكانة مرموقة نفيسة، وسيجنّب القبيح من الكلام، وما هذا إلّا دليل على جميل الصّفات، وكرم الفضائل التي يتحلّى بها قوم الشّاعر وخاصّته.

وأما وروده اسم استفهام، فمنه قول أبي ذؤيب: [الكامل]

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِحِسْمِكَ شَاحِبًا مَنْذُ ابْتِذَالَتٍ وَمِثْلُ مَالِكٍ يَنْفَعُ^(٤)

جاء المبتدأ (اسم استفهام) "ما"، وورد الخبر شبه جملة (جاءًا ومجرورًا) "لحسمك". ويلحظ ما يدلّ عليه اسم الاستفهام من استغراق في العموم، وهذا ما يؤكّده قول ابن هشام بأنّ "ما" نكرة استفهامية، ومعناها أيّ شيء^(٥). فأميمة في هذا البيت تستفهم عن ماهيّة الشّيء الذي صيرّ جسد أبي ذؤيب شاحبًا، ولعلّ ظهور علامات الشّحوب على الجسد ما هي إلّا دليل على عظم المصاب الذي ألمّ به، وهو موت أبناؤه الأربعة.

٣. يأتي المبتدأ نكرة إذا خُصّصت^(٦)، ومنه قول قيس بن عيزارة: [الكامل]

(١). ينظر: الأندلسي، أبوحيان، التّذييل والتّكميل، ٣/٣٢٨.

(٢). الديوان، ٣/٤٣. المعطلّ هو أحد بني رهم بن سعد بن هذيل، الديوان، ٣/٤٠. مضنّة: ما يضمن به ويتنافس فيه، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضنن)، مقدعا: القول القبيح الفاحش، نفسه، مادة (قدع).

(٣). ينظر: السامرائي، فاضل، المصدر السابق، ٤١.

(٤). الديوان، ٢/١.

(٥). ينظر: مغني اللبيب، ٣٩٣.

(٦). ينظر: الرّضوي، شرح الرّضوي على الكافية، ١/٢٥٨.

صَبَحَاءٌ مُلْحِمَةٌ جَرِيْمَةٌ وَاحِدٍ أُسِدَّتْ وَنَازَعَهَا اللَّحَامُ أُسُوْدٌ^(١)

جاء المبتدأ نكرة "صبحاء"، وورد الخبر جملة فعلية "أسدت"، والذي سوَّغ الابتداء بالنكرة أنَّ المبتدأ خصَّص بالوصف في قوله: "مُلْحِمَةٌ جريمة واحد"، ودلالة حديثه أنَّ هذه اللَّبْوَةُ استأسدت لأجل إطعام ابنها، إذ هو من أجبرها على هذا^(٢)، لكنَّ هذه الصِّفة لا تلازمها على الدوام، إنَّما هي صفة طارئة طرأت عليها في الماضي وانتهت، وهذا ما دلَّت عليه الصِّفة المشبهة باسم الفاعل "مُلْحِمَةٌ".

٤. "إذا أضيفت لفظاً أو تقديرًا"^(٣)، ومنه قول جنوب:

[البسيط]

كُلُّ امْرِئٍ بِطَوَالِ الْعَيْشِ مَكْدُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ^(٤)

جاء المبتدأ نكرة "كلَّ امرئ"، وورد الخبر نكرة في قوله: "مكذوب"، والذي سوَّغ الابتداء بالنكرة هو إضافة المبتدأ "كل" لفظاً إلى لفظه "امرئ". وأمَّا الغرض الذي دفع بالشاعر أن يأتي بالمبتدأ منكرًا مضافاً هو "إرادة الجنس"^(٥) والعموم، ومعنى قوله إنَّ كلَّ ابن آدم مكذوب عليه، وإن حدثته نفسه بطوال العيش.

٥. أن يحذف الموصوف وتقوم صفته مقامه^(٦)، ومنه قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُودُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّغٌ^(٧)

جاء المبتدأ نكرة "مسرودتان"، وورد متعلِّق محذوف الخبر شبه جملة (جارًا ومجرورًا) "عليهما". أمَّا المسوَّغ لورود المبتدأ نكرة، فهو حذف الموصوف "درعان"، وقيام صفته مقامه وهي "مسرودتان"، فالشاعر يصف

(١). الديوان، ٧٤/٣. قيس بن عيزارة: أخو بني صاهلة، والعيزارة أمه، رثى أخاه لأبيه وأمه، واسمه الحارث بن خويلد، الأصفهاني، الأغاني، ٣/

٧٢. صبحاء: الأصبغ من الشعر هو الذي يخالطه بياض بحمرة حلقة أيا كان، ابن منظور، لسان العرب، مادة (صبح).

(٢). ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ٥٩٩/٢.

(٣). عبيد محمد، النحو المصفي، ٢٠٩.

(٤). الديوان، ١٢٤/٣. جنوب بنت العجلان هي امرأة شاعرة جاهلية، وأخوها عمرو جاهلي أيضًا، وهو ابن العجلان بن عامر بن برد بن منبّه أحد

بني كاهل بن لحيان بن هذيل، البغدادي، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، ٣٩٠/١٠.

(٥). السامرائي، فاضل، معاني النحو، ٤٠.

(٦). ينظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢١٠/١.

(٧). الديوان، ١٩/١.

الدّرعين بأنّهما منسوجان من الخرز.

تري الباحثة أنّ المبتدأ قد ورد في الديوان معرّفًا بصورة أكبر من وروده منكرًا.

ثالثًا_تقديم المبتدأ وتأخيره

الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، إلاّ أنّه وفي بعض الحالات يصبح هذا الأصل واجبًا، ولا يجوز العدول عنه بأيّ حال، و من المحتمل أن يحدث العكس فيصبح تأخير المبتدأ واجبًا. وقد ذهب الكوفيون إلى منع تقدّم خبر المبتدأ عليه، وقالوا بوجوب تقدّمه في جميع الحالات بلا استثناء، واحتجّوا بأن قالوا إنّّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فعند قولك "قائم زيد"، كان في "قائم" ضمير "زيد"، ولا خلاف أنّ رتبة الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه^(١).

"أما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا إنّما جوّزنا ذلك؛ لأنّه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم"^(٢). وتميل الباحثة إلى رأيّ البصريّين؛ لوجود شواهد من كلام العرب تعضد وجهة نظرهم، ووجود الشواهد مسوّغ للّجوء إلى تأخير المبتدأ، وتقدّم الخبر عليه.

أما أهمّ الحالات التي يجب فيها تقديم المبتدأ فهي:

١. إذا كان المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصّدارة، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشّروط، ومدخول لام

الابتداء^(٣). ومن ذلك قول المتنخل:

أَلَا مَنْ يُنَادِي أَبَا مَالِكٍ أَفِي أَمْرِنَا أَمْرُهُ أَمْ سِوَاهُ^(٤)

(١). ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦١.

(٢). ينظر نفسه، ٦١.

(٣). ينظر: السيوطي، مع الهوامع، ٣٣١/١.

(٤). الديوان، ٣٠/٢. المتنخل: اسمه مالك بن عويمر، أحد بني لحيان، جاهليّ، ويكنّى أبو أثيلة، وكان من نوابغ هذيل، ينظر: المرزباني، معجم الشعراء، ٣٠٤. ينظر مثله: ٦٢/٢، و١٥٨/١، و١٤١/١، و١٢٨/٢، و١٧٠/٢، و٨٦/١.

تقدّم المبتدأ "مَنْ" على الخبر، وهو الجملة الفعلية "ينادي أبا مالك"؛ لأنّ المبتدأ جاء اسم استفهام، وهو من الألفاظ التي لها حقّ التّصدر. وأمّا دلالة تقدّمه، فهي "تعجيل المسرّة، لكونه صالحاً للتّناول"^(١)، فالشّاعر يستفهم عمّن يمكّنه من تحقيق مبتغاه، بأنّ ينادي له أبا مالك، لأنّ ذلك ممّا يدخل السرور على قلبه ويسعده. ومنه قول المعطلّ :

[الطّويل]

فَمَنْ يَنْقَ مِنْكُمْ أَهْلَ مَضْنَةٍ أَشَافَ عَلَى غُفْمٍ وَجُنُبٍ مَقْدَعَا^(٢)

تقدّم المبتدأ، وهو "فَمَنْ" على الخبر، وهو جملة الشرط وجوابه. أمّا المسوّغ الذي دفع بالشّاعر لتقديم المبتدأ على الخبر، فهو لأنّ المبتدأ جاء اسم شرط، وأسماء الشرط من الألفاظ التي يحقّ لها التّصدر. وتلمح الدّلالة المستقاة من تقدّم المبتدأ بأنّها تفيد التّخصيص.

٢. إذا كان المبتدأ محصوراً في الخبر^(٣)، ومنه قول أبي ذؤيب:

[الطّويل]

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَالْأَطْلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَاظُهَا^(٤)

تقدّم المبتدأ وهو قوله "الدّهر" على الخبر وهو "ليلة". وقد أفاد تقدّم المبتدأ على الخبر تخصيصاً^(٥) فالشّاعر يريد حصر الدّهر في ليلة ونهارها، لمن يعتقد أنّ للدّهر مفهوماً آخر.

٣. إذا كان الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً^(٦)، ومنه قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

(١). القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ٥٥.

(٢). الديوان، ٤٣/٣.

(٣). ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٣٥/١.

(٤). الديوان، ٢١/١. ينظر مثله: ١٥٦/١، و ١٦٥/٢.

(٥). ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ٢٨٨.

(٦). ابن عقيل، المصدر السابق، ٢٣٤/١.

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ^(١)

تقدّم المبتدأ "المنية" على الخبر "أنشبت أظفارها"، والذي سوّغ هذا التقدّم هو مجيء الخبر جملة فعلية يعود فاعلها على المبتدأ. إنّ العلة في وجوب تقدّم المبتدأ على الخبر أنّ المبتدأ مقدّم رتبة على الخبر، في حين أنّ الخبر متأخّر رتبة عنه، ولأنّ الضمير لا يجوز أن يعود إلى متأخّر لفظاً ورتبة؛ لذلك توجب أن يعود إلى المبتدأ^(٢). أمّا الدلالة التي أفادها تقدّم المبتدأ فهي زيادة التخصيص.

٤. إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير ما لم ترد قرينة تميّز بينهما^(٣)، ومنه قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

لَعَمْرِي لِأَنْتِ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَجْلِسُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ^(٤)

تقدّم المبتدأ، وهو "لأنت"، على الخبر "البيت"، وهذا من التقدّم الواجب للمبتدأ؛ وذلك لتساوي المبتدأ والخبر في التعريف، ولعله يلمح مسوغ آخر لوجوب تقدّم المبتدأ وهو اقترانه بلام الابتداء. وأمّا الدلالة التي أفادها المبتدأ من وروده على هذه الشاكلة، فهي تقوية الحكم، وتقريره في ذهن السامع وتمكينه. وسبب تقويته هو أنّ المبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصحّ أن يستند إليه صرفه إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم، سواء كان خليّاً عن ضمير، نحو "زيد غلامك" أو متضمناً؛ نحو "أنا عرفت"، ثمّ إذا كان متضمناً لضميره، صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً، فيكتسي الحكم قوة^(٥).

[الكامل]

ومن شواهد ورودهما منكرين، قول أبي ذؤيب:

(١). الديوان، ٣/١.

(٢). ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٠٥/٢.

(٣). ينظر: الرّضي، شرح الرّضي على الكافية، ٢٩٣/١.

(٤). الديوان، ١٤١/١. ينظر مثله: ٣/١، و١٦١/١، و٤/١، و٦٢/١، و٦٧/٢، و٧٠/٢.

(٥). ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ٥٧.

مُتَحَامِيَيْنِ الْمَجْدَ كُلِّ وَاثِقٌ بِبَلَائِهِ وَالْيَوْمَ يَوْمٌ أَشْنَعُ^(١)

تقدّم المبتدأ وهو "كلّ" على الخبر "واثق"، والذي أوجب هذا التقدّم ورود كلّ من المبتدأ والخبر منكرًا بحيث لا يمكن التمييز بينهما. وقدّم المبتدأ لإفادة العموم، فالمعنى الذي يريده الشاعر أنّ "كلّ واحد منهما قد علم من نفسه بلاء حسنًا"^(٢).

رابعًا_حذف المبتدأ

يقول الزركشي: هو من حذف الشيء؛ أي قطعته، وهو مشعر بالطرح، بخلاف الإضمار^(٣). وهو عند ابن سنان حذف فضول الكلام حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، ويعتبره شرطًا من شروط الفصاحة، والبلاغة، والإيجاز، والاختصار، وهم يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة^(٤). ويقول ابن يعيش: "اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلاّ أنّه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدالاتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى من دون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرّة، والخبر أخرى"^(٥). وينقسم الحذف في العربية إلى حذف جازر وواجب. وفي هذا المقام سأعرض لبيان كلّ شقّ منهما ولكن

فيما يخصّ المبتدأ.

(١) الديوان، ١٩/١.

(٢) نفسه، ١٩/١.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن، ١٠٣/٣.

(٤) ينظر: سرّ الفصاحة، ٢٠٥.

(٥) شرح المفصل، ٩٤/١.

• حذف المبتدأ جوازاً

كما تقدّم سابقاً فإنه لا يجوز الحذف إلا إن دلّت قرينة حالّيّة ومقالّيّة وسياقيّة على الحذف. وقد يرجع حسن العبارة في كثير من التراكيب إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف لا يغمض به المعنى، ولا يلتوي وراءه القصد، وإتّما هو تصرّف تصفى به العبارة، ويشتدّ به أسرها، ويقوى حبكها، وأقرب إلى كلام أهل الطّبع، وهو من جهة أخرى دليل على قوّة النّفس، وقدره البيان، وصحّة الذّكاء، وصدق الفطرة^(١).

وقد ورد حذف المبتدأ جوازاً في ديوان الهذليين في أكثر من موضع، ومنه قول أميّة بن أبي عائذ:

وَأَطْلِبُ الْحُبَّ بَعْدَ السُّلُوقِ حَتَّى يُقَالَ امْرُؤٌ غَيْرُ سَالِي^(٢) [المتقارب]

يتبيّن من البيت أنّ الشّاعر لجأ إلى حذف المبتدأ في قوله "امرؤ غير سالي"، فأصل الكلام "حتى يقال هذا، أو هو امرؤ غير سالي". ولعلّ السّبب الذي دفع الشّاعر إلى الحذف؛ هو تقدّم الكلام ما يُعلم السّامع بالمحذوف^(٣)، وهو قوله "وأطلب الحبّ بعد السّلوق"، فظاهر الحديث يدلّ على أنّ الشّاعر يتحدّث عن ذاته، وهذا ما حدا بي إلى أن أنتقي هذا الصّمير في هذا المقام.

ومنه أيضاً قول المعطل:

[الطّويل]

أُنَاسٌ تُرَبِّينَا الْحُرُوبَ كَأَنَّا جِدَالُ حِكَاكِ لَوَحَّتْهَا الدَّوَابِجُ^(٤)

وفي هذا البيت حذف المبتدأ في قوله "أناس تربينا الحروب"، وتقدير الكلام "نحن أناس تربينا الحروب". أمّا السّبب الذي ألجأ الشّاعر إلى الحذف، فهو تقدّم هذا البيت أبيات أعلمت السّامع بالمحذوف وقد ظهر

(١). أبو موسى محمّد محمّد، خصائص التّراكيب (دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني)، ١٥٣.

(٢). الديوان، ١٩٠/٢. أميّة بن أبي عائذ: أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلاميٍّ مخضرم، البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٤٣٥/٢. ينظر مثله: ٨٢/٢، و٧٦/٣.

(٣). ينظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ٦٨/١.

(٤). الديوان، ٤٧/٣. جدال: أصل الشّجر، وهو عود ينصبّ للإبل الجري، ابن منظور، لسان العرب، مادة (جدل).

فيها فخر الشاعر بقومه.

• حذف المبتدأ وجوباً

فكما أنّ المبتدأ يحذف جوازاً، فقد يحذف على سبيل الوجوب، ومن الحالات التي يحذف فيها وجوباً:

١. أن يختص الخبر في باب نعم وبئس^(١)، ومنه قول أبي ذؤيب:

حَتَّى إِذَا أَمْكَنَتْهُ كَانَ حَيْنِيذٍ حُرّاً صَبُوراً فَنِعَمَ الصَّابِرِ النَّجْدِ^(٢)

نلاحظ حذف المبتدأ في الشاهد أعلاه، والذي أوجب هذا الحذف أنّ الخبر وهو "النجد" جاء مخصوصاً بالمدح في باب نعم، وتقدير الكلام "فنعمة الصّابر هو النجد"، فالمبتدأ المحذوف الضمير المنفصل "هو". أما الحالة التي اقتضت طي ذكر المسند إليه، فهي "أنّ الاستعمال وارد على تركه، وترك نظائره"^(٣).

ومنه قول معقل بن خويلد: [المتقارب]

فَبئسَ الثَّوَابُ إِذَا مَا اسْتُنِيبَ يُعَلَى بِهَا الذِّكْرُ الْقَاضِبِ^(٤)

وهنا قد حذف المبتدأ في قوله "بئس الثّواب"، وتقدير الكلام "فبئس الثّواب هو..."، والذي أوجب هذا الحذف هو ورود الخبر مخصوصاً في باب "بئس". ولا حاجة في هذا المقام إلى ذكر السبب الذي سوّغ الحذف؛ وذلك لأنّه يحمل المسوّغ نفسه الذي حمله الشاهد السابق الذّكر.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الحالة وردت على قلّة في ديوان الهذليين، فلم يكن لها حضور ملاحظ. أمّا باقي الحالات لم أجد في الديوان ما يمثلها.

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢١٥/١.

(٢) الديوان، ١٢٨/١.

(٣) السكاكي، مفتاح العلوم، ٨٤.

(٤) الديوان، ٧٠/٣. معقل بن خويلد: هو ابن وائلة بن عمرو بن عبد يا ليل الهذليّ، كان شاعراً، وكان أبوه رفيق عبد المطّلب إلى أبرهة، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ٦٦٥. القاضب: الشديّد، ابن منظور، لسان العرب، مادة (قضب).

ثانياً_الخبر

١. حدّه

هو الشقّ الثاني من أقسام الجملة الاسميّة، وعرفه ابن الحاجب: "بأنّه الجزء المستفاد الذي يستفيدة السّامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تامّاً، والذي يدلُّ على ذلك أنّ به يقع التّصديق والتّكذيب"^(١). فالخبر هو الجزء المتّم للجملة، ولا تتمّ الفائدة إلّا به، ويصحّ الحكم عليه بالصدق أو الكذب. وهذا التعريف "يصدق على كلّ كلام يؤخذ بغضّ النظر إلى قائله، والأخبار التي وردت في القرآن الكريم، وأحاديث النّبّي، والحقائق العلميّة الثّابتة، والبدهيّات التي لا يشكّ فيها، فهي أخبار لا يمكن أن تحتمل الكذب، أمّا غيرها من الأخبار فهي قابلة للتّصديق والتّكذيب من أيّ إنسان صدرت؛ لأنّها لا ينظر إليها لذات القائلين"^(٢).

يقول سيبويه: "واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان، أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كلّ واحد منها بعد ما يبتدأ"^(٣). إذن فسيبويه يقرّ بأنّ الخبر هو المسند، وأنّ المبتدأ هو المسند إليه، وبتعاضدهما تكتمل الجملة، ويُؤدّي معناها.

وحّد المبتدأ أكثر إثارة للخلاف من حدّ الخبر، فالخبر عند النّحاة "ذلك الجزء الذي تحدث به مع المبتدأ الفائدة المتحصّلة بالإسناد، شريطة أن لا يكون المبتدأ وصفاً مشتقاً مكتفياً بمرفوعه"^(٤). وهذا ما أشار إليه السيوطيّ بقوله: "هو التّابع المُحدّث به عن الاسم، المحكوم عليه على سبيل الإسناد، فقوله التّابع هو جنس يشمل سائر التّوابع، والمحدّث به فصل يخرج سائر التّوابع، نحو قولك "زيد الخياط"^(٥). وظاهر كلام السيوطيّ يدلّ على أنّ الخبر هو المسند، فلا يصحّ أن يدخل الفاعل أو ما يقوم مقامه في هذا الحدّ، كما "تستبعد

(١). الإيضاح في شرح المفصل، ٨٧، وينظر: ابن عصفور، مثل المقرّب، ١٤٤، وابن السّراج، الأصول في النّحو، ٦٢/١.

(٢). مطلوب أحمد، وحسن البصير، البلاغة والتّطبيق، ١٠٦.

(٣). الكتاب، ١٢٧/٢.

(٤). أبو المكارم، علي، الجملة الاسميّة، ٣٧.

(٥). ينظر: همع الهوامع، ٨٥/١.

الفضلة أيضا، كالوصف، والظروف، ونحوهما^(١). إلا أننا نجد من النحاة من يدخل الفضلة في الحدّ ويعدّها جزءًا لا يتجزأ تتمّ به الفائدة إلى جانب الخبر.

٢. صُورُ الخبر في ديوان الهذليين

تعدّدت صور الخبر في الديوان، فمنها:

١. **الخبر المفرد:** "وهو ما لعوامل الأسماء تسلّط على لفظه"^(٢)، ويقول ابن يعيش: "إذا كان الخبر مفردًا كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزلًا منزلته، والذي يؤيّد أنّ الخبر هو المبتدأ أنّه يجوز أن تفسّر كلّ واحد منهما بصاحبه، ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك "زيد منطلق، فقيل: من زيد هذا الذي ذكرته؟ لقلت: هو المنطلق، ولو قيل: من هو المنطلق؟ لقلت: هو زيد. وأمّا المنزل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم "أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنّما سدّ مسدّه في العلم، وأغنى به"^(٣). والخبر المفرد على ضربين؛ جامد ومشتق. فالجامد هو ما لا يتحمّل ضميرًا، وزعم الكسائي أنّه يتحمّله، ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيّين والرّمانيّ، قال ابن مالك وغيره وهي دعوى لا دليل لها. قال أبو حيّان: وقد ردّ بأنّه لو تحمّل ضميرًا لحاز العطف عليه مؤكّداً، فيقال "هذا أخوك هو زيد"^(٤). أمّا المشتقّ فسيأتي بيانه فيما بعد. وتميل الباحثة إلى الرّأي الذي يُجمع عليه أغلب النحاة، والذي يقول بأنّ الخبر الجامد لا يحمل ضميرًا يعود على المبتدأ، وخير تعليل على ميلي إلى هذا الرّأي هو كلام أبي حيان السالف الذكر أعلاه.

أ. الخبر جامد

تنوّعت أشكاله في الديوان، ومنها:

(١). أبو المكارم، علي، الجملة الاسميّة، ٣٧.
(٢). ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٥/١.
(٣). شرح المفصل، ٨٧-٨٨، وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٦٢/١.
(٤). ينظر: السبّوطي، مع الهوامع، ٣١٢/١-٣١٣.

١. الخبر معرفة، ومنه قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

فَجَاءَ بِمَنْجٍ لَمْ يَرَ النَّاسُ مِثْلَهُ هُوَ الضَّحْكُ إِلَّا أَنَّهُ عَمَلُ النَّحْلِ^(١)

جاء المبتدأ معرفة، وقد تمثل في قوله "هو"، وجاء الخبر معرفة _أيضًا_ "الضحك". وقد أفاد مجيء الخبر معرفًا "قصر جنس المعنى على المخبر عنه بقصد المبالغة"^(٢)، فالشاعر يريد أن يشبّه العسل بالثغر في بياضه، وكأنّ جلّ مراده وصف هذا العسل بالكمال؛ أي أنّه لا يعيبه شيء، إلّا أنّ كلامه خرج في صورة توهم أنّ هذا العسل لا مثيل له في بياضه.

ومنه قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

فَلَا تُشْتَرَى إِلَّا بِرَبْحٍ، سِبَاؤُهَا بِنَاتِ الْمَخَاضِ شَوْمُهَا وَحِضَارُهَا^(٣)

تمثل المبتدأ في قوله "سباؤها"، فقد جاء معرفة. أمّا الخبر "بنات المخاض"، فقد جاء معرفًا، وذلك بإضافته إلى المعرفة، فالمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فإن جاء أحد الشقين معرفًا، توجب تعرفه الشق الثاني، والعكس صحيح. أمّا الدلالة المتوخّاة من مجيء الخبر معرفًا، فهي تثبيت إفادة الخبر^(٤). والمتأمل في الشاهدين أعلاه يلمح مجيء الخبر في كلّ منهما مفردًا جامدًا، فلم يتحمّل الخبر ضميرًا يعود على المبتدأ.

٢. الخبر نكرة

ومنه قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

(١). الذبيوان، ٤٢/١. الضحك: الشهد، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضحك). ينظر مثله: ١٥٨/١، ٤٢/١، ١٨/١، ٢٥/١، و ٢٣٤/١،

و ١٢١/٢.

(٢). الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، ١٧٩.

(٣). الذبيوان، ٢٥/١. شومها: شوم الإبل سودها، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (شوم)، حضارها: البيض من الإبل، ينظر: نفسه، مادة

(حضر).

(٤). ينظر: الجرجاني، عبدالقاهر، المصدر السابق، ١٧٨.

فَتَلَكْ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابِنَا زَمَانًا فَتُبَلِّينَا الْخُطُوبُ وَمَا نُبَلِي (١)

كما يتبيّن فقد جاء المبتدأ معرفة "فتلك"، وجاء الخبر نكرة، وقد تمثّل في قوله: "خطوب". ويتّضح أنّ الخبر ورد جامدًا، فكلمة "خطوب" لم تحمل ضميرًا يعود على المبتدأ، ولو أغضض الطرف عمّا أجمع عليه أغلب النّحاة في عدم تحمّل الخبر المفرد لضمير يعود على المبتدأ، وجئنا لنحاول أن نسند ضميرًا لما صحّ القول، وكأنّك تحس بسماجة واضحة فيه. وأمّا المعنى الذي يفيدته مجيء الخبر على هذه الصّورة، فهو أنّ القارئ يعلم أنّ ثمة أمورًا قد تملّت شبابنا، لكنّه لا يعلم تلك الأمور، فالشاعر أراد أن يسند هذه الأمور إلى الخطوب.

ب. الخبر مشتق

وهو ما رفع ضميرًا مستترًا وجوبًا، وأخذت مادته من لفظ آخر، كالمصادر، وأسماء الفاعل والمفعول... (٢)؛ "لأنّ هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بدّ لها من اسم مسند إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى، ولما لا يصحّ تقديم المسند إليه إلى المسند أسند إليه ضميره" (٣)، وهذا ما أجمع النّحاة عليه، وإن لم يرفع ظاهرا بخلاف ما إذا رفعه ظاهراً، أو محلاً، ولا يتحمّل غير ضمير واحد (٤).

[الطّويل]

ومنه قول أسامة بن الحارث:

أَجَارَتْنَا هَلْ لَيْلُ ذِي الْهَمِّ رَاقِدٌ أَمْ النَّوْمُ عَنِّي مَانِعٌ مَا أُرَاوِدُ (٥)

يتبيّن من البيت أعلاه ورود الخبر مشتقاً "راقداً"، ففيه ضمير يعود على المبتدأ "ليل"، وبهذا يكون تقدير الكلام "هل ليل ذي الهمّ راقداً هو"، إذن فالخبر قد رفع ضميرًا مستترًا، والذي يدلّ على أنّه مرفوع أنّنا لو

(١). الذّيان، ٣٧/١. ينظر مثله: ٨٢/٣، و٨٣/٣، و٥٥/٣، و٧٧/٣، و٦٦/٣، و٧٩/٣، و٨١/٣.

(٢). ينظر: حسن، عباس، النّحو الوافي، ٤٦٢/٢، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣١٢/١-٣١٣.

(٣). ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٨.

(٤). ينظر: السيوطي، المصدر السابق، ٣١٢-٣١٣، وابن السّراج، الأصول في النّحو، ٦٢/١.

(٥). الذّيان، ٢٠١/٢. ينظر مثله: ٨/١، و١٨٠/٢، و٣/١، و١٩/١، و٢٠/١، و٩٢/١، و٦٩/١، و٨٠/١.

أوقعنا "موقع المضمّر اسمًا ظاهرًا لكان مرفوعًا، وإذا عمل في الظاهر لكونه فاعلاً، عمل في المضمّر إذا أسند إليه لكونه فاعلاً، وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعزى الفعل من فاعل" (١).
 وأمّا الدلالة المتوخاة من ورود الخبر مشتقًا، فهي إثبات رقود الليل لصاحب الهمّ، فليس فيه دليل على التجدّد والحدوث، إنّما إثبات وجود الهمّ في ليل صاحبه (٢).

[الوافر]

ومنه قول صخر الغيّ:

لَعَمْرُكَ وَالْمَنَائِيَا غَالِبَاتٌ وَمَا تُغْنِي التَّمِيمَاتُ الْحَمَامَا (٣)

للمتأمل في قول الشاعر يلحظ ورود الخبر مشتقًا "اسم فاعل" "غالبات"، وهذا الخبر قد رفع ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ "المنايا"، فتقدير الكلام "لعمرك والمنايا غالبات هم".

٢_الخبر جملة

"وهو ما تضمّن جزأين بإسناد، وليس لعوامل الأسماء تسلّط على لفظيهما، أو لفظ أحدهما، نحو: زيد أبوه منطلقً، أو حَضَرَ غلامُهُ" (٤)، وهو ما لا يمكن تأويله بمفرد.

فالخبر قد يكون جملة اسمية أو فعلية، وجوّزت أن تقع خبرًا لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له. ولا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أن تكون هي المبتدأ معنى أو لا، فإن كانت لم تحتج إلى ضمير، كما في ضمير الشّان، نحو: هو زيد قائم، وكما في قولك: مقولي زيد قائم؛ لارتباطها به بلا ضمير لأنّها هو (٥)، وإن لم تكن إيّاه فلا بد لها من ضمير يعود إلى المبتدأ، فالجملة بحاجة إلى الضمير؛ لأنّ الجملة أجنبيّة من المبتدأ، فإذا جاء الضمير ربطها به، وكان كالجُزء منه، والجملة إذا وقعت خبرًا عن

(١) ابن عيش، شرح المفصل، ٨٧-٨٨.

(٢) ينظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلانل الإعجاز، ١٧٤.

(٣) الديوان، ٦٢/٢. الحماما: قضاء الموت وقدره، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حمم).

(٤) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٢٥/١.

(٥) ينظر: الرّضوي، شرح الرّضي على الكافية، ٢٦٧/١-٢٦٨.

المبتدأ ليست بأصل، وإنما هي مقدّرة تقدير المفرد؛ لأنّ المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل. والجملة في تقدير المفرد حتّى يكون الكلام من جزأين، ويكون طبقاً للجملة الأخرى^(١).

ومن شواهد ورود الخبر جملة اسميّة قول أبي ذؤيب:

[البسيط]

ثُمَّ شَرِبْنَ بِنَبِيْطٍ وَالْجَمَالَ كَأَنَّ الرَّشْحَ مِنْهُنَّ بِالْآبَاتِ أَمْسَاحُ^(٢)

جاء المبتدأ معرّفًا بـ (أل) "والجمال"، وورد الخبر جملة اسميّة، وهو قوله: "كأن الرّشح منهن بالآباط أمساح"، ويلاحظ أنّ هذه الجملة الاسميّة قد دخل عليها النّاسخ "كأن"، فنصب اسمه وهو "الرّشح"، ورفع خبره وهو قوله "أمساح". ومن الجدير ذكره أنّ هذه الجملة الاسميّة ليست في معنى المبتدأ تمامًا؛ لذلك احتاجت إلى ضمير يربطها بالمبتدأ وهو الضّمير الظّاهر في "منهنّ".

ومنه قوله:

[البسيط]

فَانْبُلُ بِقَوْمِكَ إِمَّا كُنْتَ حَاشِرَهُمْ وَكُلُّ جَامِعٍ مَحْشُورٍ لَهُ نَيْلٌ^(٣)

وكما يلاحظ جاء الخبر جملة اسميّة "له نيل"، وقد تكوّنت من الخبر المقدم، وهو شبه جملة "جار ومجرور "له"، ومن المبتدأ المؤخّر "نيل"، وهذه الجملة الاسميّة في محل رفع خبر للمبتدأ "كل". وهذا الشّاهد _أيضًا_ لم يكن الخبر فيه هو المبتدأ في معناه؛ لذلك أتى بضمير ظاهر ليربطه بالمبتدأ، وهو الهاء في قوله "له"، وهذا الضّمير لعب دورًا كبيرًا في ربط الكلام ببعضه؛ حتى يستساغ التّعبير. أمّا الدّلالة التي أفادها ورود الخبر جملة اسميّة، فهي الدّلالة على الثّبوت.

(١) ينظر: الباقولي، شرح اللّمع، ٢٩٢.

(٢) الديوان، ٤٦/١. نبط: الماء الذي ينبت من قعر البئر إذا حفرت، ابن منظور، لسان العرب، مادة (نبط)، أمساح: الكساء من

الشّعير، نفسه، مادة (مسح). ينظر مثله: ١٧/٢، ٢١٣/١، ١٥٥/١، ١٢/٢، ٤/٢، ١٤٠/٢، ٦٠/٢، ٧/٢.

(٣) الديوان، ٢٣٥/٢.

ومن شواهد وروده جملة فعلية قول أبي ذؤيب:

قَصَرَ الصَّبُوحُ لَهَا فَشَرَّجَ لَحْمَهَا بِالنِّيِّ فَهِيَ تَتَوَخُّ فِيهَا الإِصْبَعُ^(١)

لقد جيء بالمبتدأ معرفة "ضمير منفصل"، وهو قوله "فهي"، وجيء بالخبر جملة فعلية "تتوخ فيها الإصبع". وقد تضمنت الجملة الفعلية الواقعة خبراً ضميراً يربطها بالمبتدأ، وهو الضمير الظاهر في قوله "فيها". ودلالة ورود الخبر جملة فعلية هي "تخصيص المسند بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد"^(٢). فالمعنى أن هذه الخيل قد اهتم بها صاحبها حتى كثر لحمها وشحمها، فلو غمرت فيه الإصبع دخلت فيه، ولم تبلغ العظم^(٣)، وهذه الدلالة هي دلالة حال واستقبال، فهي مكتنزة باللحم، وهذا ما دلّ عليه الفعل "تتوخ".

[الكامل]

ومنه قوله أيضاً:

والدَّهْرُ لَا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ فِي رَأْسِ شَاهِقَةٍ أَعَزُّ مُنْتَعً^(٤)

جاء المبتدأ معرفاً بـ (أل) "والدهر"، وورد الخبر جملة فعلية يتصدرها نفي "لا يبقى على حدثانه". ويُلحح مجيء الخبر على خلاف المبتدأ في المعنى؛ لذلك احتيج لضمير ربط يربط الجملة الخبرية الثانوية بالمبتدأ، وهذا الضمير هو ضمير ظاهر متصل بلفظ "حدثانه". والمعنى الظاهر هو نفي بقاء الدهر على حال

واحدة، فهو دائم التغير والحدثان.

٣. متعلق بخبر محذوف

(١). الديوان، ١٦/١. الصَّبُوح: شراب الصَّبَاح للفرس أي اللبْن، ابن منظور، لسان العرب، مادة (صبح)، شَرَّج: أدخل بعض عراها في بعض، ودخل بين أشراجها، نَفْسُه، مادة (شرج)، اللَّيِّ: الشَّحْم، نَفْسُه، مادة (نبي)، تَتَوَخُّ: تَغَيَّبُ وتَدَخَّلُ فيه وتَسِيخُ، نَفْسُه، مادة (توخ). ينظر مثله: ١٨٤/١، ١٥٢/١، ١٦٩/٢، ١٥٤/١، ١٥٣/١، ١٣٨/٢، ١٥٧/١.

(٢). السكاكي، مفتاح العلوم، ١٠٠.

(٣). ينظر: الديوان، ١٦/١.

(٤). نَفْسُه، ٤/١.

وقد ورد الخبر متعلق بخبر محذوف في ديوان الهذليين بشقيه الجار والمجرور، والظرف الزماني والمكاني بعدد لا بأس به.

أ. جار ومجرور

ومن شواهد وروده جاراً ومجروراً قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

فَيَنْظُرُ فِي صُحُفِ كَالرِّيَا ط فِيهِنَّ إِزْتُ كِتَابِ مَحِيٍّ^(١)

في البيت أعلاه يلحظ مجيء الخبر متعلقاً بمحذوف خبر "جار ومجرور"، وهو قوله "فيهِنَّ"، فقد تكون من حرف الجر (في)، والاسم المجرور، وهو الضمير المتصل (هنَّ).

ومنه قوله أيضاً:

[الكامل]

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخْرِمُوا وَلِكُلِّ جَنْبِ مَصْرَعٍ^(٢)

جاء الخبر مقدماً "ولكل"، وقد تكون من حرف الجر "اللام"، والاسم المجرور "كل". أمّا المبتدأ فقد تأخر، وهو قوله "مصراع".

• الظرف الزماني والمكاني

ومن شواهد قوله:

[الطويل]

فَأَنَّكَ -عَمْرِي- أَيَّ نَظْرَةٍ عَاشِقٍ نَظَرْتَ وَقُدْسٌ دُونَنَا وَدَجُوجٌ^(٣)

إنّ المبتدأ في الشاهد السالف الذكر قد جاء نكرة "وقدس"، وجاء الخبر متعلقاً بمحذوف خبر (ظرف)

(١) الديوان، ٥١/١. الرّياط: الملاعة إذا كانت قطعة واحدة، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ريط). ينظر مثله: ٦٨/٣، ٥٥/٣، و٧٤/٣، و٦٠/٣، و٩٧/٣، و٦٥/٣، و٩١/٣، و٩٦/٣.

(٢) نفسه، ٢/١.

(٣) نفسه، ٥١/١. دجوج: اسم موضع، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دجج). ينظر مثله: ٥٦/٣، و١٢٤/١، و١١٩/٣، و١١١/٣، و١٢٨/١.

"دوننا". وقد جَوَزَ سيبويه وقوع الظرف خبرًا مؤخرًا عن المبتدأ، كقولك: هو دونك، وهو أمامك^(١). وقد قال في أحد معاني "دون": إنها تكون ظرفًا، ولا يجوز فيها غير النصب، وإنما تستعمل في معنى المكان تشبيهاً، فيقال: زيد دون عمرو في العلم والشرف، ونحو ذلك^(٢).

ومنه قوله مالك بن خالد الخناعي: [الطويل]

جَوَارِ شَطِيطَاتٍ وَبِيدَاءٍ أَنْتَجِي شَمَارِيحَ شُمَّا بَيْنَهُنَّ خَبَائِبُ^(٣)

للمتأمل في قول الشاعر يتبين له أنّ الخبر جاء متعلقًا بمحذوف خبر (ظرف) "بينهن"، وورد المبتدأ نكرة "خبائب". وقد كثر وقوع الخبر في كلام العرب ظرفًا مكانيًا استنادًا إلى قول ابن هشام، ولا يخبر عن الذات "والليلة الهلال" متأول شيء. ينقسم الظرف إلى زمني ومكاني، والمبتدأ إلى جوهر، كزيد وعمرو، وعرض كالقيام والقعود، فإن كان الظرف مكانيًا صحّ الإخبار به عن الجوهر والعرض، تقول: "زيد أمامك"، و"الخير أمامك"، وإن كان زمنيًا صحّ الإخبار به عن العرض دون الجوهر، تقول: الصوم اليوم، ولا يجوز زيد اليوم، فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله؛ كقولهم: "الليلة الهلال"، فهذا على حذف مضاف، والتقدير "الليلة طلوع الهلال"^(٤).

وترى الباحثة أنّ دلالة ورود الخبر متعلقًا بمحذوف خبر (ظرف وجار ومجرور) هي تأكيد ثبوت المسند إليه.

جـ تقديمه وتأخيره

فكما أنّ هناك أسبابًا توجب وتجوز تقدّم المبتدأ وتأخّره فكذلك الخبر. وقد قيل في هذا الباب "هو باب

(١). ينظر: الكتاب، ٤١٠/١-٤١١.

(٢). ينظر: نفسه، ٤١٠/١.

(٣). الديوان، ١١/٣. مالك بن خالد الخناعي: بطن من هذيل، وهو خناعة بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، البغدادي، خزنة الأدب

ولب لباب لسان العرب، ١٧٨/٥.

(٤). شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ١١٧.

كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضى بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان. وتقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نية التأخير وذلك في كلّ شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه؛ كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه^(١).

• جواز التقديم والتأخير

يجوز تقديم الخبر وتأخيره في غير الأسباب الموجبة لتقديمه، وفي حال أمن اللبس. يقول ابن عصفور: "إذا اجتمع في هذا الباب اسمان، فلا يخلو أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو أحدهما معرفة، والآخر نكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدّر أنّ المخاطب يعلمه مبتدأ، والذي تقدّر أنّ المخاطب يجهله خبراً، وذلك نحو قولك: "زيد أخو عمرو"، إذا قدّرت أنّ المخاطب يعلم زيداً، ويجهل أنّه أخو عمرو، فإن قدّرت أنّ المخاطب يعلم أبا عمرو، ويجهل أنّه مسمّى بزيد، وذلك أنّ المستفاد عند المخاطب إنّما هو ما كان يجهله، والخبر هو محلّ الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول مبهماً"^(٢).

ومن الأمثلة التي وردت في الديوان وجوّز فيها تقديم الخبر وتأخيره قول ساعدة بن جؤية: [الوافر]

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةُ إِذْ رَأَتْني لِسَانِيكَ الصَّرَاعَةَ وَالْكُلُوبُ^(٣)

تقدّم الخبر "لسانك" على المبتدأ "الصراعة"، وقد جاز تقدّم شبه الجملة على المبتدأ، ولم يكن موجّباً؛ لأنّ المبتدأ جاء معرفة لا نكرة، ولم يكن ضمير في المبتدأ يرجع إلى الخبر. وتقديم الخبر لم يأت اعتباطاً،

(١). الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٠٦.

(٢). شرح جمل الزّجاجي، ٣٣٨/١.

(٣). الديوان، ٢١١/١. الصَّرَاعَةُ: الاستفقال في الخضوع، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضرع). ينظر مثله: ١٥/٢، و٩٦/٢، و٢٢٣/١، و٤٢/١.

وإنما أفاد التّخصيص، فقد أرادت أمانة تخصيص التّصاغر والكلول وإثباته لمن يحمل في قلبه الكره للمخاطب.

[الوافر]

ومنه قوله:

إِذَا مَا زَارَ مُجَنَّةً عَلَيْهَا ثِقَالُ الصَّخْرِ وَالْخَشْبُ الْقَطِيلُ^(١)

وهنا كما يلاحظ تقدّم الخبر "عليها" على المبتدأ "ثقال الصخور"، والذي جوّز هذا التّقدم هو ما ذكرته من أسباب في شرحي للبيت السّابق. ولا يخفى ما أضفاه تقديم الخبر من دلالة، فالشّاعر أراد أن يوصل أنّ ثقال الصّخور والخشب المقطوع مستند على القبر لا على غيره.

• تقدّم الخبر وجوباً

يتقدّم الخبر على المبتدأ وجوباً في الحالات الآتية:

١. إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها حقّ التّصدر؛ كأسماء الاستفهام^(٢)، ومن شواهد ذلك قول أبي خراش:

تَدَكَّرَ مَا أَيْنَ الْمَفْرُ وَإِنِّي بَعُزْرِ الَّذِي يُنْجِي مِنَ الْمَوْتِ مُعْصِمٌ^(٣) [الطّويل]

جاء الخبر "أين" متقدّماً على المبتدأ "المفر"، والذي أوجب تقدّمه هو وروده من الأسماء التي لها حقّ التّصدر (اسم استفهام) "أين". وأمّا دلالة تقديم الخبر، فهي علم السّامع بالمبتدأ، وجهله بالخبر، ولذلك اضطرّ لأن يستفهم عنه باسم الاستفهام (أين)، والذي يستخدم للاستفهام عن المكان^(٤)، وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله: "وإنّما كان هذا لأنهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتّعبير عنه؛ ليعلمه السّامع من أول

(١). الديوان، ٢١٥/١. مجنّاة: القبر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (جنأ)، القطيل: المقطوع، نفسه، مادة (قتل).

(٢). ينظر، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١٩٢/١.

(٣). الديوان، ١٤٤/٢. ينظر مثله: ٣/٢، و ١٤٩/٢.

(٤). ينظر: ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة، ١٤٦.

الأمر؛ ليتفرغ فهمه لما عداه؛ لأنه لو كان مؤخرًا لجوز السامع عند سماعه أول كلمة أن يكون ذلك من كل واحد من أقسام الكلام، فبقي في حيرة واشتغال خاطر"^(١).

٢. إذا عاد ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر^(٢)، ومنه قول المتنخل:

[البسيط]

حُلُوٌّ وَمُرٌّ كَعَطْفِ الْقَدْحِ مَرَّتَهُ بِكُلِّ لَيْلٍ يَنْتَعِلُ^(٣)

للمتأمل في البيت السابق يلاحظ أنّ هناك جملة اسمية مكونة من المبتدأ المؤخر "مرّته"، ومن الخبر المقدم "كعطف القدح". وقد أفاد التقديم الحصر والتخصيص، فخصص الفتلة بأنّها تطوى كما يطوى القدح، وأيضًا لو قدّم المبتدأ لعاد الضمير المتصل بالمبتدأ على متأخر لفظًا ورتبة، وبتقديم الخبر أعيد الضمير على متقدم لفظًا، وإن كانت رتبته التأخير^(٤).

٣. إذا كان المبتدأ نكرة ولا سبيل للخبر إلا أن يتقدم^(٥)، ومنه قول المتنخل:

[البسيط]

لَبَاتِ أَسْوَةَ حَجَّاجٍ وَأُخُوْتِهِ فِي جُهْدِنَا أَوْ لَهُ شِفٌّ وَتَمْرِيْزُ^(٦)

قدّم الخبر "له" على الخبر "شف". وقد تكون الخبر من حرف الجر اللام، والضمير المتصل "الهاء". وكما ذكرنا سابقًا إنّ مجيء المبتدأ نكرة هو من موجبات تأخره، وتقدم الخبر عليه. وقد أفاد هذا التقدم تخصيص المسند إليه بالفضل والقوة والشدة.

٤. "إذا كان مقرونًا بإلا لفظًا أو معنى"^(٧)، وهذه الحالة لم أجد في الديوان ما يمثلها.

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ١٩٢/١.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٢/١.

(٣) الديوان، ٣٥/٢. ينظر مثله: ٢٦/٢.

(٤) ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ١٢٨٣/٣.

(٥) ينظر: ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٢/١.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٠٠/١، وينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١٩١/١.

(٧) الديوان، ١٧/١. شفت: الفضل، ابن منظور، لسان العرب، مادة (شفت)، تمريز: تفضيل من المرز، نفسه، مادة (مزز). ينظر مثله: ١٦٥/٢،

و٨٧/٢، و٢٠/٢، و١٦/٢، و١٥٩/٢، و١٦١/٢، و٩٦/٢.

(٨) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٢٤/١.

من الملاحظ أنّ الدلالة من تقديم الخبر في الأمثلة السابقة هي التخصيص، وهذا لا يعني أنّ دلالة التقديم مقتصرة على هذا المعنى، بل هناك دلالات أخرى لا يتسع المقام لذكرها. وفي ذلك أقول ما ذهب إليه

الجرجاني "واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"^(١).

ومن الجدير ذكره أنّ تقدّم المبتدأ على الخبر ورد بصورة أكبر من تقدّم الخبر على المبتدأ، وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على نزوع الشعراء الهذليين إلى التزام الرتبة في الجملة الاسميّة بدلاً من كسرها.

د- تعدّد الخبر

قبل البدء بالحديث عن تعدّد الخبر لا بدّ من الحديث عن مسألة أثارت انتباهي في بعض الكتب النحويّة وهي تعدّد المبتدأ.

للإخبار عن مبتدآت متعدّدة متوالية طريقتان:

أحدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعل هذا المبتدأ مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأوّل بتاليه مع ما بعده^(٢)، ويضاف غير الأوّل ويجعل هو وخبره خبر متلوّه، نحو "زيد عمّه خاله أبوه قائم، والمعنى أبو أخي خال عمّ زيد قائم"^(٣).

والآخر "أن تجعل الروابط في الأخبار، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخرًا لأوّل وتال لمتلوّه، مثاله: زيد

هند الأخوان والزيّدان ضاربوهما عندها بإذنه، والمعنى الزّيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد"^(٤).

يتعدّد الخبر على ضربين:

(١) دلانل الإعجاز، ١٠٧.

(٢) ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، ٣٤٧/١.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ٣٢٨.

(٤) السّيوطي، المصدر السابق، ٣٤٧/١، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، ٣٤٣/١.

١. أن يتعدّد لفظاً ومعنى، وفي هذه الحالة يجوز العطف أو عدمه^(١).

٢. أن يتعدّد لفظاً دون معنى، ويمنع وضع حرف العطف (الواو). ومحور التفرقة بينهما أنّ المبتدأ إذا كان

مشتملاً على الخبرين-أو الأخبار-معاً، كان التعدّد في اللفظ والمعنى، أمّا إذا كان مشتملاً على طرف من كلّ منهما، كان التعدّد في اللفظ فحسب^(٢).

وقد ورد تعدّد الخبر في ديوان الهذليين بشقّيه، ومنه قول أبي ذؤيب:

[الطّويل]

وَذَلِكَ مَشْبُوحُ الدَّرَاعَيْنِ خَلَجٌ خَشُوفٌ إِذَا مَا الْحَرْبُ طَالَ مِرَارَهَا^(٣)

من الملاحظ تعدّد الخبر في البيت السابق؛ إذ قد تعدّد باللفظ والمعنى، وقد جاءت أخبار ثلاثة، وهي مشبوح الدّراعين، وخلجم، وخشوف للمبتدأ "ذلك". ويصف الشاعر الشّخص المقصود بأنّه عريض، وطويل، ويمرّ مرّاً سريعاً في خضمّ الحرب.

ومنه قول قيس بن عيزارة:

وَقَالُوا عَدُوٌّ مُسْرِفٌ فِي دِمَائِكُمْ وَهَاجٍ لِأَعْرَاضِ الْعَشِيرَةِ قَاطِعٌ^(٤) [الطّويل]

يتبيّن للقارئ أنّ المبتدأ قد حذف جوازاً بعد القول فتقدير الكلام "هو عدوّ مسرف....." إلا أنّ ذلك لم يكن حائلاً من تعدّد الأخبار لهذا المبتدأ المحذوف، فقد رفع أربعة أخبار، وهي على التّوالي: عدوّ، ومسرف في

دمائكم، وهاج لأعراض العشيرة، وقاطع للرّحم. وهذا التعدّد تعدّد في اللفظ والمعنى، فكلّ معنى من تلك

الأخبار حمل معنى مغايراً لما حمله الآخر.

(١). ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ٣٢٦.

(٢). ينظر: أبوالمكارم، علي، الجملة الاسميّة، ٦٦.

(٣). الديوان، ٣٠/١. مشبوح: عريض الدّراعين، ابن منظور، لسان العرب، مادة (شبح)، خلجم: جسيم طويل، نفسه، مادة (خلجم)، الخشوف: السّريع من الرّجال، نفسه، مادة (خشف). ٧٩/٣، و٨١/٣، و١٠١/٣، و١٢٤/١.

(٤). الديوان، ٧٦/٣.

وقال أيضًا:

[الكامل]

فَحْبَسَنَ فِي هَزْمِ الضَّرِيحِ وَكُلُّهَا حَدْبَاءُ بَادِيَةِ الضَّلُوعِ حَرُودٌ^(١)

جاء المبتدأ "كلها" رافعًا لثلاثة أخبار، وهي "حدباء"، و"بادية الضلوع"، و"حرود"، والنّاظر يرى أنّه يمكننا الاكتفاء بكلّ واحدة من هذه الأخبار على حدة، فتكون غير مضطر لمزيد من الأخبار لتكميل المعنى، وتتميم الفائدة.

ترى الباحثة أنّ الدلالة المستقاة من تعدّد الأخبار في الأبيات السابقة هي زيادة إتمام الفائدة، وتأكيد ثبوت الأخبار للمبتدأ، هذا عمّا يضيفه من زيادة في جمال المعنى وتأنقه.

هـ_حذف الخبر

يحذف الخبر على الجواز والوجوب، وفيما يأتي بيان لكلّ حالة منها:

١. جوازًا

ورد الحذف على الجواز في مواطن متعدّدة من الديوان، ومنها قول ساعدة بن جؤية: [الطّويل]

أَهَاجَكَ مَعْنَى دِمْنَةٍ وَرُسُومٌ لِقَيْلَةٍ مِنْهَا حَادِثٌ وَقَدِيمٌ^(٢)

حذف الخبر في الشطر الثّاني وتقديره "منها"، وأصل الكلام "منها حادث، ومنها قديم"، وممّا يلمح تقدّم الخبر على المبتدأ؛ لأنّه ورد متعلّقًا بمحذوف خبر (جار ومجرور).

[الطّويل]

ومنه قوله:

(١) الديوان، ٧٣/٣. هزم: تشقّق، ابن منظور، لسان العرب، مادة (هزم)، الضّريح: السّلع، وهو نبتٌ، ويقال شاة ضريح أي كبيرة الضّرع، نفسه، مادة (ضرع)، حرود: جردت؛ أي انقطعت ألبانها، نفسه، مادة (حرد).
(٢) الديوان، ٢٢٧/١.

وَقَدَّمَ فِي عَيْطَاءَ فِي شُرْفَاتِهَا نَعَائِمٌ مِنْهَا قَائِمٌ وَهَزِيمٌ^(١)

تأخر المبتدأ في الشطر الثاني من البيت الشعري في قوله "وهزيم"، وجاء جاء الخبر محذوفًا، وهو متعلق بمحذوف خبر (جار ومجرور) "منها".

حذف الخبر في الأبيات السابقة للاختصار، والاحتراز عن العبث.

٢. حذفه وجوبًا

١. أن يقع المبتدأ بعد لولا^(٢)، ومنه قول حذيفة بن أنس: [الطويل]

وَأَخْطَأَ عَبْدًا لَيْلَةَ الْجَزَعِ عَدُوْتِي وَإِيَاهُمْ لَوْلَا وَقُوهَا تَحَرَّتِ^(٣)

يتبين فيما سبق حذف الخبر بعد لولا، وتقدير الكلام "لولا وقوها موجود تحرت". وقد حذف الخبر؛ لأنه شاع في الاستعمال بهذه الصورة، فلا دلالة لحذفه إلا كما ذكر^(٤).

اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد لولا، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعدها مرفوع، وذهب البصريون أنه مرفوع بالابتداء. واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنها ترفع الاسم بعدها؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم. أما البصريون فقالوا إنه مرتفع بالابتداء دون لولا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم^(٥).

٢. بعد النَّصِّ الصَّرِيحِ فِي الْقِسْمِ^(٦)، ومنه قول جنادة بن عامر: [الوافر]

(١) الديوان، ٢٢٩/١. العيطاء: الطويلة المرتفعة، ابن منظور، لسان العرب، مادة (عيط)، هزيم: محطوم منكسر، نفسه، مادة (هزم).
(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٦/١.
(٣) الديوان، ٢٧/٣. تحرت: ذلك الشديد، ابن منظور، لسان العرب، مادة (حرت). ينظر مثله: ١٤٨/٢، و١٣٥/٢، و١٩٢/١، و١٢٩/٢.
(٤) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ٩٩.
(٥) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٦-٦٩.
(٦) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٢٢.

لَعْمَرُكَ مَا وَنَى ابْنُ أَبِي أَنَيْسٍ وَمَا خَامَ الْقِتَالِ وَمَا أَضَاعَا^(١)

حذف الخبر لمجيئه بعد النَّصِّ الصَّرِيحِ في القسم، وهو قوله "لعمرك"، وبهذا يكون تقدير الكلام "لعمرك

قسمٌ أو يمينٌ". وقد حذف الخبر لضيق المقام مع قصد الاختصار، والاحتراز عن العبث.

٣. أن يقع المبتدأ بعد واو هي نصٌّ في المعية^(٢)، ومنه قول أبي ذؤيب: [الوافر]

فَذَاكَ تِلَادُهُ، وَمُسَلْجَمَاتٌ نَظَائِرُ، كُلُّ خَوَارٍ بَرُوقٍ^(٣)

حذف الخبر بعد الواو الدالة على المعية في قوله "ومسلجمات نظائر"، وبهذا يكون تقدير الكلام "تلاده

ومسلجمات نظائر مقترنان. والمعنى أن ماله مدمج مع سهام طوال لها صوت عند النقر عليها، ولها بريق

ظاهر من شدة صفائها^(٤). أما سبب الحذف؛ فلأن استعمالها شاع بهذه الصورة^(٥).

بعد اطلاعي على الديوان وجدت أن نسبة ورود الخبر المحذوف وجوباً أعلى وأكبر من نسبة وروده

محذوفاً على الجواز. وقد ورد حذفه بكثرة بعد النَّصِّ الصَّرِيحِ في القسم.

(١). الديوان، ٣٠/٣. خام: جين، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (خيم). ١٧١/٢، ١١٤/١، ٩٢/١، ٦٢/٣٥، ١/١، ١٢٩/٢.

(٢). ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٥٣/١.

(٣). الديوان، ٨٩/١. تلاده، ماله الذي لم يزل له، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (تلد)، مسلجمات: السلاجم: السهام الطوال النصال، نفسه، مادة (سلجم).

(٤). ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ١٨١/١-١٨٢.

(٥). ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ٩٩.

المبحث الثاني: أحوال اسم الفعل النَّاسِخ (كان) وأخواتها.

أولاً_ تعدّد أخبار (كان) وأخواتها.

ثانياً_ تقديم اسم (كان) وتأخيره عن معموله.

المبحث الثاني: أحوال اسم الفعل النَّاسِخ (كان) وأخواتها

اختلف النَّحاة في عملها، فالبصريون يرون أنَّها تنسخ حكم المبتدأ والخبر. أمَّا الكوفيون فقالوا: إنَّها تنصب الخبر، ولا تعمل في الاسم شيئاً بل هو باق على رفعه^(١). واختلفوا أيضاً في تبويب الجمل حال دخول النَّواسخ عليها، أهي في باب الجمل الاسميَّة، أم الفعلية. ولعلَّ هذا الاختلاف مصدره دلالة هذه الأفعال النَّاقصة، فمن عدَّها دالة على الحدث اعتبرها مسنداً، وبهذا تكون الجملة فعلية، ومن عدَّها من الفضلات، ولا يقول بإسنادها، تكون الجملة اسمية^(٢).

تميل الباحثة إلى رأي البصريين فيما يتعلَّق بعمل هذه النَّواسخ، فعملها ليس مقتصرًا على نصب الخبر وإنَّما يتعدَّاه إلى رفع الاسم، فالنَّاسخ إن دخل على جملة لا يمكن أن يغيَّر في حكم جزء دون آخر، وخاصة فيما يتعلَّق بالمبتدأ والخبر، فهما كالجزء الواحد، وما يؤثِّر على طرف منهما يؤثر على الآخر.

وترى أيضاً أنَّ الجمل التي دخلتها هذه النَّواسخ هي جمل اسمية، والدليل على ما ذهبت إليه أنَّ الجمل قبل دخول هذه النَّواسخ تكون جملاً تامَّة المعنى، والذي يتغيَّر بعد دخولها هو زمن ثبوت الحدث في الخبر. وما يعضد رأيي قول السيوطي بأنَّ هذه النَّواسخ لا تعمل شيئاً؛ لأنَّها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدلالة على تغيَّر الخبر بالزَّمان الذي يثبت فيه، وإنَّما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصَّحيحة اسمين، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدِّث عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول^(٣).

وقد سمَّيت هذه النَّواسخ بالنَّواقص لعدم اكتنائها بالمرفوع، ويرجع سبب عدم اكتنائها أنَّ حدثها مقصود إسناده إلى النَّسبة التي بين معموليها، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله: كان عبد الله أخاك، فإنَّما أردت أن تخبر عن الأخوة. وزعم ابن جنِّي وابن برهان والجرجاني وجماعة أنَّها سمَّيت هكذا؛ لأنَّها تدلُّ على زمن

(١). ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٥٣/١، وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٤٨/١.

(٢). ينظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ١٥٨.

(٣). ينظر: السيوطي، المصدر السابق، ٣٥٣/١.

دون حدث، والأصح دلالتها عليهما^(١)، وهذا ما تميل إليه الباحثة، والدليل على ذلك أنّ العرب استعملتها للدلالة على الماضي والمضارع والأمر بقولهم (كان، ويكون، وكن)، فضلاً عن أنّهم أعملوها إعمال الأفعال، فقالوا: "كونك مطيعاً مع الفقر خيرٌ من كونك عاصياً مع الغنى"^(٢).

ولا بدّ بعد هذه المقدّمة من الحديث عن تعدّد أخبار (كان) وأخواتها، وشواهد ورودها في الديوان.

أولاً- تعدّد أخبار (كان) وأخواتها

تُعتبر هذه المسألة خلافية بين النحاة، فيرى ابن مالك أنّ دخول هذه الأفعال على خبر متعدّد كفيّل بأن ينصب جميع أخبار ذلك المبتدأ، كقولك في "هذا حلّوٌ حامضٌ": "كان هذا حلّوًا حامضًا"، وذلك أنّ ارتفاع الخبرين فصاعداً ثبت بعامل؛ أي بالابتداء، وكان وأخواتها أقوى منه، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل، كذلك جاز للأقوى، فهو بذلك أولى^(٣).

ويجوز أبو حيّان التّعدّد إذا كان لمبتدأ واحد، وإذا كانت الأخبار في معنى خبر ذلك، فإذا كان يصحّ تعدّد الأخبار، وكان العامل غير كان، فلاّن يصحّ معها بطريق الأولى، إذ هي أقوى من العامل المعنويّ _الابتداء_، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل، فجوازه للأقوى أولى^(٤).

ويقول أبو حيّان في الارتشاف يُفهم من كلام سيوييه أنّه لا يجوز التّعدّد، وهذا ما يوافق رأيّ ابن درستويه مشبّهاً إياها بالفعل (ضرب) في تعدّيها لمفعول واحد^(٥). أمّا السيوطي فيقول "في تعدّد خبر كان الخلاف في تعدّد خبر المبتدأ، والمنع هنا أولى، ولهذا قال به من جوزه هناك؛ كابن درستويه، وابن أبي الربيع، ووجهه أنّ هذه الأفعال شبّهت بما يتعدّى إلى واحد، فلا يزداد"^(٦).

(١)- ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٥٢/١.

(٢)- الأندلسي، أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٥٢.

(٣)- ينظر: شرح التسهيل على ألفية ابن مالك، ٣٣٧/١.

(٤)- ينظر: التذييل والتكميل، ١٣١-١٣٢.

(٥)- ينظر: ارتشاف المصدر السابق، ١١٥٠.

(٦)- همع الهوامع، ٣٦٣/١.

وتميل الباحثة إلى جواز تعدد أخبار كان قياساً على أصل الجملة قبل دخول النَّاسخ عليها، فكما أنَّ
المبتدأ قد يتعدّد قبل دخول النَّاسخ عليه، فكذلك الحال بعده. وممّا دلّ عليه في الديوان قول أميّة بن أبي
عائذ: [الكامل]

قَدْ كُنْتُ خَرَجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصٍ لِحَاصٍ^(١)

يلحظ من البيت أنّ (كان) جاءت ناقصة، فرفعت اسمها " التاء"، ونصبت ثلاثة أخبار، وهي على
التوالي "خرَجًا، ولُوجًا، صيرفا. أمّا المعنى الذي أفاده تعدد الخبر فهو تأكيد ثبوت الصفات للمسند.

ثانياً_ تقديم اسم النَّاسخ وتأخيره عن معموله

١. (كان)

وهي أمّ الباب، وإنّما سمّيت كذلك؛ لأنّ الكون يعمّ جميع مدلولات أخواتها^(٢). وقد حظيت بقواعد وأحكام
لم تحظ بها أخواتها، بمعنى أنّها نالت من العناية والاهتمام ما لم ينله غيرها.
ولخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

١. "وجوب تقديم اسمها وتأخير خبرها، وذلك في موضعين، الأوّل أن يكون الاسم محصوراً في الخبر،
والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر بأن يكونا معربين تقديراً، أو يكونا مبنيين"^(٣). وهذه
الحالة لم أجد ما يدلّ عليها في الديوان. وقد زاد أبو حيّان موضعاً آخر يجب فيه تقدّم الاسم وهو كون
الاسم ضميراً متصلاً^(٤)، ومن شواهد وروده ضميراً قول المتنخل:

[البسيط]

(١). الديوان، ١٩٢/٢. تلتحصني: لخص بمعنى حبس وثبّط، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (لخص).

(٢). ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣٣٢/١.

(٣). ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢١٥/١.

(٤). ينظر: الأندلسي، أبوحيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٦٨/١.

كَانُوا نَعَائِمَ حَفَّانٍ مُنْفَرِّدَةً مُعْطَى الْخُلُقِ إِذَا مَا أُدْرِكُوا طَفَحُوا^(١)

يَتَّضِحُ مِنَ التَّرْكِيبِ تَقَدُّمَ اسْمِ كَانَ وَجُوبًا، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ (الْوَاوُ) عَلَى الْخَبَرِ (نَعَائِمُ)، وَهَذَا الْبَيْتُ الشَّعْرِيُّ جَاءَ عَلَى أَسْلِ الْوَضْعِ، فَرْتَبَةُ الْأَلْفَاظِ جَاءَتْ مَحْفُوظَةً، فَلَا خَرَقَ لِقَوَاعِدِ التَّرْكِيبِ. وَجَاءَتْ (كَانَ) مُتَّصِلَةً بِالْوَاوِ لِنَدْوَالِ عَلَى الْجَمْعِ، فَالشَّاعِرُ رَسَمَ صُورَةَ بَدِيعَةَ لِلْقَوْمِ يَوْمَ الْأَمِيلِجِ، فَشَبَّهَهُمْ بِصِغَارِ النَّعَامِ الَّتِي تَعْدُو بِسُرْعَةٍ مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ، فَتَنَائِرُ رِيشِهَا إِثْرَ ذَلِكَ رَوِيدًا رَوِيدًا، فَأَصْبَحَتْ بِلَا رِيشٍ.

٢. "وَجُوبُ التَّقَدُّمِ عَلَى الْاسْمِ فَقَطْ، فَيَتَوَسَّطُ الْخَبْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِلِ النَّاسِخِ، وَذَلِكَ حِينَ يَكُونُ الْاسْمُ مِضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ مُتَّصِلٍ بِالْخَبَرِ، مَعَ وُجُودِ مَا يَمْنَعُ تَقَدُّمَ الْخَبَرِ عَلَى النَّاسِخِ؛ لَمَّا فِي هَذَا عُودِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً، وَهُوَ مَمْنُوعٌ"^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ خَالِدِ الْخَنَاعِيِّ: [الطَّوِيلُ]

وَكَانَ لَهُمْ فِي رَأْسِ شَعْبٍ رَقِيبُهُمْ وَهَلْ تُوحِشُنَ مِنَ الرِّجَالِ الْمَرَاقِبُ^(٣)

تَقَدَّمَ خَبْرُ كَانَ، وَهُوَ شَبَّهَ الْجُمْلَةَ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ "فِي رَأْسِ شَعْبٍ" عَلَى اسْمِهَا "رَقِيبُهُمْ". وَقَدْ أَفَادَ هَذَا التَّقَدُّمَ تَخْصِيصًا، إِذْ خَصَّصَ الشَّاعِرُ مَكَانَ وُجُودِ الرَّقِيبِ وَحَصَرَهُ فِي رَأْسِ الْجَبَلِ، وَهَذَا يَعْذِرُ وُجُودَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ. وَأَمَّا سَبَبُ مَجِيئِهِ كَانَ عَلَى صُورَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَأْدَ حَصَلَ فِي الْمَاضِي عَلَى وَجْهِ الثَّبُوتِ^(٤).

٣. وَجُوبُ التَّقَدُّمِ عَلَى النَّاسِخِ، وَذَلِكَ حِينَمَا يَكُونُ الْخَبْرُ اسْمًا وَاجِبَ الصِّدَارَةِ؛ كَأَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ^(٥). وَلَمْ أَعِثْ

(١) الديوان، ٣١/٢، وينظر: ١٩٢/٢، و١٢٩/١. حَفَّانٌ: صِغَارُ النَّعَامِ وَالْوَادِعَةُ حَفَّانَةٌ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (حَفَنَ).

يَنْظُرُ مِثْلُهُ: ٣٢/١، ١٥٢/٢، ١٩٢/٢، ١٢٩/١، ٨٦/١.

(٢) حَسَنٌ، عَبَّاسٌ، النُّحُو الْوَأْفِي، ٥٧٠/٢.

(٣) الديوان، ١٢/٣. يَنْظُرُ مِثْلُهُ: ١٥٤/١، ١٦٣/١، ٢١٠/١.

(٤) يَنْظُرُ: السَّامِرِيُّ، فَاضِلٌ، مَعَانِي النُّحُو، ٢١١/١.

(٥) يَنْظُرُ: حَسَنٌ، عَبَّاسٌ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ٥٧١/٢.

في الديوان على شاهد يمثل هذه الحالة.

٤. جواز التقدّم على الاسم والتأخّر، وهذا في جميع المواضع باستثناء ما ذكر سابقاً^(١)، ومن ذلك قول أبي

ذؤيب:

[البسيط]

كَانَتْ أُرْبَتَهُمْ يَهْزُ وَغَرَّهُمْ عَقْدُ الْجَوَارِ وَكَانُوا مَعْشَرًا غُدْرًا^(٢)

يتبيّن تقدّم خبر كان "أربتهم" على اسمها "بهز"، وهذا التقدّم على سبيل الجواز لا الإيجاب؛ وذلك لعدم وجود سبب يوجب التقدّم أو التأخّر. ولربما لجأ الشاعر إلى التقديم ليومئ إلى خيبة الظن التي ألمّت به وقومه جزاء وثوق قومه ببني سليم؛ لأنهم اعتقدوا أنهم أهل عقد وذمة، لكنهم كانوا قومًا غدرا، لا ذمة لهم ولا ضمير.

وقد تحيء (كان تامّة) مكتفية بمرفوعها، ومنه قول أبي كبير:

[الكامل]

يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةً خَالِدٍ وَبَيَاضَ وَجْهِكَ لِلتُّرَابِ الْأَعْفَرِ^(٣)

وردت كان تامّة إذ رفعت فاعلاً "جدة"، واكتفت به، وجاءت دالّة على الحدث والزمن غير مقتصرة على الزمن وحده حالها حال أي فعل. وقد أشار سيبويه إلى كان التامة بقوله "وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، مثل: قد كان عبد الله؛ أي قد خلق عبد الله^(٤). وقد كان الأمر؛ أي وقع الأمر". وردت "كان" تامّة في الديوان على قلة، ولعلّ هذا يشير إلى قلة ميل الشعراء الهذليين إلى استخدام (كان) حال تامها للدلالة على الحدث.

(١). ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ١٠٦.

(٢). الديوان ٤٤/١. أربتهم: جماعة رباب، والرباب عقد وذمة، أي الذين تعاهدوا معهم، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ربب)، بهز: من أسماء العرب، حيّ من بني سليم، نفسه، مادة (بهز). ينظر مثله: ٥٨/٢، و١٢١/٢، و٨٢/١، و١٩١/١.

(٣). الديوان، ١٠١/٢. ينظر مثله: ٢١١/١.

(٤). الكتاب، ٤٦/١.

٢. (أصبح)

وتفيد اتصاف المسند إليه بالخبر في وقت الصّباح^(١)، وقد تأتي بمعنى صار^(٢). ومن شواهد ورودها في

الديوان قول ساعدة بن جؤية:
[الكامل]

ثُمَّ انْتَهَى بَصْرِي وَأَصْبَحَ جَالِسًا مِنْهُ لِنَجْدٍ طَائِفٌ مُتَغَرِّبٌ^(٣)

يلحظ أنّ "أصبح" جاءت ناقصة لها اسم وخبر. والمدقق في البيت أعلاه يشدّ انتباهه تقدّم خبر أصبح، وهو قوله "جالسًا" على اسمها، وهو "طائف". وقد جاءت "أصبح" بمعنى صار وكان، دون أن يقصد الشاعر وقتًا مخصوصًا. وقد أفاد تقديم الشاعر للفظ "جالسًا" تخصيص هيئة هذا السّحاب، هذا عدا عمّا تضيفه دلالة "جالسًا" من معنى الحدوث والثبوت، وما يعضد رأبي قول السّامرائي: يقع اسم الفاعل وسطًا بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدلّ على التّجدد والحدوث، أمّا اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل، لكنّه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة^(٤).

وقد تأتي ناقصة لكنّها مخصوصة بوقتها، ومنه قول ساعدة بن جؤية:
[الكامل]

فَالْيَوْمَ إِمَّا تُمَسِّ فَاتِ مَزَارِهَا مِنَّا وَتُصْبِحُ لَيْسَ فِيهَا مَأْرَبٌ^(٥)

جاءت (أصبح) بمعنى الإصباح، وجاء اسمها ضميرًا مستترًا تقديره "هي"، أمّا خبرها فورد جملة اسميّة "ليس فيها مأرب". ولا يخفى ما دلّ عليه مجيء خبر (أصبح) جملة اسميّة، فقد أفاد التّأكيد على نفي ثبوت معنى الخبر في المبتدأ. ومن الجدير ذكره أنّ مجيء خبر أصبح جملة اسميّة في الديوان كان ضئيلاً جدًّا.

(١). ينظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ٣٣٣/١.

(٢). ينظر: الأندلسي، الأبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٥٤.

(٣). الديوان، ١٧٤/١. ينظر مثله: ١٠١/٢، و٧٤/١، و٧٥/١، و٨٣/١.

(٤). ينظر: معاني الأبنية في العربية، ٤١.

(٥). الديوان، ١٨٣/١. ينظر مثله: ١٧١/٢.

٣. (أمسى)

"وتفيد اتصاف الاسم بالخبر مساء"^(١)، وهذا أصل دلالتها، وقد تأتي لدلالات أخرى. ومن مواضع ورودها

في الديوان قول ساعدة بن جؤية:
[الوافر]

وَلَوْ أَمْسَتْ لَهُ أُدْمٌ صَفَايَا تُقْرِقِرُ فِي طَوَائِفِهَا الْفُحُولُ^(٢)

تقدّم خبر (أمسى)، وهو الجار والمجرور "له" على الخبر وهو "أدم"، وهذا التقدّم لم يأت عبثاً، إنّما جاء

للتخصيص، فهو يخصّص ملكيته لهذه الإبل التي تفرق في نواحيها الفحول.

وقد تأتي تامّة، ومن ذلك قول أبي خراش:
[الوافر]

وَأَصْبَحَ دُونَ غَابِقِهِ وَأَمْسَى جِبَالٌ مِنْ حِرَارِ الشَّامِ سُودُ^(٣)

جاءت "أمسى" تامّة، فقد رفعت فاعلاً واكتفت به، وهو قوله "جبال". وقال فيها ابن يعيش: "تجتزئ

بمرفوع لا غير ولا تحتاج إلى منصوب، كقولك: أصبحنا وأمسينا وأضحينا؛ أي دخلنا في هذه الأوقات

وصرنا فيها، ومنه قولهم: أفجّرنا؛ أي دخلنا في وقت الفجر"^(٤).

٤. (أضحى)

وتفيد اتّصاف المخبر عنه في الضحى^(٥)، ولها دلالات أخرى يتبيّن معناها من خلال السّياق.

ومن شواهد ورودها في الديوان قول أميّة بن أبي عائذ:
[الطويل]

(١). عبد محمد، النحو المصقّى، ٢٣٧.

(٢). الديوان، ٢١٤/١. أدم: البياض مع سواد المقلتين، ابن منظور، لسان العرب، مادة (أدم). ينظر مثله: ٢١٩/١، و١١٦/١، و١٢٧/٢،

و٢٠٧/٢.

(٣). الديوان ١٧١/٢. غابقه: شراب العشي، ابن منظور، لسان العرب، مادة (غبق). ينظر مثله: ١٢٠/٢، و١٢٧/١، و٤٥/٣.

(٤). شرح المفصل، ١٠٣/٧.

(٥). ينظر: الخضرى، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، ٢١٥.

وَأَضْحَى شَفِيفًا بِقَرْنِ الْفَلَاةِ جَذْلَانَ يَأْمَنُ أَهْلَ النَّيَالِ^(١)

جاء اسم أضحى ضميراً مستتراً تقديره "هو"، أما خبرها فجاء اسماً ظاهراً وهو قوله "شفيفاً". ويتضح أنّ "أضحى" ناقصة، فقد دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت زمانها، وهذا ما أشار إليه السامرائي "تدخل أضحى على المبتدأ والخبر لإفادة زمانها في الخبر"^(٢).

ووردت (أضحى) تامة في الديوان في قول أبي ذؤيب:

يَقْضِي لُبَانْتَهُ بِاللَّيْلِ ثُمَّ إِذَا أَضْحَى تَيَمَّمْ حَزْمًا حَوْلَهُ جَرْدُ^(٣)

كما يظهر فقد وردت (أضحى) تامة مكتفية بمرفوعها، وهو ضمير مستتر تقديره "هو". وأفادت (أضحى) الدخول في وقت الضحى.

٤. (ظَلَّ)

"وتفيد اتصاف المخبر عنه بالخبر نهائياً"^(٤)، وهذا أصل وضعها، لكن هذا لا يعدم وجود دلالات أخرى يختلف معناها باختلاف السياق، ومن شواهد قول أبي كبير:

[الكامل]

زَقَبٌ يَظَلُّ الذَّنْبُ يَتَّبِعُ ظِلَّهُ مِنْ ضَيْقِ مَوْرِدِهِ اسْتِنَانِ الْأَخْلَفِ^(٥)

يلحظ المتلقي أنّ الفعل "ظَلَّ" جاء ناقصاً، فرفع اسمه "الذنب"، ونصب خبره، وهو الجملة الفعلية في قوله "يتبع ظله". وجاءت "يظَلُّ" بمعنى كان. وقد أفاد مجيء خبر "يظَلُّ" جملة فعلية استمرارية الحدث.

(١). الديوان، ١٨٩/٢. شفيفاً: أي شفه ما لقي، ابن منظور، لسان العرب، مادة (شفف). ينظر مثله: ٨٧/١، و ١٩/٢.

(٢). معاني النحو، ٢٣٧/١.

(٣). الديوان، ١٢٤/١.

(٤). الخصري، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، ٢١٥.

(٥). الديوان، ١٠٨٦/٣. زقب: الطريق الضيق، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (زقب). ينظر مثله: ١٩٦/١، و ١٩٧/١، و ٦٦/٢، و ١٥٨/١.

٥. (بات)

وتفيد اتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً^(١)، وقد تأتي لدلالات أخر كما أسلفنا الذكر لنظائرها.

ومن شواهد حضورها في الديوان قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

كَمْ مِنْ جَمِيعِ الشَّمْلِ مُلْتَمِ الْهَوَى
بِأَثْوَا بَعِيشٍ نَاعِمٍ فَتَصَدَّعُوا^(٢)

وردت "بات" ناقصة، فرفعت اسمها " الواو"، ونصبت خبرها، وهو شبه الجملة "بعيش ناعم". وقد جاء تركيب الجملة على الأصل، فلم يحصل تقديم أو تأخير. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ "بات" أتت بمعنى كان، ولم تأت بمعنى المبيت.

٦. (ما زال، وما انفك، وما برح)^(٣)

وتفيد " مصاحبة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها، وينفي ماضيهم ب"ما"، و"لم"، وغير الماضي ب" لا" و" لن". لم يربط أبو حيان نفي الأفعال بحروف نفي مخصوصة، ففي رأيه أنّ النفي لا يكون ب"ما" فقط، إنّما يشمل (ليس، وغير، وقلمًا)، وذلك نحو؛ (لست تنفك سعيدًا)، و(غير منفك أمير هوى)، و(قلمًا يزال زيد يذكرك)^(٤). ويعتبر تقدّم حروف النفي على هذه الأفعال من موجبات شروط عملها. وتدلّ الأفعال "على استمرار الخبر لذي الخبر، وبدخول النفي فيها على النفي جرى مجرى "كان" في إثبات الصفة للموصوف؛ لأنّ زال نفي وإذا انتفى النفي حدث الإثبات والإيجاب، ولهذا امتنع ما جاء زيد إلا عالمًا"^(٥). وتختصّ هذه الأفعال بعدم دخولها على ذي خبر مفرد طلبيّ، فلا نقول "لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا

(١). ينظر: الصبّان، شرح الأشموني على حاشية الصبّان، ٣٣٣/١.

(٢). الديوان، ٣/١. ينظر مثله: ١٥٩/١، و ١٦٤/١، و ٦٢/٢.

(٣). الجزولي، المقدمة الجزولية، ١٠٤.

(٤). ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٦٠.

(٥). الجزولي، المصدر السابق، ١٠٤.

"أين ما زال زيد"^(١). أمّا فيما يتعلّق بتقديم أخبارها عليها، فالجمهور يمنعون تقدّمه على حرف النّفي "ما"، ويجوّزون تقدّمه إن نفي الفعل بحرف نفيّ آخر، ولا يطلق المنع خلافاً للفراء في منعه تقديم خبر "ما زال" وما بعدها على كلّ ناف صحبها^(٢). وقد كان لابن كيسان ولمجموعة من النّحاة رأي تفرّدوا فيه، فنراهم يجوّزون التّقديم مطلقاً سواء أكان النّفي ب"ما" أم بغيرها، وروي عن الكسائي، والأخفش، وعن الكوفيين غير الفراء، وقال به النّحاس، واختاره ابن خروف^(٣).

ومن مواضع ورود "ما زال" في الديوان قول مالك بن خالد الخناعي: [الطّويل]

فَمَا زِلْتُ فِي خَوْفٍ لَدُنْ أَنْ رَأَيْتُهُمْ^٤ وَفِي وَاِبِلٍ حَتَّى نَهْتَيْ الْمَنَاقِبِ^(٤)

في قوله: "فما زلت في خوف" رفعت "ما زال" اسمها، وهو "التّاء"، ونصبت خبرها، وهو شبه جملة "في خوف". ويمنع تقدّم الخبر على الاسم في هذا الموضع؛ لأنّ الفعل متّصل بضمير، وهذه من المواضع التي يمنع فيها التّقدّم. ويعدّ مجيء خبر "ما زال" شبه جملة خير دليل على إفادة معنى الثّبوت والتّجدّد^(٥)، فقد تعاضد الخبر مع "ما زال" لتأكيد هذا المعنى.

ووردت "ما زال" منفية بغير "ما"، ومثاله قول أبي خراش: [الطّويل]

أَبِي الصَّبْرِ أَنِّي لَا يَزَالُ يَهَيِّجُنِي مَبِيئَتُنَا فِيمَا خَلَا وَمَقِيلُ^(٦)

في قوله: "لا يزال يهيجني" تقدّم يزال "لا" النّافية، وهذا التّقدّم لحرف النّفي جعل الفعل "يزال" عاملاً، فرفع اسمها "مبيت"، ونصب خبرها، وهو الجملة الفعلية "يهيجني". وقد أفاد التّقدّم الاهتمام والعناية، وذلك لمن ظنّ أنّ تذكر أبي خراش لأخيه لا يهزّ مشاعره، ولا يؤثّر فيه، فأراد أن يعلمه أنّ تذكره إيّاه يؤرّق

(١). ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٥١/١.

(٢). ينظر: نفسه، ٢٦١/١.

(٣). ينظر: الأندلسي، أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٧٠-١١٧١.

(٤). الديوان ١٠/٣. المناقب: المنقب هو الطّريق في الجبل، ابن منظور، لسان العرب، مادة (نقب). ينظر مثله: ٤٦/٣، و٤/١، و١٣٩/١.

(٥). ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ٩٩.

(٦). الديوان، ١١٧/٢.

مشاعره، ويجعله يفيض حزناً، وأسى، ولوعة اشتياقاً له. وقد تضافرت دلالة الفعل المضارع "يهيجني" مع "لا يزال" لتأكيد استمرارية الحدث.

٧. (ما انفك)

يفيد معنى "ما انفك" عدم الانفصال. وتجدر الإشارة إلى أنها لا تستعمل تامّة^(١). ومن مواضع ورودها

قول البُرَيْق: [الطويل]

والله لا تنفك نفسي تلومني لدى طرف الوعساء في الرجل الجعد^(٢)

جاء اسم "لا تنفك" اسماً ظاهراً "نفسى"، أما خبرها فورد جملة فعلية "تلومني". والقارئ للبيت أعلاه يرى

أن نفس الشاعر لا تزال تلومه باستمرار غير منفكة عن ذلك الإحساس، وهذا ما دلّ عليه الفعلان "لا تنفك"، والفعل المضارع "تلومني" لما فيهما من معنى التجدد والاستمرار.

٨. (ما برح)

جاءت برح في اللسان "إذا رام من موضعه"^(٣)، وأما "ما برح" فيصبح معناها "لم يرم من موضعه"،

ومن شواهد ما قول أبي ذؤيب: [الطويل]

فما برحت في الناس حتى تبيئت نقيفاً برئزاً الأشاء قبأها^(٤)

جاء اسم "ما برح" ضميراً مستتراً تقديره "هي"، وورد خبرها متعلقاً بمحذوف خير (جار ومجرور) "في

الناس". ولم يتلاعب الشاعر بألفاظه في جملة "ما برح واسمها وخبرها" من حيث التقديم والتأخير، فقد

(١). ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ٥٦٥/٢.

(٢). الديوان، ٥٤/٣. الوعساء: الوعس الرّمل الذي تسوخ فيه القوائم، ابن منظور، لسان العرب، مادة (وعس)، الجعد: الكريم الجواد، نفسه، مادة (جعد). ينظر مثله: ١٦٨/٢، و ١٥٩/١، و ٧١/٣.

(٣). ابن منظور، نفسه، مادة (برح).

(٤). الديوان، ٧٣/١.

جاءت على على النسق الأصلي الذي تبنى عليه الجملة الاسميّة، ولعلّ ذلك مرجعه إلى اتّصال التاء الساكنة في الفعل "برح".

٩. (ليس)

تردّد النّحاة في تبويبها، فمن قال بحرفيّتها حجّته أنّها تدلّ على النّفي الذي تدلّ عليه "ما"، وغيرها من حروف النّفي، وأنّها جامدة لا تتصرّف تصرّف الأفعال، كما أنّها لا تدلّ على الحدث، وما فيها من دلالة على الزّمان مخالفة لما في عامّة الأفعال. ومن قال بفعاليتها فحجّته قبولها علامات الفعل كتاء التّأنيث الساكنة، فتقول: "ليست هندٌ مفلحة"، وقبولها تاء الفاعل، فتقول: "لست، ولست، ولستم، ولستن" (١).

وزيادة على مسألة النّفي التي أشرت إليها في الفقرة السّابقة فإنّ بعض النّحاة يستعملها للنّفي مطلقاً، وهناك من يجعلها خاصة لنّفي الاستقبال؛ كابن درستويه، والصّيمريّ، والمبرد، وابن السّراج. وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّها لنّفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد وهو الصّحيح (٢). ومن أخوات "ليس" ما، ولا، وإن، ولات. وترفع "ليس" الاسم، وتنصب الخبر. ومن شواهد حضورها في الدّيوان قول أبي خراش:

[الطّويل]

أَواقِدُ لَمْ أَغْرُكْ فِي أَمْرٍ وَاقِدٍ فَهَلْ تَنْتَهِي عَنِّي وَلَسْتَ بِجَاهِلٍ (٣)

جاء اسم "ليس" ضميراً متّصلاً "التاء"، وورد خبرها اسماً ظاهراً "بجاهل". ويلاحظ اتّصال الخبر بالباء الزّائدة، وقد اختلف النّحاة في السّر وراء اتّصال الخبر بهذه الباء، فالبصريّون يرون أنّها زيدت لئلاّ يتوهّم السّامع أنّ الكلام مثبت لكونه لم يسمع أوّله. أمّا الكوفيّون فيرون أنّ السّبب وراء اقتران الخبر بالباء هو

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٦٢/١-٢٦٣.

(٢) ينظر: الأندلسي، أبو حيّان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ١١٥٧.

(٣) الدّيوان، ١٣٨/٢. ينظر مثله: ١٣/٢، ٢٧/٢، ٢٠٧/٢، ١٤٩/٢، ١٠٦/١، ٨٣/١، ١٩٢/١، ٨٩/١.

قصد تأكيد النقي، لمن يظن العكس^(١).

[الوافر]

وشبيهه قول ساعدة بن جؤية:

هَذَاكَ حِينَ يَتْرُكُهُ وَيَغْدُو
سَلِيْبًا لَيْسَ فِي يَدِهِ فَتِيلٌ^(٢)

تمثل خبر "ليس" في قوله "في يده"، وجاء اسمها في قوله "فتيل". وقد تقدّم خبر "ليس" على اسمها، ودلالة هذا التقدّم هي التخصيص والاهتمام، فالشاعر يخصّص عدم وجود أيّ شيء في يد هذا الشخص فقد غدا سليبا من كلّ شيء حتى أدقّ الأشياء وأصغرها (وهي ما في شقّ النواة). ودلّت "ليس" على نفي الاستقبال.

[المتقارب]

ومنه قول معقل بن خويلد:

أَتَيْتُ بِأَبْنَائِكُمْ مِنْهُمْ
وَلَيْسَ مَعِيَ مِنْكُمْ صَاحِبٌ^(٣)

تقدّم خبر "ليس" وهو شبه جملة ظرفيّة "معي" على اسمها "صاحب"، وهذا التقدّم يفيد التخصيص فالشاعر يخصّص حاله؛ إذ كان وحيدا لا صاحب معه حين رجوعه بالأسرى. ودلّت "ليس" على نفي الحال.

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ٢٥٨/١.

(٢) الديوان، ٢١٧/١.

(٣) نفسه، ٦٩/٣.

المبحث الثالث: أسماء أفعال المقاربة

أولاً- أفعال المقاربة

آثرت الباحثة أن تسميها بهذا الاسم من باب التّغليب، كتسميتهم الكلام كلمة^(١). ولعلّ سائلاً يسأل لِمَ لم تسم ب"كاد وأخواتها" تشبيهاً ب"كان وأخواتها"؟ لأنّه لا دليل على أنّها أمّ بابها، على النقيض من كان التي كانت أحداث أخواتها داخلة تحت حدثها، ولأنّ لها من التّصرّفات ما ليس لغيرها^(٢). ومن المعلوم أنّ هذه الأفعال ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي على ثلاثة أقسام:

أولها: ما سمّي الباب باسمها وهي أفعال المقاربة، وتضمّ الأفعال (كاد، وأوشك، وكرب)، وتسهم هذه الأفعال في إضفاء التقارب بين زمن الخبر والاسم تقارباً كبيراً مجرداً؛ أي لا ملابسة فيه، ولا اتّصال، لأجل ذلك سمّيت أفعال مقاربة^(٣).

[الطّويل]

ومما يمثّلها في الديوان قول أبي خراش:

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَيْتَنِي عَشِيَّةً سَلِمْتَ وَمَا إِنْ كَدْتَ بِالْأَمْسِ تَسْلَمُ^(٤)

في قوله: "كدت بالأمس تسلم" جاءت "كاد" فعلاً ماضياً، فرفعت اسمها، وهو الضمير المتّصل "التاء"، ونصبت خبرها، وهو الجملة الفعلية "تسلم". وقد دلّ الفعل "كدت" على قرب حصول الاسم في الخبر، ولكنّه لم يحصل في ذلك الوقت.

[الطّويل]

ومنه قول أبي خراش:

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٦٥/١.

(٢) ينظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ٣٨٢/١.

(٣) ينظر: حسن عباس، النّحو الوافي، ٦١٥/٢.

(٤) الديوان، ينظر مثله: ٢٣٨/١، و١٤٧/٢، و٦٢/٣.

تَكَادُ يَدَاهُ تُسَلِّمَانِ رِدَاءَهُ مِنْ الْجُودِ لَمَّا اسْتَقْبَلَتْهُ الشَّمَائِلُ^(١)

جاءت "كاد" بصيغة المضارع، وهذا جائز في أربعة من أفعال هذا الباب فقط. رفعت كاد اسمها "يداه"، ونصبت خبرها، وهو الجملة الفعلية "تُسلمان" تُسلمان". يريد الشاعر أن يقول إنَّ يديَّ هذا الشخص ما زالت لا تحبس شيئاً من ماله، وهذا لا يعني أنَّ يديه فارغتان، إنّما تقرب من ذلك قرباً شديداً.

وأما أوشك فشاهدها قول أسامة بن الحارث:

[المتقارب]

إِذَا مَا اشْتَأَى شَرْفًا قَبْلَهُ وَوَكَظَ أُوشِكَ مِنْهُ اقْتِرَابًا^(٢)

في قوله: "أوشك منه اقتراباً" رفع الفعل "أوشك" اسمه، وهو ضمير مستتر تقديره هو، ونصب خبره "اقتراباً"، وكما يُعلم أنَّ الخبر في أفعال هذا الباب يجب أن يكون فعلاً مضارعاً، إلاَّ أنَّ المصدر "اقتراباً" سدَّ مسدَّ الفعل، فأصل الكلام "أوشك منه أن يقترب اقتراباً". ولا بدَّ من الإشارة أنه يكثر أن تقترن "أن" في خبر أوشك، لأنها أبعد في الاستقبال من كاد؛ ولأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب^(٣).

ثانياً: أفعال الشروع

"سمّاها النّحاة أفعال الشروع ليدلّ على أوّل الدّخول في الشّيء (أي دخول الاسم في الخبر)، وبدء التلبّس به وبمباشرتة، وأشهرها (شرع، أنشأ، طفق، أخذ، علق، هبّ، قام، هلهل، جعل). وهذه الأفعال جامدة؛ لأنها مقصورة على الماضي، إلاَّ "طفق" و"جعل" فهما مضارعان، وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر بشرط أن يكون المبتدأ صالحاً لدخول التّواسخ عليه، فلا ترفع فاعلاً، ولا تنصب مفعولاً"^(٤).

وكان ظهور هذه الأفعال في الديوان قليلاً جداً، ومنها قول صخر الغيّ:

[الوافر]

(١) الديوان، ١٤٩/٢.
(٢) نفسه، ١٩٩/٢. واكظ: واظب، ابن منظور، لسان العرب، مادة (وكظ). اشتأى: من الشأو وهو السيق، ينظر: ابن منظور، نفسه مادة (شأى).
(٣) ينظر: السامرائي، معاني النّحو، ٢٨١/١.
(٤) حسن عباس، النّحو الوافي، ٦٢٠/٢-٦٢١.

فَرَاغَا نَاجِيَيْنِ وَقَامَ يَرْمِي

فَأَبَتْ نَبْلُهُ قِصْدًا حُطَامًا^(١)

يتبين أنّ الفعل "قام" رفع اسمه، وهو ضمير مستتر تقديره هو، ونصب خبره "يرمي". ويدلّ استعمال الفعل "قام" على المباشرة بالعمل، فالشخص المقصود في البيت الشعري نهض بالرمي، وهو عليه محافظ.

ثالثاً: أفعال الرجاء

وضعت لتدلّ على رجاء الخبر، والأمل في انعقاده، وهي منحصرة في ثلاثة أفعال: عسى، وحرى، واخولق^(٢). ولم أجد في الديوان أيّ شاهد يدلّ عليها.

(١) الديوان، ٦٤/٢.

(٢) ينظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ٣٨٢/١.

المبحث الرابع: أحوال خبر (إنّ) وأخواتها.

أولاً_ تعدّد أخبارها.

ثانياً_ تقديم أخبارها على أسمائها.

ثالثاً_ زيادة (ما) عليها.

المبحث الرابع: أحوال خبر (إنّ) وأخواتها

إنّ ما يشدّ انتباه القارئ عند مطالعته لهذا الموضوع في كتب النّثر النّحويّة أنّهم نعتوا (إنّ) وأخواتها "بالحروف"، وقلمًا نجد من نعتها "بالأحرف"، وهو الأصل؛ لأنّ الجمع جمع قلّة، ولكن ليس بإمكاننا تخطئة أولئك النّحاة، بل نسوّغ رأيهم بأنّه من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلّة، أو باعتبار ما يعرض لهذه الأحرف من التّغيير^(١).

وهذه الأحرف كما يُعلم (إنّ، وأنّ، وليت، ولعلّ، وكانّ، ولكنّ)، وهي متمثّلة في ستة أحرف، إلّا أنّ بعضًا من النّحاة قد اعتبر "أنّ" فرعًا من "إنّ"، فجعلها في خمسة أحرف^(٢).

إنّ العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أنّ الأفعال كلّها عاملة، أمّا الأسماء والحروف فلا يعمل فيها إلّا ما أشبه الأفعال، فدلّ ذلك على أنّ العمل كحق للأصالة إنّما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً، فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها، ولأنّ إنّ وأخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها، والذي أوجب لها العمل عند محقّي النّحويّين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص، فهذه الحروف تختصّ بالأسماء ولا تدخل على غيرها، وكذلك الأفعال، فكلّ حرف مختصّ بما يدخل عليه، ولا يكون كالجزم ممّا يختصّ به من اسم أو فعل^(٣)، ومعنى قوله لا يكون كالجزم، أي أنّه يجوز أن يفصل بين هذا الحرف والفعل بفواصل، فليس هناك ما يمنع الفصل بينهما. وقد شبّه بعض النّحاة هذه الحروف بالأفعال في بنائها على الفتح، وفي اتّصال ضمير المتكلم بها، واتّصاله بالنّون، والياء^(٤)، وأنّ معانيها معاني الأفعال في التّأكيد، والتّشبيه، والتّرجي، والتّمني، وهذا باطل؛ لأنّ ضمائر النّصب إنّما اتّصلت بها بعد عملها النّصب، وكذلك نون الوقاية إنّما ألحقت من أجل ياء المتكلم،

(١). ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٠٥/١.

(٢). ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٣١/٢.

(٣). ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، ٤١٥/١.

(٤). ينظر: الحريري، شرح ملحّة الإعراب، ٢٠٧.

وياء المتكلم إنما اتّصلت بها بعد العمل، وأمّا كونها مفتوحة الآخر، وأنّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجباً لعملها، ألا ترى "ثمّ" على ثلاثة أحرف، ومفتوحة الآخر كإنّ، ومعناها العطف^(١). ولما كانت الأحرف فرع الأفعال حقّ لها العمل، فنصبت أسماءها، ورفعت أخبارها. وهذا على نقيض ما جاء به الكوفيون بأنّها نصبت الاسم، ولم تعمل في الخبر إنّما هو باق على أصله^(٢). وأمّا الدليل الذي ينقض ما يؤمن به الكوفيون أنّ الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل، يظلّ أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك أتت وجدنا كلّما عمل في المبتدأ رفعاً، أو نصباً، عمل في خبره، فهي كظنّ، وكان، ولا فرق بينهما^(٣).

قال جماعة من العلماء إنّ قوماً من العرب ينصبون بإنّ وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، وزعم ابن سلام أنّها لغة جماعة من تميم هم قوم ربيعة بن العجاج، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوريّ إلى تميم عامّة، إلا أنّ لجمهرة النحاة توجيهاً آخر، فهم يرون أنّ المنصوب الثّاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إنّ، وكأنّه قال: إنّ حراسنا يشبهون أسداً^(٤). ولم تجد الباحثة في ديوان الهذليين ما ظاهره نصب "إنّ" وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، علماً أنّ شعر هذيل يزخر بالظواهر النحويّة واللّغويّة، وقد اتّخذ النحاة مجالاً للتّقييد، إلا أنّ هذا لا يعني حضور الظواهر النحويّة كافة فيه.

وقبل أن نتحدّث عن أحوال خبر (إنّ) وأخواتها لا بدّ من الحديث عن استعمالات هذه الأخرى في تراكيب ديوان الهذليين.

١.٠ (إنّ)

وتأتي للتوكيد؛ لذلك أجيب بها القسم، كما يجاب باللام^(٥)، وتأتي للربط، ويقول عبد القاهر في ذلك "إنّك

(١). ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، ٤١٦/١.

(٢). ينظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ٢٣٠/١-٢٣١.

(٣). نفسه، والصفحة نفسها.

(٤). ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ٢٨٨/١.

(٥). ينظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضّرْب من لسان العرب، ١٢٣٧.

ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها، وتأتلف معه، وتتحد به، حتى كأنّ الكلامين قد أفرغا إفرغًا واحدًا، وكأنّ أحدهما قد سبك في الآخر^(١)، ومن معانيها أيضًا التعليل^(٢). ومن شواهد ورودها في الديوان

قول أبي خراش: [الطويل]

وَأَيُّ لَأَهْدِي الْقَوْمَ فِي لَيْلَةِ الدُّجَى وَأَزْمِي إِذَا مَا قِيلَ هَلْ مِنْ فَتَى يَزْمِي^(٣)

جاء اسم "إنّ" ضميرًا متصلاً "الباء"، أمّا خبرها فقد جاء جملة فعلية " لأهدي القوم". وجاءت إنّ لتؤكد أنّ الشاعر هو النّبراس والهادي للنّاس في اللّيلة الظلماء، وهو مستعدّ للرّماية فيها إنّ قيل هل من رام، وهذا يدلّ على قوّة نظره. وقد اقترن الخبر باللام لتثبيت الخبر في ذهن السّامع إنّ كان هناك من يدفعه وينكر صحّته، فتكون الحاجة إلى التّأكيد أشدّ^(٤).

ومنه أيضًا: [الطويل]

لَعَمْرِي لَقَدْ رَاعَتْ أُمَيْمَةٌ طَلْعِي وَإِنَّ ثَوَائِي عِنْدَهَا لَقَلِيلٌ^(٥)

جاء اسم إنّ مفردًا "ثوائي"، وأتى الخبر مفردًا أيضًا "لقليل"، ويلاحظ دخول لام التّوكيد عليه، فقد أفادت أنّ مكوث الشّاعر عند أميمة كان قليلًا. أمّا (إنّ) فجاءت للربط بين الجملتين، حيث ربطت الجملة الثّانية بالتي سبقتها، فائتلفت معها، واتّحدت بها، وكأنّ إحداها سبكت في الأخرى.

اختصّ دخول اللّام بخبر إنّ دون سائر أخواتها؛ لأنّ كلّاً من اللّام، ومن إنّ يجاب بها القسم، فلمّا اشتركتا في هذا الوجه، وكانت كلّ واحدة منهما حرف توكيد أدخلت اللّام على خبر إنّ للمبالغة في التّوكيد، وفرق بينهما من كراهيتهم اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولمّا لم يكن في أخوات (إنّ) شيء يجاب به القسم

(١) دلانل الإعجاز، ٣١٦.

(٢) ينظر: السّامرائي، فاضل، معاني النّحو، ٢٩٠/١.

(٣) الديوان، ١٣١/٢. ينظر مثله: ١٧١/١، و١١٦/١، و٢/٣، و٣/١١، و٧/١١١، و٨/٣، و١٣/٣.

(٤) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المصدر السابق، ٣٢٧.

(٥) الديوان، ١١٦/٢. ثواني: إقامتي واستقراري، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثوى).

كما يجاب بها، لم تدخل اللام خبره كما دخلت خبرها^(١).

٢. (أن)

قيل إنها فرع من "إن" المكسورة؛ لتقديرها هي وما عملت فيه به، وقيل المفتوحة أصل المكسورة، وقيل

كلّ منهما أصل بنفسها^(٢). وتأتي بمعنى لعلّ؛ كقولك: قمت لأنك تكرمني، أي: لعلّك تكرمني^(٣).

ومن مواطن ورودها في الديوان قول أبي ذؤيب:

[المتقارب]

وَأَعْلَمُ أَنِّي وَأُمُّ الرَّهْيِ —————
سِنِ كَالظَّبِّي سِيقَ لِحَبْلِ الشَّعْرِ^(٤)

جاء اسم "أن" ضميراً متصلاً "الياء"، وورد خبرها متعلّقاً بمحذوف خبر (جار ومجرور) "كالظبي". وتأويل

البيت "أنا وهي في ما تريد أن تصيدني كالظبي يساق للشرك ويقع فيه"^(٥).

ومنه أيضاً قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب:

[المتقارب]

وَقَدْ عَلِمْتُ فَهْمُ عِنْدَ اللَّقَاءِ
بِأَنَّ هُمْ لَكَ كَانُوا نَفَالًا^(٦)

يلاحظ مجيء همزة "أن" مفتوحة وجوباً؛ وذلك لإمكان تأويلها مع معموليها بالمصدر، وتأويل الكلام

وقد علمت فهم عند اللقاء كونهم نفالاً". وقد جاء اسم "أن" ضميراً متصلاً "هم"، وخبره ورد جملة اسمية

كانوا نفالاً". ومن المعلوم أنّ دلالة الفعل تفوق الدلالة التي يضيفها الاسم على النسق التركيبي، ولذلك فإنّ

مجيء خبر "أن" جملة اسمية له كبير الأثر في تعميق الدلالة.

(١). ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣٧٦/١.

(٢). ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١٤/١.

(٣). ينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٠٧، وينظر: سيبويه، الكتاب، ١٢٦/٤.

(٤). الديوان، ١٤٧/١. ينظر مثله: ٨/٣، و١٣٥/٢، و١٥٤/٢، و٧١/٣، و٩١/٣، و١٢٢/٣.

(٥). السكري، شرح أشعار الهذليين، ١١٤/١.

(٦). الديوان، ١٢٢/٣. جنوب بنت العجلان: امرأة جاهلية، أخواها عمرو جاهلي أيضاً، وهو ابن العجلان بن عامر بن برد بن منبه أحد بني كاهل بن لحيان بن هذيل، البغدادي، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، ٣٩٠/١٠. نفالاً: جمع نفلة، أنفالت فلاناً أي أعطيته نفالاً وغنماً، ابن منظور، لسان العرب، مادة (نفل).

٣. (ليت)

حرف تمن يستعمل غالبًا في الأمر الذي يستحيل تحقيقه^(١). ويقال في ليت (لت) بإبدال الياء تاء، وإدغامها في التاء. ولا يمكن استعمالها في الواجب كقولك: ليت غداً يجيء^(٢).

ومما ورد في الديوان قول عبد مناف بن ربيع: [الطويل]

أَلَا لَيْتَ جَيْشَ الْعَيْرِ لَاقُوا كَتِيبَهُ ثَلَاثِينَ مِثْلًا صَرَغَ ذَاتِ الْحَفَائِلِ^(٣)

جاء اسم ليت مضافاً " جيش العير"، كما أتى خبرها جملة فعلية " لاقوا كتيبة". والمطلع على البيت يظهر له أنّ الشاعر لجأ إلى استخدام "ليت" في شيء يستحيل حدوثه، أو أنه غير متوقّع الحدوث، فهو يتمنى أن يلاقي جيش الحمار كتيبة من جيش الشاعر تكون ناحيتها "ذات الحفائل"، وهذا شيء محال لعظم امتداد هذا الموضوع.

وشببهه قول أبي ذؤيب: [المتقارب]

فَيَا لَيْتَهُمْ حَذَرُوا جَيْشَهُمْ عَشِيَّةَ هُمْ مِثْلُ طَيْرِ الْخَمْرِ^(٤)

نصبت "ليت" اسمها الضمير المتصل "هم"، ورفعت خبرها، وهو الجملة الفعلية "حذروا جيشهم". وتفيد دلالة "ليت" التمني، فالشاعر يتمنى لو أنّ جيشه أخذ حذره وتسترّ كما تسترّ الطير في الخمر^(٥)، وهذا محال الحدوث؛ لأنّ الحدث انتهى، وهذا ما دلّ عليه الفعل الماضي "حذروا".

يشيع في شعر الهذليين أن يسبق " ليت" حرف النداء "يا"، وهذا يوافق ما تواضع عليه النحاة.

(١). ينظر: ابن هشام، معني الأبيب عن كتب الأعراب، ٣٧٥.

(٢). ينظر: الأندلسي، أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢٤١.

(٣). الديوان، ٤٣/٢. ينظر مثله: ١٧/٢، و٨٧/٣، و٨٨/٣، و٩٥/٣، و٩٦/٣.

(٤). نفسه، ١٥٠/١. الخمر: ما وارك من الشجر والجبال ونحوها، ابن منظور: لسان العرب، مادة (خمر).

(٥). ينظر: الديوان، ١٥٠/١.

٤. (لعلّ)

ومعناها "الترجي في المحبوبات، والتوقع في المحذورات"^(١). وفيها عشر لغات وهي: علّ، ولعّن، وعنّ، ولأّن، وأنّ، ورعّن، ورغّن، ولعّن، ولعلّت^(٢). "ومذهب أكثر النحويين أنّه حرف بسيط، وأنّ لامه الأولى أصلية، وقيل هو حرف مركّب، ولامه الأولى لام الابتداء، وقيل بل هي زائدة لمجرّد التوكيد، بدليل قولهم "علّ في لعلّ، وهذا مذهب المبرّد وجماعة من البصريين"^(٣). ومن المعلوم أنّها تنصب الاسم وترفع الخبر كأخواتها إلا أنّها قد تنصبهما جميعاً، وهذه لغة عند بعض العرب^(٤).

ومن مواطن ورودها قول أبي خراش: [الطويل]

لَعَلَّكَ نَافِعِي يَا عُرْوَ يَوْمًا إِذَا جَاوَزْتُ مَن تَحْتَ الثُّبُورِ^(٥)

تمثّل اسم "لعلّ" في الضمير المتّصل "الكاف"، أمّا الخبر فجاء اسماً ظاهراً "نافعي". وقد جاءت لعلّ لتدلّ على الترجّي، فالشاعر يترجّي أخاه وحبّيبه بأن يصله حين يُورى تحت الثرى حين لا ينفعه الأحياء من البشر.

ومنه أيضاً قول أبي المثلّم: [الوافر]

لَعَلِّي إِنْ دَعَوْتُكَ مِنْ قَرِيبٍ إِلَى خَيْرٍ لَتَأْتِيَهُ تَرِيثٌ^(٦)

ورد اسم "لعلّ" ضميراً متّصلاً "الياء"، وجاء الخبر متشكلاً في جملة الشرط وجوابها. ودلّت "لعلّ" على الترجّي والإشفاق من المكروه. ولا يخفى ما لتوظيف الشاعر أسلوب الشرط من دور في إغناء السياق

(١). ابن عصفور، المقرّب، ١٠٦/١.

(٢). ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٩/٢.

(٣). المرادي، الجنى الذاتي في حروف المعاني، ٥٧٩.

(٤). ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٣٧٧.

(٥). الديوان، ١٣٦/٢. ينظر مثله: ١٨/٣، ٦٦/٢، ٢٧/٣.

(٦). نفسه، ٢٢٥/٢.

بدلالة الإقناع والانفعال، وهذا ما تطلبه معنى التّرجي والإشفاق.

٥. (كَانَ)

هي حرف مرّكب عند أكثرهم، وقد أجمع ابن هشام على ذلك، فقالوا في "كَانَ زَيْدًا أَسَدًا" إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ^(١) ثمّ قدّم حرف التّشبيه اهتمامًا به، ففتحت همزة أنّ لدخول الجار عليها، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين^(٢). وقال الزّجاج "ما بعد الكاف جرّ بها"، ولمّا رأى أنّ الجار حقّه التّعلّق قدر الكاف هنا اسمًا بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدر له موضعًا، فقدره مبتدأ، فاضطرّ إلى أن يقدر له خبرًا لم يُنطق به قطّ، ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى "كَانَ زَيْدًا أَخُوكَ" مثلُ أَخَوَةِ زَيْدٍ إِيَّاكَ كَائِنٌ"^(٣). وقال صاحب رصف المباني إنّ أكثر النّحويين يقولون ببساطتها، ويدلّل على ذلك بقوله إنّ الأصل في الألفاظ بساطتها، وتركيبها طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجب التّركيب، وقال إنّ لو كان مرّكبًا لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها بم تتعلّق بها^(٤)... وغير ذلك ممّا لا يتّسع المقام لذكره.

[الطّويل]

ومن أماكن ورودها في الديوان قول أبي خراش:

كَانَهُمْ يَشَبُّونَ بِطَائِرٍ خَفِيْفًا لِمُشَاشٍ عَظْمُهُ غَيْرُ ذِي نَحْضٍ^(٥)

نصبت كأنّ اسمها الضّمير المتّصل "هم"، ورفعت خبرها، وهو الجملة الفعلية "يَشَبُّونَ بطائر". ودلّت كأنّ على التّشبيه، فالشّاعر يشبّه الأشخاص الذين يعدون خلف أبي خراش بأنهم يتعلّقون بطائر ليس مكتنز اللحم، وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على سرعة هؤلاء الأشخاص بالعدوّ.

(١). ينظر: ابن هشام، معني اللّيب عن كتب الأعراب، ٢٥٢.

(٢). ينظر: الأندلسي، أبوحيان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ١٢٤١.

(٣). ابن هشام، المصدر السابق، ٢٥٢.

(٤). ينظر: المالقي، ٢٨٤.

(٥). الديوان، ١٥٩/٢. المشاش: العظم اللّين، ابن منظور، لسان العرب، مادة (مشش)، نحص: نحصت النّاقة أي سمت كثيرًا، نفسه، مادة (نحص). ينظر مثله: ١٠/٣، و١٦/٣، و٢٢/٣، و١٧٢/١، و١١٧/١، و٩٩/٢.

ومنه أيضًا قول المتخّل:

[الوافر]

كَأَنَّ عَلَى مَفَارِقِهِ نَسِيلاً مِنَ الْكَتَّانِ يُنْزَعُ بِالْمِشَاطِ^(١)

جاء اسم "كأنّ" اسماً ظاهراً وهو "نسيلاً"، وورد خبرها متعلّقاً بمحذوف الخبر (جار ومجرور)، وهو قوله "على مفارقه". ودلّت "كأنّ" على التشبيه، فقد رسم الشّاعر صورة بديعة إذ شبّه الشّعر حال تسريحه بالكتّان، ووجه الشّبه بينهما هو اللّون ونعومة الملمس.

٦. (لكنّ)

وتأتي للاستدراك والتّوكيد، وفُسّر الاستدراك أنّه دفع التّوهم للكلام بأنّه موافق لما قبله في الحكم. وهي بسيطة عند البصريّين منتظمة من خمسة أحرف، وعند الكوفيّين باستثناء الفراء مركّبة من "لا"، و"أنّ"، والكاف زائدة، والهمزة محذوفة. وقيل: هي مؤلّفة من "لا"، وكأنّ، والكاف للتّشبيه، و"أنّ" على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين لما فيها من نفي الشّيء، وإثبات لغيره، وكسرت الكاف لتدلّ على الهمزة المحذوفة^(٢). وقال صاحب المغني أنّها تأتي للاستدراك، وهو المشهور، وترد تارة للاستدراك، وتارة للتّوكيد، وتأتي للتّوكيد دائماً مثل إنّ، ويصحّب الاستدراك معنى التّوكيد^(٣).

[الطّويل]

ومن المواضع التي وردت فيها قول أبي خراش:

وَلَمْ أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ سَلَ مِنْ مَاجِدِ مَحْضٍ^(٤)

جاء اسم لكنّ ضميراً متّصلاً "الهاء"، وأتى خبرها جملة فعلية "قد سلّ من ماجد محض". وقد أسبغت

"لكنّ" على الجملة دلالة الاستدراك والتّوكيد، فالشّاعر ينفي علمه برامي الرّداء، ولكنّه يستدرك ذاك فيقول:

(١) الديوان، ١٩/٢.

(٢) ينظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ١٢٣٧-١٢٣٨.

(٣) ينظر ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعراب، ٣٨٣.

(٤) الديوان، ١٥٨/٢. ينظر مثله: ٢٤/٣، و٣٠/٢، و١٥٧/١.

إنّ رامى الرّداء رجلٌ خيرٌ كاملُ الشرفِ.

وننتقل الآن إلى الحديث عن أحوال خبر هذه الأحرف، والتي منها تعدّد أخبارها.

أولاً_ تعدّد أخبارها

إنّ الحديث في هذه المسألة في كتب النّثر النحويّة لم يكن ذا بال_حدّ علمي_، والذي ظهر للباحثة أنّه من الجائز تعدّد أخبار إنّ وأخواتها^(١).

ومن شواهد التّعدّد قول أبي ذؤيب:

[الطّويل]

أُنَادِي إِذَا أُوفِيَ مِنَ الْأَرْضِ مَرْقَبًا وَأِنِّي سَمِيعٌ لَوْ أَجَابَ بَصِيرُ^(٢)

إنّ القارئ لهذا الشّاهد يظهر له أنّ "إنّ" لم تكتف بخبر واحد بل تعدّته إلى اثنين، وهما قول الشّاعر "سميع"، و"بصير". أمّا الدّلالة المستوفاة من التّعدّد فهي تأكيد المعنى وتقويته.

ومن ذلك أيضًا قول أبي ذؤيب:

[الطّويل]

كَأَنَّ ابْنَةَ السَّهْمِيِّ يَوْمَ لَقِيَتْهَا مُوشَّحَةً بِالطَّرْتِينِ هَمِيجُ^(٣)

وهنا تعدّد خبر "كأنّ" إلى اثنين ، وهما "موشّحة، وهميج". ودلالة التّعدّد تأكيد المعنى وتقويته.

ثانيًا_ تقديم خبرها على اسمها

ذهب ابن يعيش إلى أنّه لا يجوز تقديم أخبارها عليها؛ لأنّها فرع من الأفعال، فكما أنّ الأفعال يجوز

(١) ينظر: الأندلسي، ابو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٢٤١. ينظر مثله: ١١٤/١، و١٢٨/٢، و١٤٦/٢، و١١٧/١.

(٢) الذّبيان، ١٣٨/١.

(٣) نفسه، ٥٩/١. الموشّحة: التي لها طرفتان من جانبيها، ابن منظور، لسان العرب، مادة (وشح). هميج: التي أصابها وجع فذبل وجهها، نفسه، مادة (همج).

فيها تقديم المفعول به على الفاعل، لم يجز في هذه الحروف، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(١)، وإنما حسن تقديم الظرف؛ "لأنّ الظرف ليس ممّا تعمل فيه" إن، ولكنّته في الاستعمال^(٢).

ومن مواطن تقديم خبرها على اسمها في الديوان قول صخر الغيّ:

[المتقارب]

فَأَقْبَلَ مِنْهُ طَوَالَ الدُّرَا كَأَنَّ عَلَيْنَ بَيْعًا جَزِيفًا^(٣)

يُلاحظ تقدّم خبر كأنّ "عليهنّ" على اسمها "بيعاً"، وهذا من التّقدّم الواجب؛ وذلك لمجيء المبتدأ اسم نكرة، وورود الخبر شبه جملة (جاراً ومجروراً). وأمّا دلالة التّقديم فهي الاهتمام.

ومنه قول أبي ذؤيب:

[الوافر]

فَمَا أَصْحَى هَمِيّ المَاءِ حَتَّى كَأَنَّ عَلَى نَوَاحِي الأَرْضِ سَاجَا^(٤)

تقدّم خبر كأنّ، وهو شبه جملة (جار ومجرور) "على نواحي الأرض" على اسمها "ساجا". وهذا التّقدّم على سبيل الوجوب؛ لورود المبتدأ نكرة، ومجيء الخبر شبه جملة. ويدلّ التّقدّم على التّخصيص، فقد خصّص انصباب الماء على نواحي الأرض كافة. وذهب سيبويه إلى أنّ دلالة التّقديم هذه محصورة في العناية والاهتمام^(٥).

ثالثاً زيادة (ما) عليها

اختلف النّحاة في عمل "إنّ" وأخواتها حال دخول "ما" عليها، ولهم في ذلك آراء منها: جواز جعلها زائدة، ويصبح دخولها كخروجها، فلا يتغيّر الحكم بعدها ممّا كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجواز

(١). ينظر: شرح المفصل، ١٠٣/١.

(٢). ابن السّراج، الأصول في النّحو، ٢٣١/١.

(٣). الديوان، ٦٩/٢. جزيفاً: بيع جزيف أي دون وزن أو كيل، ابن منظور، لسان العرب، مادة (جرف). ينظر مثله: ١٢/٣، و١٧/٣، و٤٠/٢، و١٧٠/٢، و٦٢/٣.

(٤). الديوان، ١٦٤/١.

(٥). ينظر: الكتاب، ١٤٣/٢.

جعلها كافة فتصير الأحرف السنّة بمنزلة "هل" التي لا تحدث تغييراً في المبتدأ والخبر، إلا أنّ الاختيار أن تنصب في "كأنّما، وليتما، ولعلّما"، وترفع في "إنّما، وأنّما، ولكنّما"، والسبب في اختيار الرفع فيهما هو أنّ معنى الابتداء لا يتغيّر فيها، ويتغيّر في الثلاثة الأول، فيستحيل الكلام في "كأنّما" إلى التشبيه، وفي "ليتما" إلى تمن، وفي "لعلّما" إلى ترج^(١).

وقد كان اتّصال "ما" في هذه الأحرف النّاسخة على قلّة في الديوان، ومن ذلك قول أبي ذؤيب:

وَعَادِيَةٌ تُلْقِي الثِّيَابَ كَأَنَّهَا تُرْعَزُهَا تَحْتَ السَّمَامَةِ رِيحٌ^(٢) [الطّويل]

يُلاحظ اتّصال "ما" الزائدة بـ "كأنّ"، وهذا الاتّصال لم يأت عبثاً، وإنّما دلّ على الحالة الفعلية التي كانت عليها الرّيح، فهي في حالة ترعزع مستمر، وهذا ما أشار إليه السّامرائي بقوله: وقد يكون الغرض من اتّصال "ما" بـ "كأنّ" هو الاهتمام بذكر الحالة الفعلية المشبه بها^(٣).

ومنه قول ساعدة بن جؤية: [الرّجز]

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أُنَيْسُهُ سِبَاعٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ^(٤)

وفي هذا البيت اتّصلت "ما" بـ "لكنّ"، لكنّ دلالة اتّصالها بـ "ما" مغايرة لدلالاتها في الشّاهد السّابق، فهنا تفيد "حصر الاستدراك"^(٥)، فالشّاعر يحصر وجود أهله في وادٍ لا أنيس به سوى السّباع.

ومنه قول أبي ذؤيب: [الطّويل]

فَقُلْتُ لِقَلْبِي: يَا لَكَ الْخَيْرُ إِنَّمَا يُدْئِيكَ لِلْمَوْتِ الْجَدِيدِ حِبَابُهَا^(٦)

(١) ينظر: الحريري، شرح ملحّة الإعراب، ٢١٠، وينظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ٢٣٢/١.

(٢) الديوان، ١١٥/١. السّمامة: الشّخص، ابن منظور: لسان العرب، مادة (سمم). ينظر مثله: ١٩٦/٢.

(٣) ينظر: معاني النّحو، ٣٣٣/١.

(٤) الديوان، ٢٣٧/١.

(٥) السّامرائي، فاضل، المصدر السّابق، ٣٣٥/١.

(٦) الديوان، ٧٢/١. يدلّيك: دلى الشّيء: أرسله، ينظر: ابن منظور، المصدر السّابق، مادة (دلا).

جاءت "إنّ" في هذا الشّاهد زائدة كافّة مهيّئة لدخول ما لم تدخل عليه، وهو الجملة الفعلية "يدلّيك"، وقد أفادت الحصر والتّعيين، فحصرت السّوق إلى الموت الذي لا عهد لنا به على المحابّة لا غير. وهذا ما أشار إليه الجرجاني في دلائل الإعجاز^(١).

(١) ينظر: ٣٤٨.

المبحث الخامس: خبر (لا) النافية للجنس

تُعتبر "لا" من أقدم أدوات النفي في العربية^(١) التي تدخل على الجملة الاسمية فتتصب الاسم، وترفع الخبر. ومن شروط عملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وعلة اختصاصها بالنكرات هي مضارعتها "إن" ، كما أعملت "ما" في لغة أهل الحجاز لمضارعتها "ليس" والأصل بها عدم عملها^(٢)، ومن شروطه _أيضاً_ عدم تقدّم الخبر على الاسم^(٣). وتفيد "نفي الجنس على سبيل الاستغراق، ورفع احتمال الخصوص"^(٤). وقد يأتي خبرها ظرفاً أو مجروراً، أو غير ذلك، فإن جاء ظرفاً أو مجروراً فلك فيه وجهان؛ إن شئت حذفته كبني تميم، وإن شئت أبقيته^(٥).

"اختلف في العامل في خبر "لا" إذا كانت بمعنى "إن"، فمنهم من قال: إنه ارتفع ب "لا"، ومنهم من قال: ارتفع على أنه خبر ابتداء؛ لأن "لا" مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ، ولم تعمل فيه "لا" شيئاً، وهو الصحيح، إذ لو كان العامل فيه "لا" لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعده على موضعه، لأنك إذا قلت "لا رجل عاقل" في الدار" كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام"^(٦). وتميل الباحثة إلى الرأي القائل إن "لا" لم تعمل في الخبر شيئاً، إنما هو باق على أصله.

• دلالتها

وردت "لا" النافية للجنس في الديوان في أكثر من موطن، ومن شواهد ذلك قول المتنخل: [البسيط]

لَيْسَ بَعْلٍ كَبِيرٍ لِأَشْبَابِ بِهِ لَكِنْ أَثِيلَةٌ صَافِي الْوَجْهِ مُقْتَبِلٌ^(٧)

(١) ينظر: عبد التّوّاب، رمضان، التّطوّر النّحويّ لّلغة العربيّة، ١٦٨.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٠.

(٣) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٥٥.

(٤) ابن مالك، شرح التّسهيل، ٥٣/٢.

(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الرّجّاجي، ٤١٠/٢.

(٦) نفسه، والصفحة نفسها.

(٧) الديوان، ٣٥/٢، العن: الصّغير الجسم، ابن منظور، لسان العرب، مادة (عل). أثيلة: الأثل اسم جبل، وبه سمّي الرّجل، نفسه، مادة (أثل). ينظر

مثله: ١٩١/١، و٥٢/٢، و٥٦/٢، و٨٩/٢، و١٥٦/٢، و١٧٠/٢.

جاء اسم "لا" مفردًا "شباب"، وجاء خبرها شبه جملة (جاءًا ومجرورًا) "به". ووردت "لا" لتنفي الجنس

لكنّ "ليس" أضافت معنى غير الذي جاءت لأجله "لا"؛ وذلك لأنّ نفي النفي إثبات، فأصبح المعنى أنّ هذا الشخص ليس بعلّ لا شباب به، إنّما هو صافي الوجه مستأنف الشباب.

ومنه قول أبي كبير: [الكامل]

أَرْهَيْزُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَعَمٍ أَمْ لَا خُلُودَ لِبَاذِلٍ مُتَكَرِّمٍ^(١)

نصبت "لا" اسمها وهو "خلود"، ورفعت خبرها "لباذل". وأفادت "لا" الاستغراق في نفي الجنس.

• حذف خبرها

إذا جهل الخبر وجب ذكره، وإذا علم فحذفه كثير، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تميماً وطيباً تحذفان على

الدوام سواء أعلم الخبر أم لم يُعلم^(٢). ومن شواهد حذف خبرها قول أبي خراش: [الوافر]

فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَا نَجَاءَ وَضَمَّهُ إِلَى الْمَوْتِ لِصْبٍ حَافِظٍ وَقَفِيلٍ^(٣)

في قوله: "لا نعاء" نصبت "لا" اسمها "نعاء"، ورفعت خبرها، وهو شبه جملة تقديره "له". وجوّز الحذف

لعلم المخاطب به. أمّا سبب لجوئه إلى الحذف، فهو الاختصار.

(١) الديوان، ١١١/٢.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٥/٢.

(٣) الديوان، ١٢١/٢. لصب: عسر الأخلاق، ابن منظور، لسان العرب، مادة (الصب). قفيل: اليابس اليد، نفسه، مادة (قفيل). ينظر مثله: ٥٦/٢.

المبحث السادس: أسماء الأحرف المشبهة بـ(ليس)

أولاً_ دلالتها

١. (ما)

وفيها لغتان؛ أولاًها: رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي لغة الحجازيين، وقال الكسائي وأهل تهامة. وثانيها: رفع الاسم على الابتداء والخبر^(١)، وهذه لغة بني تميم. ويرى النحويون أنه إن لم يكن للحرف اختصاص بالاسم أو الفعل، لا يحقّ له العمل في أحدهما، و"ما" لا تدخل على القسمين، فالقياس ألا تعمل في أحدهما^(٢).

ومن شروط إعمالها عند أهل الحجاز:

١. ألا تزداد "إن" فإن زيدت بطل العمل^(٣).
٢. "ألا ينتقض النقي بإلّا"^(٤).
٣. أن يتقدّم الاسم على الخبر، فإن تقدّم الخبر بطل العمل^(٥).
٤. "ألا تؤكد" ما" ب"ما"، فيجب الرفع عند عامّة النحويين، وأجاز جماعة من الكوفيّين النصب^(٦).
٥. "ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل العمل"^(٧).

[الطويل]

ومن مواطن بروزها في الديوان قول أبي خراش:

وَمَا أَحَدٌ حَيٌّ تَأَخَّرَ يَوْمُهُ بِأَخْلَدٍ مِمَّنْ صَارَ قَبْلُ إِلَى الرَّجْمِ^(٨)

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٩٧.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٣٩٧/١.

(٣) ينظر: السيوطي، معجم الهوامع، ٣٩١/١.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٠٣/١.

(٥) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، المصدر السابق، ١١٩٧.

(٦) نفسه، ١٢٠٠.

(٧) ابن عقيل، المصدر السابق، ٣٠٦/١.

(٨) الديوان، ١٥٣/٢. ينظر مثله: ١١٦/١، و٢٢٢/١، و٣٥/١.

جاء اسم "ما" ظاهرًا "أحد"، وجاء خبره _أيضًا_ اسمًا ظاهرًا "بأخذ". ويلحظ اقتران خبرها بالباء، ودلالة هذا الاقتران كدلالة اقترانه ب "ليس". وتدلّ "ما" على نفي الحال والاستقبال.

٢. (لا)

اختلف النحاة في إعمالها، فمنهم من يعملها عمل "ليس"، وهو مذهب الحجازيين، ومنهم من يهملها، وهو مذهب بني تميم^(١). ومن شروط إعمالها عند الحجازيين أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وعدم تقدّم الخبر على الاسم، وألا تدخل عليه "إلا"، وإن تحقّق أحد هذه الشروط بطل العمل، وارتفع المبتدأ والخبر^(٢). ولم يرد في الديوان ما يمثلها من شواهد.

٣. (لات)

لم تجد الباحثة في الديوان ما يمثلها من شواهد.

٥. إن

لم تتمكن الباحثة من العثور على شواهد تمثلها.

وبعد الانتهاء من الحديث عن المرفوعات في الجملة الإسنادية الاسمية لا بدّ من تسجيل بعض الملاحظات، فقد تعدّدت أشكال المبتدأ في الديوان، ولكنّ وروده نكرة كان الأكثر تمثلاً. أمّا فيما يتعلّق بالخبر فقد طغى وروده مفرّدًا على صور الخبر الأخرى.

وحظيت (كان، وإنّ) باهتمام أكبر من أخواتهما، ويكمن السبب وراء ذلك في أنّهما "أمّات الباب"، وهذا يعني أنّ لهما استعمالات مخصوصة تغاير أخواتهما، كما تكتنفان من الدلالات ما لا تكتنّفه. ولم يلجأ

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣١٢/١.

(٢) ينظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٣٣٣-٣٣٤.

الشّعراء الهذليّون كثيرًا إلى العدول عن النّسق التّركيبيّ فيهما، ففي الأعمّ الأغلب كان ظهورها على أصله. وظهر في الدّيوان ما يدلّ على تعدّد أخبار (كان) على الرّغم من اختلاف النّحاة في تعدّد أخبارها، وميل عدد كبير منهم إلى منعه.

الفصل الثّاني: المرفوعات في الجملة الإسناديّة الفعلية

المبحث الأول: الفاعل في تراكيب ديوان الهذليين

المبحث الثاني: نائب الفاعل في تراكيب الديوان

الفصل الثاني: المرفوعات في الجملة الإسنادية الفعلية

لا بدّ قبل الولوج إلى المبحث المخصوص بالدّرس من الحديث عن الفعل المضارع، إذ يعتبر الأساس الذي تقوم عليه الجملة الإسنادية الفعلية. وما يعنينا في هذا المقام الفعل المضارع المرفوع لأنّه مدار الدّراسة.

اختلف البصريّون والكوفيّون في علّة إعرابه، فذهب الكوفيّون إلى أنّه أعرب؛ لأنّه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، أمّا البصريّون فرأوا أنّه أعرب لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصّص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصّص، ألا ترى أنّ قولك: "يذهب" تصلح للحال والاستقبال، وعند قولك: "سوف يذهب" اختصّ بالاستقبال، وهذا الاختصاص بعد شياعه. وأمّا الاسم فيختصّ بعد شياعه، كقولك: "رجل" فهذه اللفظة تصلح لجميع الرّجال، على غرار قولك: "الرّجل" فإنّ التّخصيص يقع بعد الشّيع (١).

ثانيها: دخول لام الابتداء عليه، فقولك: "إنّ زيداً ليقوم" كقولك: "إنّ زيداً لقائم". وكذلك الحال دخولها على الاسم لمشابهة بينهما (٢).

ثالثها: وقوعها مواقع الأسماء، وتأديتها معانيها، كمشابهتها اسم الفاعل في الحركات والسّكنات (٣).

وكما يعلم أنّ هناك أفعالاً متعدية ولازمة وردت في لغة العرب، فتعارفوا على تعدّيها ولزومها، إلّا أنّ هذيلًا وبفضل عبقريتهم خالفت ما تواضع عليه أهل اللّغة، فاستعملت الأفعال المتعدية استعمال اللازمة منها، ومن ذلك قول أبي كبير:

(١) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٣٤.

(٢) ينظر: نفسه، ٤٣٥.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/٧.

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزُودَةٍ كَرَهَا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلْ^(١) [الكامل]

فالملاحظ أنّ الفعل (حمل) تعدّى بحرف الجر "الباء"، والأصل أن يتعدّى بدونه^(٢).

ولا يغفل ما تضيفه الأفعال من دلالة، فهي تترك بصماتها الواضحة بنشاطها وتحركها الملحوظ الذي يتّضح لقارئ الديوان، وهي الأفعال " رأى، وعلم، ووجد، وشهد، وأبصر"، وكلّها ترتبط بحاسة البصر، وقد لعبت دوراً في ممارسة الشّاعر، وصياغة تجربته الانفعاليّة باللّغة، وحالت دون الابتعاد عن الواقع المحسوس، وانفتاح ذهن الشّاعر على ما تدرّه مخيلته من علاقات مجازيّة جديدة ومبتكرة^(٣).

لم تتطرّق الباحثة إلى الخوض في دلالة الأفعال المضارعة في هذه المقدّمة؛ لأنّها آثرت دراستها حين دراستها للشّواهد التي تخصّ الفاعل. ولا بدّ بعد هذه المقدّمة من الدخول في المبحث المخصوص بالدراسة وهو الفاعل في تراكيب الديوان.

(١). الديوان، ٩٢/٢.

(٢). كيبها، سائد ياسين، ما بني على أشعار هذيل من تصاريف اللّغة وقواعدها، ١٥٥، ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، ١٩٩٨.

(٣). ينظر: المصلاوي، علي كاظم، لغة شعر ديوان الهذليين، ١٧، ماجستير، جامعة الكوفة، العراق، ١٩٩٩.

المبحث الأول: الفاعل في تراكيب الديوان

أولاً_ حدّه

" هو ما أسند إليه عاملٌ مفرّغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به فالعامل يشمل الفعل، وما ضمّن معناه"^(١)؛ "كالمصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبّهة، وأفعال التفضيل، والظرف والجار والمجرور إذا قوي فيهما جانب الفعل باعتمادهما إمّا على استفهام أو نفي"^(٢). فالعامل المفرّغ قد يكون اسمًا ظاهرًا، أو مضمراً، أو مقدّراً به، ويكون العامل مقدّراً بالاسم إذا اقترن ب" أن، وإن، وما، ولو عند من يثبت مصدريتها"، وهذا مذهب البصريين، وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى جواز إسناد الفعل إلى الفعل، فأجازوا "يعجبني يقوم زيد"، " وظهر لي أقام زيد أم عمرو. ونرى الفراء وجماعة معه قد جوزوا ذلك بشرط أن يكون الفعل قلبياً"^(٣).

ثانياً_ رافعه

اختلف النحاة في هذه المسألة فيقول ابن مالك: " إنّ رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمّن معناه، لا الإسناد كما يقول خلف؛ لأنّ الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر؛ ولأنّ العمل لا ينسب إلى المعنى إلّا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه"^(٤). ومنهم من قال إنّ سبب ارتفاعه كونه فاعلاً في المعنى، نحو: " قام زيد" وهذا فاسد بدليل قولهم: " مات زيد" و" ما قام زيد". وجماعة غيرهم قالوا: إنّ ارتفاعه لكون الفعل المسند إليه مفرّغاً له؛ أي مفتقراً؛ وذلك لاحتياج الفعل دائماً للفاعل، ولا يستقلّ منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل، وإذا أخذ الفعل استقلّ به، ولم يتطلّب المفعول^(٥). تتفق الباحثة مع رأي ابن مالك بأنّ رافع الفاعل

(١). السبّوطي، المطالع السعيدة، ٢٤٦/١، وينظر: ابن فرخان، المستوفى في النحو، ١٠٠-١٠١، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٧٥.

(٢). نهر هادي، شرح النّحة البدرية، ٣٨٤/٢-٣٨٥.

(٣). ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٣٢٠.

(٤). ابن مالك، شرح التسهيل، ١٠٧/٢.

(٥). ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الرّجّاجي، ١٠٣/١.

هو ما أسند إليه من فعل أو مضمّن معناه لا الإسناد؛ لأنّ الإسناد عامل معنويّ على النقيض من الفعل الذي يعدّ عاملاً لفظياً؛ لذا فهو أشدّ قوّة وتمكّناً من الإسناد، وهذه القوّة كافية لاستحقاقه الرّفْع.

وقد اختصّ الفاعل بالرّفْع دون النّصب؛ لأنّ الرّفْع أعلى قدرًا من النّصب، ورتبة الفاعل أعلى من المفعول، فنحن نرى أنّ الفعل الواحد يكون له عدّة مفعولات، ولا يكون له إلاّ فاعل واحد، وإذا كان المفعول يفوق الفاعل من حيث العدد، كان الأولى أن يخصّ الفاعل بالأنّقل وهو الرّفْع، والمفعول بالأخفّ وهو النّصب؛ لتكون قلّة الفاعل مساوية لثقل الرّفْع، وخفّة النّصب موازية لكثرة المفعول^(١).

ثالثاً_ صور الفاعل في الديوان

تعدّدت أشكال الفاعل في ديوان الهذليين، وقد كان منها:

١. الاسم الظاهر

وقد يرد معرفة أو نكرة، ولم يرد في كتب النحويين حدّ علمي_ ما ظاهره اختصاص الفاعل بوجه واحد من الأقسام السالفة الذكر. ومن شواهد وروده اسماً ظاهراً في الديوان قول أبي ذؤيب:

قَدْ أَبْقَى لَكَ الْأَيْنُ مِنْ جِسْمِهِ نَوَاشِرَ سَيِّدٍ وَوَجْهًا صَبِيحاً^(٢) [المتقارب]

يَكْمُنُ الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: "قَدْ أَبْقَى لَكَ الْأَيْنُ"، فَقَدْ جَاءَ الْفَاعِلُ اسْمًا ظَاهِرًا وَهُوَ "الْأَيْنُ"، وَيُلْحَظُ اتِّصَالَهُ بِ"أَلِ" الْجِنْسِيَّةِ الَّتِي تَقِيدُ شَمُولَ الْجِنْسِ وَالشَّيْوعَ فِيهِ، إِذْ أَرَادَ الشَّاعِرُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ الشُّحُوبَ وَالضَّمُورَ الَّذِينَ فِي جَسَدِ هَذَا الشَّخْصِ يَظْهَرَانَهُ فِي مَظْهَرِ الْعِيْبِ وَمَا هُوَ بَعِيْبِي، فَنَوَاشِرُهُ عَارِيَّةٌ كَنَوَاشِرِ الدُّنْبِ، وَهَذِهِ صِفَةٌ

(١) ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٢٦/١.

(٢) الديوان، ١٣٥/١، الأين: الإعياء والتعب، ابن منظور، لسان العرب، مادة (أَيْنَ). النواشر: عصب الدّراع من داخل وخارج، وقيل هي عروق وعصب في باطن الدّراع، وقيل هي العصب التي في ظاهرها، نفسه، مادة (نشر). ينظر مثله: ١٠٦/٢، ١٠٣/٢، ١٠٩/٢، ١١٣/٢، ٧٠/١، ٨٥/١، ٨٦/١.

مستحبة في الرجال^(١)، فضلاً عن إشراقه وجهه وضيائه. وجاء السياق التركيبي للجملة على أصل الوضع، فلم يتقدم المفعول على الفاعل.

ونظيره قوله: [الكامل]

فَكَبَا كَمَا يَكْبُو فَنَيْقُ تَارِزُ بِالْخَبْتِ إِلَّا أَنَّهُ هُوَ أُبْرَعُ^(٢)

ورد الفاعل اسماً ظاهراً "فنيق"، وما يشد الانتباه وروده منكرًا، وهذا ما أسبغ دلالة العموم والشمول، فهو يقول إن كبو الثور ككبو الفنيق، إلا أن الفنيق يعظمه في ذلك. وقد جاء العامل فعلاً مضارعاً مرفوعاً "يكبو" إذ تجرد من النواصب والجوازم، إلا أن دلالاته لم تجئ للحال أو الاستقبال إنما انصرفت لمعنى الماضي؛ لعطفه على ماضٍ^(٣).

وشبيهه قوله: [الكامل]

يُنْهَشْنُهُ وَيَذْبُهْنَ وَيَحْتَمِي عِبْلُ الشَّوَى بِالطَّرْتَيْنِ مُوَلَّعُ^(٤)

ورد الفاعل مضافاً "عبل الشوى"، والمعنى الذي أضفاه وروده مضافاً هو التخصيص، فالشاعر يقصد هذا الثور بعينه أنه غليظ القوائم؛ ولهذا فهو يتخذ من قوائمه درعاً لذود أذى الكلاب. ولا يغفل ما تؤدّيه الإضافة من دلالة التأكيد التي تزيد تجسيد المعنى وتقويته. وجاء العامل في هذا الموضع فعلاً مضارعاً أيضاً، لكنّ الدلالة تغاير الدلالة التي تمّ استشفافها من الفعل أعلاه، فدلالة المعنى تتأرجح في الحال؛ وذلك لتجرده، ولاختصاص الماضي والمستقبل بصيغة خاصة بهما، ولم يكن للحال صيغة خاصة به، وجعلت دلالاته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة^(٥).

(١). ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ٢٠٣/١.

(٢). الذويان، ١٥/١.

(٣). ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٦-٣٥/١.

(٤). الذويان، ١٢/١، الفنيق: الفحل من الإبل، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة(فنيق). التارز: اليباس الذي لا روح فيه، نفسه، مادة(ترز). الخبت: ما اتسع من بطون الأرض، نفسه، مادة(خبت). ينظر مثله: ٦٣/١، و ٢٣٩/١.

(٥). ينظر: السيوطي، المصدر السابق ٣٢/١.

٢. المصدر المؤول

ولعلّ سائلاً يسأل لِمَ أُفرد الحديث عن المصدر المؤول وهو في تأويله يكون مصدرًا (اسمًا ظاهرًا)، وتبعًا لذلك فمن البدهي أن تكون دلالاته مشابهة لدلالة الاسم الظاهر، ولا جدوى من دراسته. الإجابة: مخطئ من اعتقد أن دلالة المصدر المؤول مشابهة لدلالة الاسم الظاهر، فالفرق بينهما بيّن واضح لمن تمعن وتفحص، وهو كالآتي:

١. "أنّ الحدث في المصدر المؤول يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغة ما يدلّ على مضيّ ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع "أنّ" ليجمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزّمان.

٢. أنّ "أنّ" تدلّ على إمكانية حدوث الفعل من غير أن تلمح الاستحالة والوجود^١.

٣. "أنّ" تدلّ على مجرّد الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها تحصيل للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك إذا قلت "كرهتُ خروجك" أو "أعجبني قدومك" احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهياته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات. واحتمل أيضًا أن تريد أنّك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: "أعجبني أن قدمت" كانت على الفعل "أنّ" بمنزلة الطّابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان^(٢).

وترى الباحثة أنّ صيغة المصدر المؤول تُكسب المعنى قوةً ورسانةً، ولا يخفى ما تدلّ عليه صيغة الفعل من قوة، وقد اقترنت هذه الصيغة بـ "أنّ"، فهي إضافة إلى ما تضيفه من معنى قد تمّ ذكره أعلاه

(١) السهيلي، نتائج الفكر، ٩٧.

(٢) نفسه، ٩٧.

هناك من النَّحَاة من اعتبرها فرعًا من "إِنَّ" التَّوكِيدِيَّة كما سبق الحديث في المبحث الخاص بـ "إِنَّ" وأخواتها، وهذا ما يعضد وجهة نظري.

ومن شواهد ورود الفاعل مصدرًا مؤوَّلًا في ديوان الهذليين قول ساعدة بن جؤية:

[الطَّويل]

أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الصَّبِيِّنِ أَنْنِي عَلَى نَائِيهَا حِمْلٌ عَلَى الْحَيِّ مُقْعَدٌ^(١)

يُلاحظ أَنَّ الفاعل جاء مصدرًا مؤوَّلًا، وهو قوله "أَنْنِي على نَائِيهَا حِمْلٌ"، ولم يأت مكوَّنًا من "أَنَّ" والفاعل، وإنَّما جاءت "أَنَّ" مقترنة باسمها وخبرها. ومن الجدير ذكره أَنَّ هذا الشَّاهد تمَّ كسر الرِّتبة فيه، فقد تقدَّم المفعول به "أُمَّ الصَّبِيِّنِ" على الفاعل "المصدر المؤوَّل" المنسكب من أَنَّ واسمها وخبرها.

[الطَّويل]

ومنه قول أبي خراش:

وَأَنَّ قَدْ بَدَا مِنِّي لِمَا قَدْ أَصَابَنِي مِنَ الْحُزْنِ أَنِّي سَاهَمُ الْوَجْهِ دُوْهُمْ^(٢)

وهنا ورد الفاعل أيضًا مصدرًا مؤوَّلًا وهو قوله: "أَنِّي سَاهَمُ الْوَجْهِ"، وقد تكوَّن من "أَنَّ"، واسمها "الياء" وخبرها، وقد تمثَّل في قوله: "سَاهَمُ الْوَجْهِ". وهذا المصدر المؤوَّل في تأويل فاعل للفعل "بدا". وينهض المصدر المؤوَّل بدلالات تختلف عن المصدر الصَّريح كما أشرت، فضلًا عن ذلك فهو يحقِّق شحنًا عاطفيًا من خلال ما يتحقَّق في الجملة من إسناد داخلي، ومن خلال ما يلحقها من ضمائم تحقِّق معاني مقصودة^(٣).

٣. الضَّمير

هو "اسمٌ جامدٌ مبنيٌّ، وبسبب بنائه لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، فلا تدخله العلامةُ الخاصَّةُ بالتثنيةِ أو الجمع،

(١) الديوان، ٢٣٨/١. ينظر مثله: ٧٣/٢، ١٣٢/١، ١٣٣/١.

(٢) نفسه، ١٥٢/٢. ساهم: الضَّمير، وتغيَّر اللون، وذبول الشفتين، ابن منظور، لسان العرب، مادة (سهم).

(٣) ينظر: الطَّويجي، طلال، الفاعل في ضوء الاستعمال القرآني، مجلة التربية والعلم، ١٦، ع. ٤، ٢٠٠٩، ص ٢٢٠.

إنّما يدلّ بذاته، وتكون صياغته على المفرد المذكّر أو المؤنث^(١). وكما يُعلم فإنّ الصّمائر تقسم إلى ثلاثة أنواع: منفصلة، ومتّصلة، ومستترة.

أ. الصّمير المتّصل

ومن شواهد وروده في الديوان قول أبي خراش: [الطّويل]

فَلَمَّا رَأَيْنِ الشَّمْسَ صَارَتْ كَأَنَّهَا فُؤَيْقَ البَضِيعِ فِي الشُّعَاعِ خَمِيلٍ^(٢)

جاء الفاعل ضميراً متّصلاً وهو نون النّسوة، وجاءت الجملة على البناء التّركيبي الأصليّ؛ وذلك لورود الفاعل ضميراً، وهذا أحد الأسباب التي تمنع تقدّم المفعول به على الفاعل. ولا شك أنّ مجيء الجملة بهذا التّرتيب يسبغها بدلالات لم تكن لتكون في حالة التّقدّم. وأمّا دلالة ورود الفاعل ضميراً فهي عدم رغبة الشّاعر بالتّصريح بمن قام بالرّؤية، فضلاً عن الاختصار والتّخفيف.

وفي قوله أيضاً: [الطّويل]

فَقَدْتُ بَنِي بُنَى فَلَمَّا فَقَدْتُهُمْ صَبَرْتُ وَلَمْ أَفْطَعْ عَلَيْهِمْ أَبَاجِلِي^(٣)

جاء الفاعل ضميراً متّصلاً "النّاء" في قوله "صبرْتُ". وقد عبّر الشّاعر عن نفسه بالضمير؛ لأنّه لا سبيل أخصر للتعبير عن ذلك. فالشّاعر يؤكّد صبره لفقدان إخوته، والدليل على تأكّيده لصبره اتّصال الفاعل "الصّمير" بالفعل، وهذا يعكس اللّحمة القويّة بينهما، وبالتالي يعكس قوّة دلالة الحدث.

ومنه قول أبي كبير:

يَتَعَطَّفُونَ عَلَى البَطِيءِ تَعَطُّفَ الدِّعْوِ المَطَافِلِ فِي مُنَاحِ المَعْقِلِ^(٤) [الكامل]

(١) حسن، عباس، النّحو الوافي، ٢/٢١٨.

(٢) الديوان، ٢/١١٩. ينظر نفسه: ١/٢٣٩، ١/١٠٤، ١/١٠٨، ١/١٣٧، ١/٢٢٧.

(٣) نفسه، ٢/١٢٣. أباجلي: الأجل هو عرق غليظ في الرّجل، ابن منظور، لسان العرب، مادة (بجل).

(٤) الديوان، ٢/٩١. العوذ: هي التي معها أولادها، ابن منظور، نفسه، مادة (عوذ). المعقل: الحصن، ابن منظور، نفسه، مادة (عقل).

ظهر الفاعل في شكل آخر من أشكال الضمائر المتصلة وهو "الواو" في قوله "يتعطفون"، ويلاحظ أنّ العامل فعلٌ مضارعٌ يدلّ على الحال^(١)، فالشاعر يقول: إنّ "هؤلاء القوم يتعطفون على جراحهم وقتلاهم كما تتعطف العوذ"^(٢). وقد لجأ إلى استخدام هذا الضمير؛ للتعبير عن الجمع، ولعدم وجود طريق أخصر منها للتعبير عن مراده.

ب. الضمير المستتر

ورد الفاعل ضميراً مستتراً بقدر كبير في ديوان الهذليين، ومنه قول عمرو بن الدّاخل: [الوافر]

أَحَاطَ النَّاجِشَانِ بِهَا فَجَاءَتْ مَكَانًا لَا تَرُوعُ وَلَا تَعُوجُ^(٣)

جاء الفاعل ضميراً مستتراً تقديره "هي"، وجاء العامل فعلاً مضارعاً دالاً على التجدد، لكنّ تقدّم حرف النّفي عليه حال دون هذا المعنى، فأصبح المعنى أنّ الصّائدين تبعوا هذه البقرة حتّى لاذت بمكان فغدّت غير قادرة على المراوغة والفرار. وأمّا دلالة مجيء الفاعل ضميراً مستتراً فهي الاختصار؛ وذلك لتقدّم الحديث عنها في الأبيات السابقة، وأيضاً مراعاةً للوزن الشعريّ،

ومنه أيضاً قول حذيفة بن أنس: [الطويل]

وَنَحْمِلُ فِي الْأَبْطَالِ بَيْضًا صَوَارِمًا إِذَا هِيَ أَصَابَتْ بِالطَّوَائِفِ تَرَّتِ^(٤)

جاء الفاعل ضميراً مستتراً تقديره "نحن" للعامل "تحمل". ورد الفاعل ضميراً مستتراً للاختصار، ولمراعاة الوزن الشعريّ.

وشببهه قول أبي ذؤيب: [الكامل]

(١) ينظر: السامراني، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ٢٤.

(٢) السكريّ، شرح أشعار الهذليين، ١٠٧٢/٣.

(٣) الديوان، ١٠٣/٣ ينظر مثله: ١٨٧/١، ٣٥/٢، ١٨٥/١، ١٨٦/١، ٣٦/٢، ٣٧/٢.

(٤) نفسه، ٢٩/٣. تَرَّتْ: انقطعت، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ترر).

فَأَجْبَتْهَا أَنْ مَا لِحِسْمِي أَنَّهُ أُودِيَ بِنِيٍّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا^(١)

جاء الفاعل ضميراً مستتراً تقديره "هو" يعود على الموت. ودلالة ورود الفاعل ضميراً كدلالته في الشاهدين أعلاه. وقد جاءت الجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "أن".

رابعاً_ تقديمه وتأخيره

لكلّ متكلّم طريقة لرصف الوحدات اللغوية التي تعبّر عمّا يجول في ذهنه، وبما أنّ هذه الطريقة مستوحاة من كتب التراث النحويّة، فلا بدّ أن تأتي موافقة لشروط التّركيب في العربيّة، ومؤدّيّة لمعنى معيّن، لذا " فإنّ بناء الجملة ليس غاية في ذاته، وإنّما وسيلة لتأدية معنى محدّد في داخل الموقف اللغويّ ومن ثمّ كانت العلاقة بين مبنّى الجملة ومعناها عنصراً لا بدّ من رعايته في التّصنيف النحويّ"^(٢). ومن هنا يفهم أنّ تركيب الجملة لا يحدد عمّا وضع في اللّغة من قواعد، بمعنى أن يكون الفعل مقدّماً، ومن ثمّ يليه الفاعل فالمفعول، ومن ذلك يلمح أنّه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؛ لأنّه منزّل منه منزلة الجزء^(٣)، وممّا يدلّ على تنزيلهم إياه منزلته تسكينهم الباء في قولك: "ضربتُ" لكرهية اجتماع أربعة متحرّكات، إذ لو كان منفصلاً لم يسكّن، كما أنّهم لم يلجؤوا إلى ذلك عند اتّصال ضمير المفعول بالفعل في قولك "ضربك زيد"^(٤). وإذا قدّم الفاعل على الفعل فإنه يصبح مرفوعاً بالابتداء، ويبطل عمل ما تأخّر فيه؛ لأنّه تعرّض بالتّقدّم لتسلّط العوامل عليه، وهذا رأي البصريّين، وما يعضّد وجهة نظرهم قول ابن جنيّ "وبعد فليس في الدّنيا مرفوعٌ يجوزُ تقديمه على رافعه"^(٥). أمّا الكوفيّون فيزعم بعضهم جواز رفع الفعل للفاعل إن تقدّم عليه، واستشهدوا على ذلك من عيون الشّعْر العربيّ^(٦). وقد جرى الحديث عن تقدّم الفاعل على الفعل، أمّا بالنسبة

(١). الديوان، ٢/١.

(٢). أبوالمكارم، علي، الجملة الفعلية، ١٣٧.

(٣). ينظر: السبّوطي، المطالع السعيدة، ٣٤٨/١.

(٤). ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٢٨.

(٥). الخصائص، ٣٨٥/٢.

(٦). ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ١٠٧/٢-١٠٨.

لتقدّم الفاعل على المفعول، فإنّه وفي بعض الحالات يتمّ العدول عنه تبعاً لمقتضيات نحويّة، ودواع بلاغيّة.

يقسم ترتيب الفاعل من حيث التّقديم والتّأخير إلى ثلاثة أقسام:

• تقديم الفاعل على المفعول وجوباً

يتقدّم الفاعل على المفعول وجوباً في عدّة حالات:

أولاًها: إذا كان الفاعل والمفعول ممّا لا تظهر عليه علامة الإعراب، وعدم وجود قرينة لفظيّة أو معنويّة تمكّنا من تمييزهما من بعضهما بعضاً^(١). وهذه الحالة لم أجد ما يمثّلها في الديوان.

ثانيها: أن يُحصر المفعول به بـ "إلا" و"إنّما"^(٢)، ومنه قول أبي جندب:

[الطّويل]

أَبَى النَّاسُ إِلَّا الشَّرَّ مَنِي فَدَعُهُمْ
وَإِيَّاي مَا جَاءُوا إِلَيَّ بِمُنْكَرٍ^(٣)

يتبيّن تقدّم الفاعل "النّاس" على المفعول به وهو "الشّر"، وهذا من التّقدّم الواجب؛ لحصر المفعول به بـ "إلا"، والمعنى الذي أراده الشّاعر أنّ النّاس لم يأتوا إلاّ الشّر، وذلك لمن اعتقد أنّهم أبوا غير ذلك. وتعدّد هذه إحدى طرق قصر الفاعل على المفعول^(٤).

ومنه قول أسامة بن الحارث:

أَبَى جِذْمُ قَوْمِكَ إِلَّا ذَهَابًا
أَنَابُوا وَكَانَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا^(٥) [المتقارب]

يُلاحَظ تقدّم الفاعل وهو "جذم قومك" على المفعول به "ذهاباً"، وهذا التّقدّم على سبيل الوجوب؛ وذلك للمسوِّغ نفسه الذي ذُكر في الشّاهد أعلاه. وكان الشّاعر أراد أن يقول إنّ هؤلاء القوم أبوا كلّ شيءٍ إلاّ

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، ٩٢.

(٢) ينظر: السيوطي، المطالع السّعيدة، ٣٤٩/١.

(٣) الديوان، ٩٣/٣. ينظر مثله: ٩١/١.

(٤) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ١٤٣.

(٥) الديوان، ١٩٧/٢. جذم: أصل الشّيء، ابن منظور، لسان العرب، مادة (جذم).

الذَّهاب. ولا يخفى ما للقصر من أهميّة بلاغيّة فهو من ضُروب الإيجاز، فضلاً عمّا يؤديه من تخصيصٍ للمعنى وحصره.

وقد أجاز البصريّون والكسائيّ والفراء وابن الأنباري تقديم المفعول به على الفاعل إن حُصر المفعول به بـ"إلا". وذهب بعض البصريّين إلى عدم جواز تقديم المحصور بـ"إلا" مطلقاً، فاعلاً كان هذا المحصور أو مفعولاً، ويرجع ذلك إلى أنّهم قاسوا الحصر بإلاً على الحصر بإنّما^(١).

ثالثها: كون الفاعل مضمراً، ومن شواهد قول ساعدة بن جؤية:

[الطويل]

تَدَكَّرْتُ مَيْتًا بِالْغَرَابَةِ نَأْوِيًا فَمَا كَادَ لِنَلِي بَعْدَ مَا طَالَ يَنْفَعُ^(٢)

جاء الفاعل ضميراً متصلاً " التاء"، وفي هذه الحالة يُمنع تقدّم المفعول به على الفاعل . أمّا المعنى الذي أفاده تقدّم الفاعل فهو التأكيد على من قام بالحدث، والمعنى في هذا البيت هو الشّاعر.

وشببهه قول أبي خراش:

[الطويل]

رَأَيْتُ بَنِي الْعَلَاتِ لَمَّا تَصَافَرُوا يَحُوزُونَ سَهْمِي دُونَهُمْ بِالشَّمَائِلِ^(٣)

يُلاحظ تقدّم الفاعل " التاء" على المفعول به " بني العلات"، وهذا التقدّم على سبيل الوجوب؛ لكون الفاعل ضميراً متصلاً. ولا داعي للتطرّق لدلالة التقدّم لأنها تحمل الدلالة ذاتها في الشّاهد أعلاه.

• تأخير الفاعل عن مفعوله وجوباً

قد يؤخّر الفاعل عن مفعوله فيأتي مخالفاً للنسق الذي تبني عليه الجملة الفعلية، وذلك في عدّة مواضع:

(١) ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٠٣/٢-١٠٤-١٠٤.
(٢) الديوان، ٢٣٨/١. ينظر مثله: ٢٥/٢، و ٣١/٢، و ٢٤/٢، و ٧٧/٢، و ٧٩/٢، و ٢٧/٢، و ٧٨/٢.
(٣) نفسه، ١٢٥/٢.

أولها: إذا اتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول^(١)، ومن شواهده قول أبي ذؤيب: [الطويل]

فَمَا الرَّاحُ رَاحُ الشَّامِ جَاءَتْ سَبِيَّةً لَهَا غَايَةٌ تَهْدِي الكِرَامَ عُقَابَهَا^(٢)

يُلاحظ تقدّم المفعول به "الكرام" على الفاعل "عقابها"، وهذا التقدّم على سبيل الوجوب؛ لاتّصال الفاعل بالضمير "الهاء" يعود على المفعول. ويرجع سبب وجوب التقدّم إلى عدم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ثانيها: أن يُحصَر الفاعل بـ "إلا" و "وإنما"^(٣)، ومنه قول المتنخل: [البسيط]

رَبَّاءُ شَمَاءٍ لَا يَأْوِي لِقُلَّتْهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الأَوْبُ وَالسَّبِيلُ^(٤)

حُصر الفاعل "السحاب" في المفعول به "لقلتها"، وهذا مسوّغ لتقدّم المفعول به على الفاعل. والمعنى أنه لا يمكن لأحد أن يصل قمة هذه الهضبة لطولها إلا السحاب، ورجوع النحل، والقطر حين يسيل، فالوصول إلى قمة هذه الهضبة منحصر في هذه الثلاثة لا غير لمن ظنّ أنّ بالإمكان الوصول لغير تلك الأشياء.

ومنه قول أبي ذؤيب: [البسيط]

بُعَايَةٌ إِنَّمَا يَبْغِي الصَّحَابَ مِنْ الـ فِتْيَانٍ فِي مِثْلِهِ الشَّمُّ الأَنَاجِيحُ^(٥)

تقدّم المفعول به "الصحاب" على الفاعل "الشّم"، وقد أوجب هذا التقدّم؛ لأنّ الفاعل جاء محصوراً

(١) ينظر: الرّضوي، شرح الرّضوي على الكافية، ٢١٥/١.
(٢) الديوان، ٧٢/١، الغاية: علامة في جنسه لا نظير له، ابن منظور، لسان العرب، مادة (غوي). ينظر مثله: ٥٤/١، و ٦٣/١، و ٢٣/٢، و ٢١٦/٢، و ٨١/١، و ٢١٢/٢، و ٢١٧/٢.
(٣) ينظر: الرّضوي، المصدر السابق، ٢١٥/١.
(٤) الديوان، ٣٧/٢، الأوب: النحل، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (أوب). السبيل: المطر بين السماء والأرض حين يخرج من السحاب ولم يصل إلى الأرض، نفسه، مادة (سبل). ينظر مثله: ١١٣/١، و ١٦٠/٢.
(٥) الديوان، ١١٣/١، الشّم: الذين يمرون رافعي رؤوسهم، ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، مادة (شمم). الأناجيح: إنجاح حاجة الشخص بقضائها له: ينظر: نفسه، مادة (نجم).

ب "إِثْمًا"، ويقول الشاعر: إِنَّ هَوْلَاءَ الْفَتِيَانِ يَبْعُونَ مِنَ الصَّحَابِ الشَّمَّ الْأَنَاجِيحَ فَقَطْ لَا غَيْرَ.

ومن الجدير ذكره أنّ حصر المفعول به ب "إِلَّا" و "إِثْمًا" فاق حصر الفاعل ب "إِلَّا" و "إِثْمًا" في العدد.

• جواز التّقدّم والتأخّر

وذلك جائز في جميع الحالات باستثناء المواضع التي ذكرت سابقاً. ومن المواضع التي قُدّم الفاعل فيها

وأخّر قول مالك بن خالد الخناعي:

[الطّويل]

مُكَبَّلَةٌ قَدْ خَرَقَ السَّيْفُ حَقْوَهَا وَأُخْرَى عَلَيْهَا حِقْوُهَا لَمْ يُخَرِّقْ^(١)

للمدقق في الشّاهد يتّضح له وروده على النّسق الذي يجب أن تأتي عليه الجملة الفعلية، وهذا يعني أنّ

الشّاعر لم يلجأ إلى كسر الرّتبة، فقد جاء الفاعل وهو قوله "السّيف" مقدّماً على المفعول به وهو "حِقْوَهَا"،

وهذا لا يعني أنّه ليس من حقّه اللّجوء إلى كسر الرّتبة، فيقدّم المفعول به، ويؤخّر الفاعل، بل بإمكانه أن

يقدم ويؤخّر كيفما شاء؛ إذ لا مانع من ذلك؛ لعدم وجود ما يمنع.

وشبيهه قول المعطل:

[الطّويل]

لَهُ أَيْكَةٌ لَا يَأْمَنُ النَّاسُ غَنِيْبَهَا حَمَى زُفْرًا مِنْهَا سِبَاطًا وَخِرْوَعًا^(٢)

تقدّم الفاعل " النَّاسُ " على المفعول به " غَيْبَهَا"، مع جواز تأخّر الفاعل، وتقدّم المفعول به، إذ لا يوجد

ما يمنع حصول ذلك. والظاهر أنّ الشّاعر لم يُولِ كلاً من الفاعل والمفعول أهميّةً تفوق أحدهما دون الآخر؛

لأنّه لم يخص لفظة بتقديمها ومنع الأخرى، بل أبقى المجال مفتوحاً للتّقديم والتأخّر.

(١) الديوان، ٩/٣. حقوها: الحقو هو رباط على بطن الفرس إذا حنّذ للتّضمير، ابن منظور، لسان العرب، مادة (حقو). ينظر مثله: ٢٠٣/٢، و ٢٨/٢، و ٣١/٢، و ١٧٣/١، و ٢٦/٢، و ١٥٥/١، و ١٣٩/١.

(٢) الديوان، ٤/٢/٣. أَيْكَةٌ: الغيضة تُثبِت السّدر والأراك ونحوهما من ناعم الشّجر، ابن منظور، المصدر السّابق، مادة (أيك). زُفْرًا: الرّفرف: ما تهذّل من غصونها، نفسه، مادة (رفف).

خامساً_ حذف الفعل

يكثرُ الحذفُ في العربيةِ إذْ عُدَّ من ضروب الإيجاز والبلاغة. وقد حذف النَّحاة الاسم والفعل والحرف، ونحن هنا بصدد الحديث عن الاسم والفعل، وإِنَّمَا أعني بالاسم "الفاعل" لا غير.

"حقَّ الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه بدليل؛ لأنَّ الفعل كالمبتدأ في كونه أوَّل الجزأين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف، وعرض للفاعل مانع من مفارقتة الخبر في جواز الحذف وهو كونه كعجز المركَّب في الامتزاج بمتلوه، ولزوم تأخره"^(١). ومن هنا يُفهم أنَّه يجوز حذف كلِّ منهما لقرينة يدلُّ عليها السِّياق.

ومن مواطن حذف الفعل في الديوان قول ساعدة بن جؤية:

[البسيط]

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ دُو حِيْدٍ أَدْفَى صَلُوْدٌ مِّنِ الأَوْعَالِ دُو حَدَمٍ^(٢)

للمتأمل في البيت يشدَّ انتباهه حذف الفعل في قوله "تالله يبقى" فتقدير الكلام "تالله أقسم". وقد لجأ

الشاعر إلى الحذف في هذا الموضع لكثرة استعماله ودورانه على الألسنة^(٣).

[الطويل]

ومنه قول أبي ذؤيب:

كَمَا نَوَّرَ المِصْبَاحُ لِلْعَجْمِ أَمْرَهُمْ بُعَيْدَ رُقَادِ النَّائِمِينَ عَرِيْحٍ^(٤)

حُذِفَ الفعل في البيت، وتقديره "نوره عريج" وقد عمدت إلى الاستشهاد بحذف الفعل الماضي، ولم

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١١٨/٢.

(٢) الديوان، ١٩٣/١. حيد: ما تلوَّى منه، ابن منظور، لسان العرب، مادة (حيد). أدفى: الذي طال قرناه حتى انصبَّ على أذنيه من خلفه، نفسه، مادة (دفا). صلود: منفرد، نفسه، مادة (صلد). خدم: هي التي في ساقها عند موضع الرِّسغ بياض كالخَدَمَةِ في سواد أو سواد في بياض، نفسه، مادة (خدم). ينظر مثله: ١٩٤/٢.

(٣) ومما قيل في مثل هذا الحذف: إنَّ الفاعل يُحذف لغرض المشاكلة، كحذفه في (بسم الله)؛ لأنَّه موطن لا ينبغي أن يتقدَّم فيه سوى ذكر الله، فلو ذُكر الفعل، وهو لا يستغني عن فاعله كان ذلك مناقضًا للمقصود، وكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، ليكون المبدوء به اسم الله، كما تقول في الصَّلَاة: الله أكبر، ومعناه "من كلِّ شيء"، ولكن لا تقول هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقًا لمقصود الجنان، وهو أن يكون في القلب ذكر الله وحده، وأيضًا؛ فلأنَّ الحذف أعمُّ من الذِّكر، فأَيُّ فعل ذكرته كان المحذوف أعمُّ منه؛ لأنَّ التَّسمية تُشرع عند كلِّ فعل، الزُّركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢٠٧/٣.

(٤) الديوان، ٥٣/١.

أُكْتَفَ بالمضارع إيماناً منّي أنّ الفعل هو عامل الرّفْع للفاعل، وهما كالجُزء الواحد لا يكْدَ ينفصل أحدهما عن الآخر، ولذلك فالحديث عن شتّى أنواع حذف الفعل له دور في إغناء الكلام بدلالات، لم تكن لتظهر حال اقتصارنا على حذف نوع واحد من الفعل. وأمّا المسوّغ الذي دفع الشّاعر إلى الحذف فهو الاختصار، والضرورة الشعريّة.

وشببها أيضاً قول ساعدة بن جؤية: [الوافر]

جَمَالِكَ إِنَّمَا يُجَدِّدُكَ عَيْشٌ أُمَيْمٌ وَقَدْ خَلَا عُمْرِي قَلِيلٌ^(١)

وكما يلاحظ فقد حذف الفعل في قوله "جمالك"، وتقدير الكلام " لا تَنْسِي جمالك"^(٢). وغرض الحذف هو "ضيق المقام عن إطالة الكلام"^(٣).

إذن فالحذف في ديوان الهذليين جاء للفعلين الماضي والمضارع، وهذا لا شك يعكس بلاغة شعر الهذليين، كما أنّهم لم يتسّعوا فيه، بل استعملوه بما يخدم المعنى، ويزيده ألقاً وحسناً في النفس، وفي ذلك يقول الجرجاني: "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثمّ أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلّا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به"^(٤).

(١) الذبيان، ٢١٢/١.
(٢) السكري، شرح أشعار الهذليين، ١١٤٣/٣.
(٣) الهاشمي، جواهر البلاغة، ١٤٨.
(٤) دلالات الإعجاز، ١٥٢-١٥٣.

المبحث الثاني: نائب الفاعل في تراكيب الديوان

أولاً_ تعريف

لقد آثرت هذه التسمية على تسمية "المفعول الذي لم يسم فاعله"؛ لأنَّ الناطق بالمسمى الثاني يتبادر لذهنه المفعول، ولا يخطر بباله المرفوع بأيِّ حال، كما أننا عند قولنا: "أعطي زيدَ درهمًا" فإنَّه يصدق على المنصوب مسمى المفعول الذي لم يسم فاعله، كما يصدق على المنصوب في قوله تعالى: "أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا"^(١).^(٢)

يُترك الفاعل لغرض لفظي كقصد الإيجاز، وموافقة المسبوق السابق^(٣). ولغرض معنوي "كالعلم به، أو للجهل به، أو تعظيمه فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول"^(٤)، أو الخوف منه أو عليه^(٥)، أو "قصد إبهامه"^(٦).

ثانياً_ صورته ودلالاته

تنوّعت أشكاله في الديوان فقد جاء اسماً ظاهراً، وضميراً.

١. اسماً ظاهراً

ومن شواهد قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

يَعْتُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا
كُسِبَتْ بُرُودَ "بَنِي يَزِيدَ" الْأَذْرَعُ^(٧)

النّاظر في البيت يرى أنّ نائب الفاعل قد جاء اسماً ظاهراً وهو "الأذرع"، وقد عمل فيه الفعل المبنيّ

(١) البلد. ١٥-١٤/٩٠.

(٢) ينظر: نهر هادي، اللّحة البدرية، ٣٩١/٢.

(٣) ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، ٥١٨/١، وينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ١٧٤.

(٤) السّيوطي، المطالع السعيدة، ٣٥٢/١.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٢٦/٢.

(٦) السّيوطي، المصدر السابق، ٣٥٢/١.

(٧) الديوان، ١٠/١. ينظر مثله: ٢٥/١، ٢٦/١، ٣/٢، ٧٩/٢، ١٤٠/١، ١٤١/١، ٢٧/١، ٢٩/١، ١٤٢/١.

للمجهول "كُصِبِتْ". وحُذِفَ الفاعل للعلم به، إذ إنَّ مَنْ كَسَى تلك الأذرع بالدماء هو الصائد، وهذا ما تمَّ

استشفافه من الأبيات السابقة لهذا البيت.

[الطَّويل]

وشبَّهه قول أبي خراش:

وَرَفَعْتُ سَاقًا لَا يُخَافُ عَثَارَهَا وَطَرَحْتُ عَنِّي بِالْعَزَاءِ ثِيَابِي^(١)

جاء نائب الفاعل كما يظهر اسمًا ظاهرًا وهو " عثارها"، وورد العامل فيه فعلاً مضارعًا مبنياً للمجهول " يُخَافُ". وأما الغرض الذي حذف الفاعل لأجله فهو العلم به وهو ذات الشَّاعر، هذا ما دلَّت عليه الأبيات السابقة.

٢. ضميرًا

ورد نائب الفعل في الديوان ضميرًا على شقين هما: ضمير متَّصل، وضمير مستتر.

أ. ضمير متَّصل

ظهر نائب الفاعل ضميرًا متَّصلًا في أكثر من موضع، ومن شواهد ذلك قول أبي خراش: [الطَّويل]

إِذَا أَجَاوَزُوا عَوَى فِي بَيْتِ جَارِهِمْ إِمَّا حِرَابٌ وَإِمَّا مِثْلَهُ قُتِلُوا^(٢)

جاء نائب الفاعل ضميرًا متَّصلًا " الواو"، ورفع فعل ماضٍ مبني للمجهول. وحذف الفاعل للتَّحقير، فالشَّاعر وهو في معرض حديثه عن بني بكر تحدَّث عن أفعالهم المشينة، فلم يُرد أن يكرِّر اسمهم تحقيرًا واستصغارًا بهم.

[الطَّويل]

ومنه أيضًا قول أسامة بن الحارث:

(١) الديوان، ١٦٨/٢.

(٢) نفسه، ١٦٨/٢. ينظر مثله: ٥٤/٢، و١٤٨/١، و١٩/٢، و٥١/٢، و٧٨/٢، و١٤١/١، و٢٠/٢، و١٣٨/١، و٧٩/٢.

وَشَقُّوا بِمَنْحُوضِ الْقِطَاعِ فُؤَادَهُ لَهُمْ قِتْرَاتٌ قَدْ بُنِينَ مَحَاتِدُ^(١)

وهنا أيضًا جاء نائب الفاعل ضميرًا متّصلًا "النون"، والفاعل فيه ورد فعلًا ماضيًا "بُنِيَ". تمّ حذف الفاعل للجهد به.

ومنه قول أبي كبير: [الكامل]

وَنُضِيتُ مِمَّا تَعْلَمِينَ فَأَصْبَحَتْ نَفْسِي إِلَى إِخْوَانِهَا كَالْمُقَدَّرِ^(٢)

ورد نائب الفاعل ضميرًا متّصلًا "التاء". وحذف الفاعل لغرض الإبهام، فجاء مراد المتكلم عدم تعيين الأمر الذي أودى بحاله إلى ما هو عليه لسبب في نفسه.

ب. ضمير مستتر

ومنه قول أبي ذؤيب: [الكامل]

فَكَأَنَّ سَفُودَيْنِ لَمَّا يُقْتَرَا عَجَلًا لَهُ بِشِوَاءِ شَرْبِ نُوزَعُ^(٣)

ورد نائب الفاعل ضميرًا مستترًا تقديره "هو". وحذف الفاعل لغرض إقامة وزن الشعر، فحذف القصيد على حرف العين، فلو لم يحذف الفاعل لاختلّ الوزن والموسيقا.

ومنه قوله أيضًا: [الكامل]

فَعَدَا يُشْرِقُ مَنَّهُ فَبَدَا لَهُ أَوْلَى سَوَابِقِهَا قَرِيبًا نُوزَعُ^(٤)

جاء نائب الفاعل ضميرًا مستترًا تقديره "هي"، وورد العامل فيه "نُوزَعُ" فعلًا مضارعًا مبنياً للمجهول، ولم يحذف الفاعل عبثًا، وإنما حذف للمحافظة على الوزن الشعري، والرّوي.

(١). الديوان، ٢٠٦/٢. منحوض: المرقق والمحدّد، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة(نحض). قترات: نصال الأهداف، نفسه، مادة(قتر). محاتد: الأصل والطبع، نفسه، مادة(حتد).

(٢). الديوان، ١٠١/٢.

(٣). نفسه، ١٤/١.

(٤). نفسه، ١١/١. سفودين: حديدة ذات شعب معقّفة معروف بشوى به اللحم، ابن منظور، المصدر السابق، مادة(سقد).

بعد النظر إلى المرفوعات في الجملة الفعلية تبين أنّ هذياً استعملت بعض الأفعال المتعدية استعمالاً
اللازمة منها. كما كان لتزاحم بعض الأفعال، وخاصة التي ترتبط بحاسة البصر دور في ممارسة الشاعر،
وصياغة تجربته الانفعالية باللغة، كما ساعدت في انفتاح ذهن الشاعر على ما تدرّه مخيلته من علاقات
مجازية جديدة ومبتكرة.

وقد تعددت أشكال الفاعل في الديوان، فكان منها: الاسم الظاهر، والمصدر المؤول، والضمير. ويُلاحظ
أنّ الشعراء الهذليين حينما نظموا أشعارهم لم يعمدوا كثيراً إلى تقديم الفاعل وتأخيره على سبيل الوجوب،
بل كان في غالبه منظوماً على الجواز.

أما نائب الفاعل فجاء ضميراً متصلاً، واسماً ظاهراً. وتعددت أغراض حذفه ما بين تحقير، وإبهام، وجهل
بالفاعل، وللضرورة الشعرية.

الفصل الثالث: التّوابع المرفوعة في تراكيب الدّيوان

المبحث الأول: النّعت

المبحث الثاني: التّوكيد

المبحث الثالث: العطف

المبحث الرابع: البدل

• الفصل الثالث: التّوابع المرفوعة في ديوان الهذليين

يُعدّ سيبويه أوّل من أشار إلى التّوابع في متن كتابه بقوله: " هذا باب مجرى النّعت على المنعوت، والشّريك على الشّريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك" (١).

حدّ ابن الحاجب التّوابع بقوله: " هي الأسماء التي لا يمسه الإعراب إلّا على سبيل التّبع لغيرها" (٢)، فهو يرى أنّ إعرابها خاضع لمتبوعها، بمعنى أنّ متبوعها هو من يحدّد حالها من حيث الرّفعة والنّصب والجرّ. وقد سار عبّاس حسن على نهج ابن الحاجب في تعريفه فقال: " التّابع الأصيل هو لفظ متأخّر دائماً يتقدّم في نوع الإعراب في لفظ معيّن متقدّم عليه يسمّى المتبوع" (٣). ويفصّل فيه آخر فيقول: " التّوابع جمع تابع، وهو المقتفي لأثر من تقدّمه؛ فلذلك سمّيت توابع؛ لأنّها تقتفي متبوعها في إعرابه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنّيته، وتعريفه، وتكثيره" (٤).

اختلف النّحاة في عددها، فمنهم من يقول إنّها أربعة وهي " النّعت، والتّوكيد، والعطف، والبدل" (٥). ومنهم من يراها واقعة في خمسة وهي " النّعت، والتّوكيد، والبدل، وعطف النّسق، وعطف البيان" (٦). وجماعة منهم يرونها ستّة، وذلك بجعلهم التّأكيد اللفظي باباً قائماً بذاته (٧). وكما يلاحظ أنّ مكنن الخلاف في إدراجهم أنواع العطف، وأنواع التّوكيد في أبواب مستقلة بذاتها.

(١) الكتاب، ٤٢١/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ٤٣٥/١.

(٣) النحو الوافي، ٤٣٤/٣.

(٤) العاتكي، أحمد، الفضّة المضية في شرح الشّذرة الذهبية، ٣٩٧.

(٥) ينظر: حسن، عبّاس، المصدر السابق، ٤٣٤/٣، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الرّجّاجي، ١٤٠/١.

(٦) ينظر: ابن هشام، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، ٢٦٦، وينظر: الأسيوطي، عبد الرّحمن، الفراند الجديدة، ٧١٤.

(٧) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ٢٢١، وينظر: ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ٥٢/٢.

• المبحث الأول: النعت

أولاً_ حدّه

مصطلح النعت هو مصطلحٌ كوفيٌّ، وربّما قاله البصريّون. أمّا مصطلح " الصّفة والوصف " فهو خاصّ بالبصريّين، وربّما أطلق سيبويه والأخفش والمبرّد على التأكيد لفظ " الصّفة"^(١). ويرى ابن يعيش أنّ الصّفة والنعت بمعنى واحد، وذهب بعضهم إلى أنّ النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير، والصّفة تكون بالأفعال نحو؛ ضارب، وخارج...^(٢)، ولهذا يقال "صفات الله وأوصافه، ولا يقال نعوته"^(٣).

حدّ النعت بأنّه " التّابع الموضّح لمتبوعه بدلالته على معنى فيه؛ كالعلم، والكرم، والشّجاعة، أو فيما يتعلّق به، فخرج بقيد الإيضاح النّسق والبدل، وبقيد الدّلالة المذكورة البيان والتّوكيد"^(٤). وعرفه ابن مالك أنّه " التّابع الدّال دون متبع ولا تقدير استقلال على معنى في المتبوع، أو فيما يلبسه؛ نحو: ربّ رجلٍ طويلٍ قصيرٍ ثوبه. وخرج بقوله "دون متبع" الوصف المعطوف، فإنّه تابع دال على معنى في المتبوع، لكنّ تابعيته بوساطة حرف متبع، فلا يسمّى في العرف نعتاً. وخرج بقوله "دون تقدير استقلال" بدل الاشتمال نحو "أعجبي زيد فضله"، فإنّه دال على معنى في المتبوع، ولكنّه مقدّر الاستقلال إذ المعنى "أعجبي فضل زيد". وخرج بقولي "معنى في المتبوع" التّوكيد وعطف البيان"^(٥).

تتفق الحدود السابقة في أنّ النعت هو اسم أو ما في تأويله يدلّ على معنى في متبوعه، ويأتي لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في المعرفة، وغير ذلك من الأغراض التي سيأتي بيانها فيما بعد.

(١) ينظر: الأندلسي، ابو حيّان، التّذييل والتّكميل، ٢٣١/١٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٤٧/٣.

(٣) الصّبيان، حاشية الصّبيان على شرح الأشموني، ٨٨/٣.

(٤) العاتكي، أحمد، الفضّة المضّية في شرح الشّذرة الذهبية، ٣٩٧.

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، ٥٣٧/١-٥٣٨.

• ثانيًا_ أغراض النَّعت

ذكرنا أن النَّعت يجيء لبيان معنى في متبوعه، وقد تعددت هذه المعاني، فمنها:

١. التَّخصيص: وذلك في حال كون المتبوع نكرة.^(١)

٢. التَّوضيح: وذلك إذا كان المتبوع معرفة^(٢).

٣. المدح، والذم^(٣).

٤. التَّرحم، والتَّأكيد^(٤).

٥. التَّعميم والإبهام.^(٥)

ثالثًا_ أنواع النَّعت

ينقسم النَّعت من جهة المعنى إلى نعت حقيقيّ، ونعت سببيّ.

١. النَّعت الحقيقيّ

هو ما أضفى معنى في نفس منعوته الأصليّ، أو فيما هو في منزلته، ويُشترط أن يشتمل على ضمير مستتر يعود على ذلك المنعوت^(١). ويتوجّب تبعيّة هذا النَّعت لمنعوته في التَّعريف والتَّنكير، والإعراب، والإفراد والتَّنثية والجمع والتَّنكير والتَّنثيث^(٢). ويستثنى من المطابقة بعض الألفاظ، منها: الألفاظ المسموعة التي لا مطابقة فيها في الجمع، والألفاظ التي تلازم صيغة واحدة في التَّنكير والتَّنثيث، والمصادر التي تقع نعتًا، ويغلب عليها الإفراد والتَّنكير، وفي حال كون المنعوت اسم جنس جمع يفرّق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة الدّالة على الوحدة، وإذا كان المنعوت معرفًا ب(أل) الجنسيّة، وفي حال كون النَّعت تميّزًا مفردًا

(١) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ٤٣٨/٣.

(٢) ينظر: الأسيوطي، عبد الرحمن، الفراند الجديدة، ٧١٣.

(٣) ينظر: النّادري، محمّد أسعد، نحو اللغة العربيّة، ٨٠٣.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ١٤١/١.

(٥) الأندلسي، أبو حيّان، التَّنذيل والتَّكميل، ٢٣١/١٢.

(٦) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ٤٤١/٣.

(٧) ينظر: ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك، ٥٣/٢.

لأحد الأعداد المركّبة، وإذا كان أفعال التّفضيل مجردًا من الإضافة و (أل)، وإذا كان المنعوت منادى نكرة مقصودة^(١).

ورد النّعت الحقيقيّ في ديوان الهذليّين في ثلاثة أشكال، وهي: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

أ. مفرد

وهو ما ليس بجملة ولا شبه جملة، وقد يجيء اسمًا مشتقًا، أو جامدًا مشبّهًا المشتقّ في المعنى^(٢).

ومن المشتقات التي وردت نعتًا في الديوان :

١. اسم الفاعل: ومنه قول أسامة بن الحارث:

[الطّويل]

فَمَاطَلُهُ طُؤُلُ الْمَصِيفِ وَلَمْ يُصَبِّ
هَوَاهُ مِنْ النَّوَى السَّحَابِ الرَّوَاعِدُ^(٣)

جاء النّعت معرفة لكون منعوته معرفة، فهما كالاسم الواحد وما يجري على الأوّل منهما يجري على

الثّاني. ويظهر أنّ الشّاعر حين أشار إلى السّحاب أراد سحابًا بعينه وهنّ "الرّواعد"^(٤)، وبهذا يتّضح أنّ

النّعت جاء لغرض الإيضاح؛ لإجلاته نوعًا من الإبهام والإجمال الذي احتاج إلى فضل بيان. ولا يغفل ما

أضفته (أل) الجنسيّة من معنى زاد الإيضاح كمالًا؛ وذلك لدلالاتها على الاستغراق في خصائص هذه

السّحب.

ب. اسم المفعول: ومما ورد في الديوان قول ساعدة بن جؤية:

[الطّويل]

(١) ينظر: حسن، عباس، النّحو الوافي، ٤٤٦/٣-٤٥٠.

(٢) ينظر: النّادري، محمد أسعد، نحو اللغة العربيّة، ٨٠٧.

(٣) الديوان، ٢٠٧/٢. الرّواعد: كثيرة الرّعد، ابن منظور، لسان العرب، مادة (رعد).

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٢١/١.

وَكَأَنَّمَا وَاغَاكَ يَوْمَ لَقِيَتَهَا مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ عَاقِدٌ مُتَرَبِّبٌ^(١)

جاء النَّعْتُ في قوله "مُتَرَبِّبٌ" على صيغة اسم المفعول. وكما يُلاحَظُ أَنَّ النَّعْتُ جاء نكرة ليطابق منعوته النكرة "عاقِدٌ"، ويقول ابن يعيش في ذلك: "وجب للنَّعْتُ أن يكون تابعًا للمنعوت من قبل أن النَّعْتُ يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخصَّ منه، فالنَّعْتُ والمنعوت بمنزلة نوع أخصَّ من نوع المنعوت وحده، فالنَّعْتُ والمنعوت بمنزلة إنسان، والمنعوت وحده بمنزلة حيوان، فكما أن إنسانًا أخصَّ من حيوان كذلك النَّعْتُ والمنعوت"^(٢). وأفاد النَّعْتُ تخصيصًا، ولا يخفى ما دلَّت عليه صيغة اسم المفعول من دلالة أسهمت في زيادة التَّخصيص، حيث أبانت عن وقوع الفعل على هذا المنعوت وهو "التَّربُّب".

ج. الصِّفَةُ المشبَّهة: ومما دلَّ عليها في الديوان قول أبي بثنينة: [الوافر]

جَأْبَنَاهُمْ عَلَى الْوَتْرَيْنِ شَدًّا عَلَى أَسْتَاهِهِمْ وَشَلٌّ غَزِيرٌ^(٣)

ورد النَّعْتُ صفة مشبَّهة على وزن "فعليل"، وهو قوله: (غزير). وكما يتبيَّن فقد جاء النَّعْتُ نكرة لمنعوته "وشل". ودلَّ النَّعْتُ على التَّخصيصِ إِلَّا أنَّ المنعوت أخصَّ من النَّعْتِ "وذلك لأنَّ الصِّفَةَ تتمة للموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأمَّا أن تفوقه فلا، فإذا وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف وإن كفى، وإلا أتبعته ما يزيد بيانًا، وأمَّا الوجه الثاني فإنَّ الصِّفَةَ خبر في الحقيقة"^(٤). وقد أسهم ورود النَّعْتِ صفة مشبَّهة في إفادة "نسبة الحدث إلى الموصوف بها دون إفادة معنى الحدث"^(٥).

د. أفعال التَّفضيل: ومما يمثِّله قول أبي قلابة: [الكامل]

(١) الديوان، ١٦٨/١. عاقد: أي لاويًا عنقه، ابن منظور، لسان العرب، مادة (عقد)، متربب: أربب أي لزم المكان، وأقام به، ينظر: نفسه، مادة (ربب).

(٢) شرح المفصل، ٥٥/٣.

(٣) الديوان، ٩٦/٣. الوتران: اسم بلد، السكري، شرح أشعار الهذليين، ٧٢٩/٢، وشل: الماء القليل يتحلَّب من جبل أو صخرة يقطر منه قليلًا قليلاً، لا يتصل قطره، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (وشل).

(٤) ابن يعيش، المصدر السابق، ٥٨/٣.

(٥) عيّد، محمّد، النحو المصقّى، ٦٢٠.

بَزُّ بِهِ أَحْمِي الْمُضَافَ إِذَا دَعَا وَبَدَا لَهُمْ يَوْمٌ ذُنُوبٌ أَحْمَسُ^(١)

جاء النَّعْتُ اسم تفضيل "أحمس" لمنعوته النكرة "ذنوب". وأفاد النَّعْتُ تخصيصًا. ويحسن أن نذكر أنَّ مجيء النَّعْتِ اسم تفضيل لم يضيف معنى المفاضلة، وإنما جاء بمعنى الصِّفَةِ المشبَّهَةِ، وهذا ما دلَّ عليه السِّيَاقُ، فالشَّاعر قصد أنَّ هذا اليوم هو يوم (حَمَس)؛ أي: شديد.

وقد يجيء النَّعْتُ جامدًا مشبَّهًا المشتق كـ "ذا" وغيره من أسماء الإشارة، و "ذي" بمعنى صاحب، والمنسوب^(٢)، و"ذو" الموصولة، والأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة الوصل، ولفظ "أي"، ولفظ "كل"^(٣).

١. (ذو) بمعنى صاحب: ومن شواهد قول صخر الغي: [الوافر]

أُتِيحَ لَهَا أَقْيَدِرُ ذُو حَشِيفٍ إِذَا سَامَتْ عَلَى الْمَلَقَاتِ سَامَا^(٤)

جاء النَّعْتُ اسمًا جامدًا مُشَبَّهًا المشتق "ذو"، وورد منعوته نكرة "أقيدر". وقد أسبغ ورود النَّعْتِ على هذه الهيئة دلالة المصاحبة والملازمة للمنعوت، بمعنى أنَّ المنعوت متَّصف على الدوام بهذه الصِّفَةِ. وجيء بالنَّعْتِ ليدلَّ على الذم.

٢. اسم الإشارة غير المكانية: لم أعر في الديوان على شاهد يدل عليها.

٣. الاسم الموصول: ومما ورد في الديوان قول أبي العيال: [الكامل]

أَفْسَمْتُ لَا تَنْسَى شَبَابَ قَصِيْدَةٍ أَبَدًا فَمَا هَذَا الَّذِي تُنْسِينِي^(٥)

(١). الديوان، ٣٤/٣. بزُّ: السلاح التام، ابن منظور، لسان العرب، مادة (بزز). ذنوب: طويل الذنب لا ينقضي، يعني طول شره، نفسه، مادة (ذنب). أحمس: شديد، نفسه، مادة (حمس).

(٢). ينظر: ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ٥٥/٢.

(٣). ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٦١/٣.

(٤). الديوان، ٦٣/٢. أتيح: قدر، الأقدر: القصير من الرجال، الحشيف: الثوب الخلق، الملقات: الصخرة الملساء، سامت: مرّت ومضت، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (قدر).

(٥). الديوان، ٢٦٢/٢.

جاء النَّعْتُ اسماً موصولاً "الَّذِي"، وجاء منوعته اسم إشارة "هذا". غرض النَّعْتِ هو الإيضاح. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ "الَّذِي" يُجاء بها لوصف المعارف بالجملة^(١)؛ وذلك لأنّ (أل) لا تدخل الجملة، فهي تقوم مقام (أل). وكما تجيء (أل) عهديّة وجنسيّة فكذلك "الَّذِي"^(٢)، وقد أتت في هذا الموضع جنسيّة لتدلّ على الاستغراق في عموم الجنس الذي قصده الشاعر.

٣. لفظ (أي): لم ترد نعتاً في الديوان.

٤. الاسم المنسوب: ومنه قول أبي ذؤيب:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفْمِ الدَّوَا ةِ يَزْبُرُهَا الكَاتِبُ الحَمِيرِيُّ^(٣)

جاء النَّعْتُ اسماً منسوباً "الحميري"، وورد منوعته معرفة "الكاتب". وكما يُلحَظ فقد جاء النَّعْتُ لإفادة الإيضاح. وأسهم مجيء النَّعْتِ اسماً منسوباً في بيان البلد التي ينتسب إليها المنعوت.

٥. المصدر: إنّ وقوعه نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرّد، ويشترط ألا يكون في أوّله ميم زائدة، كمزاد ومسير لا باطراد، ولا بغيره^(٤). ويلتزم فيه الأفراد والتذكير كقولهم "امرأة رضيّ، ورجل رضيّ" يريدون "امرأة ذات رضيّ"، و"رجل ذو رضيّ" على تقدير حذف مضاف^(٥). ويقول ابن يعيش: لا يثنى المصدر ولا يجمع؛ لأنّه لفظ دالٌّ على الكثير والقليل، إلّا إن كثر الوصف به، فعندئذٍ يصير من حيّز الصفات لغلبة الوصف به، فيسوغ تثنيته وجمعه^(٦). وممّا دلّ عليه في الديوان قول قيس بن عيزارة:

[الكامل]

وَاللهِ لَا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ بَقَرٌ بِنَاصِفَةِ الجَوَاءِ رُكُودُ^(٧)

(١) ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ٣٢١/١.

(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني النَّحو، ١٢٤/١.

(٣) الديوان، ٦٤/١. النَّاصِفَةُ: الأرض التي تُنبت الثَّمَامَ وغيره، ابن منظور، لسان العرب، مادة (نصف).

(٤) ينظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ١٠٠/٣.

(٥) ينظر: الأسيوطي، عبد الرحمن، الفران الجديدة، ٧١٦/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل، ٥٠/٣.

(٧) الديوان، ٧٤/٣.

يتبين أنّ النّعت جاء مصدرًا "ركود"، وورد منعوته نكرة "بقر". وقد دلّ النّعت على التّخصيص. ومما لا شكّ فيه أنّ مجيء النّعت على هذه الصّيغة أسبغ المنعوت بدلالة لم تكن لتكون لو جاء بصيغة أخرى، فقد دلّت على اتّصاف المنعوت بالصّفة الدّالة على الحدث غير المقترنة بزمن وهي "ركود".

ب. جملة

وقد يقع النّعت إمّا جملة اسميّة أو فعليّة. ويشترط للنّعت بها ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون خبريّة لا طلبيّة؛ أي محتملة للصدق والكذب.

الثّاني: أن تكون مشتملة على ضمير يعود على الموصوف، إمّا ملفوظ به أو مقدّر.

الثّالث: كون المنعوت نكرة إمّا باللفظ أو المعنى^(١)

ورد النّعت جملة فعليّة في عدد لا بأس به، وفي أكثر من موطن، ولم يقتصر النّعت بها على الفعل المضارع، وإمّا كان الماضي شريكًا معه، ومن شواهد وروده جملة في الدّيون قول ساعدة بن جؤية:

ذُو سُوْرَةٍ يَحْمِي الْمُضَافَ وَيَحْتَمِي مَصِغٌ يَكَادُ إِذَا يُسَاوِرُ يَكَلِّبُ^(٢) [الكامل]

جاء النّعت جملة فعليّة " يحمي المضاف" وورد منعوته نكرة " ذو سورة". والغرض الذي سيق لأجله النّعت هو المدح. أمّا الدّلالة المستقاة من مجيء النّعت جملة فعليّة، فهي إضفاء معنى استمراريّة الصّفات التي يتّسم بها المنعوت.

[الطّويل]

وشبيهه قول أسامة بن الحارث:

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ٢٦٣/٣.
(٢) الدّيون، ١٨٤/١. سورة: نظر شديد، ابن منظور، لسان العرب، مادة (سور). المضاف: المُلجأ المُخْرَج المُثَقَّل بالشرّ، نفسه، مادة (سور). مصع: من يقاتل ويجالد بالسّيف، ينظر: نفسه، مادة (مصع).

يُعَالِجُ بِالْعِطْفَيْنِ شَأْوًا كَأَنَّهُ حَرِيقٌ أَشَاعَتْهُ الْأَبَاءُ حَاصِدٌ^(١)

جاء النَّعْتُ جملة فعلية متصدرة بفعل ماضٍ وهي "أشاعته الإباءة حاصد"، وورد منعوتها نكرة وهو "حريق". وسبق النَّعْتُ لغرض التَّخْصِيسِ. ودلَّ مجيء النَّعْتِ على هذه الصَّوْرَةِ على اقتصار الصِّفَاتِ الَّتِي اتَّصَفَ بِهَا المنعوت على الزَّمنِ الماضي.

• جملة اسمية

جاء النَّعْتُ جملة اسمية على قلة في ديوان الهذليين، ومن شواهد مجيئه جملة اسمية قول أبي ذؤيب:

فَبَدَا لَهُ رَبُّ الْكِلَابِ بِكَفِهِ بِيضٌ رَهَافٌ رِيْشُهُنَّ مُقْرَعٌ^(٢)

في قوله: "بيضٌ رهافٌ ريشهنَّ مقرعٌ" جاء النَّعْتُ جملة اسمية "ريشهنَّ مقرعٌ"، وورد منعوته نكرة "رهاف". جيء بالنَّعْتِ جملة اسمية (مؤول بالنكرة) للدلالة على التَّخْصِيسِ، وساعد ورود النَّعْتِ جملة اسمية على تأكيد فائدة الخبر. وقيل إنَّ الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه في الجملة الاسمية؛ وذلك لأنَّ الوصف بالجملة الاسمية الحاليَّة يتوجَّب اقترانه بالواو على النقيض من الفعلية الَّتِي يُسْتَعْنَى عنها فيها^(٣).

• شبه جملة

يُشْتَرَطُ في شبه الجملة الواقعة نعتاً أن يقع منعوتها نكرة محضة، أو غير محضة، نحو: "هذه ثيابٌ جديدةٌ في المتجر"، أمَّا إن كان منعوته نكرة غير محضة فيجوز إعرابه نعتاً وحالاً^(٤).

ومن شواهد مجيئه شبه جملة قول أبي ذؤيب: [الكامل]

(١) -الديوان، ٢٠٥/٢. العطفين: ناحيتهما، ابن منظور، لسان العرب، مادة(عطف). الشأو: الطلق، نفسه، مادة(شأى). الأباءة: البردية، وقيل: الأجمة، نفسه، مادة(أبي).

(٢) -الديوان، ١٤/١. مقرع: ما رقق من ريشه، ابن منظور، المصدر السابق، مادة(قزع).

(٣) -ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٩٩/٣.

(٤) -ينظر: النادري، محمد أسعد، نحو اللغة العربية، ٨١٠.

فَأَبَدَهُنَّ حُثُوفَهُنَّ فَهَارِبٌ بِذِمَائِهِ أَوْ بَارِكٌ مُتَجَعِّعٌ^(١)

جاء النعت شبه جملة " بزمائه" لمنعوته النكرة " هارب". وقد دلّ النعت على التخصيص.

ب_ النعت السببي: هو "الاسم الظاهر المتأخر عن النعت المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم، ويدلّ على ارتباطه به بنوع من الارتباط، كالنبوة، أو الأخوة، أو الصداقة وغيرها"^(٢). ومما ورد في الديوان قول أبي خراش:

[الوافر]

رِمَاحٌ مِنَ الْخَطِيئِ زُرْقٌ نِصَالُهَا حَدَادٌ أَعَالِيهَا شِدَادُ الْأَسَافِلِ^(٣)

تقدّم النعت على منعوته في كلّ من "زرّق نصالها"، وحداد أعاليها؛ لاشتغال المنعوت على ضمير يعود على النعت.

رابعاً_ قطع النعت

إن تكررت النعوت فلا يخلو أن يكون المنعوت معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة وجب الإتيان^(٤) إلا في موضعين يجوز فيها الإتيان والقطع: أحدهما أن يقدر المنعوت وإن كان مجهولاً تقدير المعلوم تعظيماً له، وكأنّ المخاطب يبني على أنّ الصفة وإن لم ترد تابعة يتبين بها الموصوف؛ لأنها لا تتبين إلا به، نحو: "مررت برجلٍ كبير الأقدام شريف الآباء". والآخر: أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدّمتها صفة متبوعة تقاربها في المعنى، وذلك نحو: "مررت برجلٍ شجاع فارسٍ؛ لأنّ الشجاعة يستدلّ منها على الفروسيّة"^(٥).

[الطويل]

ومن شواهد ذلك قول أميّة بن أبي عائذ:

(١) الديوان، ٩/١. التبييد: التفریق، ابن منظور، لسان العرب، مادة(بدد). متجعجع: تجعجع؛ أي ضرب الرجل الذي يُكثر الكلام، ولا يعمل، والذي يَعد ولا يفعل، نفسه، مادة(جعع).

(٢) عيّاس حسن، النحو الوافي، ٤٣٧/٣.

(٣) الديوان، ١٢٤/٢.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٢٢/١.

(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٥٦/١-١٥٧.

وَيَأْوِي إِلَى نَسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَضِيَعًا مِثْلَ السَّعَالِي (١)

يظهر أنّ المنعوت في قوله "نسوة عطّل" وشعناً مرضيعاً مثل السّعالِي " قد جاء نكرة "نسوة"، وتعدّدت نعوتاته، وبهذه الحالة وجب الإتيان للأول منها "عطّل"، والقطع للبقية منها. فالعامل في "شعناً"، وما تبعها من نعوت فعل تقديره "أذم". وغرض النّعت هو الذّم. يقول سيبويه: "كأنّه حيث قال "إلى نسوة عطّل" صرن عنده ممّا علم أنّهنّ شعثن، ولكنّه ذكر ذلك تشنيعاً لهنّ وتشويهاً، وقال الخليل: كأنّه قال "واذكرهنّ شعناً" ، إلاّ الإتيان أنّ هذا فعل لا يستعمل لتمام التّوضيح إظهاراً والتّعيين ، وإنّ شئت جررت على الصّفة (٢).
"وحقيقة قطع النّعت أن يُعدل عن إتيان النّعت لمنعوته في الإعراب، ويوالي ما يوافقه في اللفظ ، مثل أن يكون المنعوت مرفوعاً فيقطع إلى الرّفيع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر، أو منصوباً فيقطع إلى النّصب بإضمار فعل ناصب، نحو: أعني، أو أذكر، أو أمدح ، إن كان معناه المدح، أو أذم إن كان معناه ذم" (٣). ونلاحظ أنّ الهذليّين لم يحدوا عن قواعد العربيّة. ومن الجدير ذكره أنّ هذا البيت قد جاء برواية أخرى حيث أتبعته النّعوتات جميعها لمتبوعها.

وإذا أريد عطف النّعوت فينعت بالواو، ولا يجوز أن يعدل عنها إلى الفاء، إلاّ على أن تكون النّعوت مشتقّة من أحداث واقعة بعضها إثر بعض (٤).

خامساً_حذف المنعوت

يكون حذف المنعوت في الشّعر أظهر منه في النثر؛ لأنّ القياس يكاد يحظره. وذلك أنّ الصّفة في الكلام على ضربين: إمّا (للتّخليس والتّخصيص)، وإمّا للمدح والتّثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب

(١) الديوان، ١٨٤/٢. عطّل: لم يكن عليها حلّي، ولم تلبس الزّينة، وخلا جيدها من القلائد، ابن منظور، لسان العرب، مادة(عطّل). السّعالِي: الأنتى من الغليان، نفسه، مادة(سعل).

(٢) الكتاب، ٦٦/١.

(٣) ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك، ٥٩/٢.

(٤) ينظر: الأندلسي، أبو حيّان، التّذييل والتّكميل، ٢٩٢/١٢.

والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار، وهذا يعني أن حذفه غير لائق، فضلاً عمّا يضيفه ذلك من الإلباس وضدّ البيان.^(١)

ولا يجوز حذف الصّفة إلّا إن دلّت الحال عليها، وكانت متمكّنة غير مُلبسة في بابها، نحو قولك: "مررت بظريف، ومررت بعامل" وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل، أمّا إن كانت الصّفة غير جارية على الفعل نحو: "مررت برجل أيّ رجل"، فإنّه يمنع حذف الموصوف ونيابة الصّفة مقامه^(٢). وإن كان النّعت جملة لم يجر حذفه، وإقامة الصّفة مقامه، إلّا إن كان بعضاً لمذكور قبله منفيّ مجرور ب"من"، أو ب"في"^(٣).

ومن شواهد قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

عَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قِضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُّ^(٤)

يُلحظ في البيت أنّه قد تمّ حذف المنعوت "درعان"، وأقام النّعت "مسرودتان" مقامه، وقد حذف المنعوت أيضاً "الدروع"، وقام النّعت "السوابغ" مقامه. وكما يتبيّن أنّ الحذف سائغٌ للعلم به، ودلالة الحال عليه. يتّضح استعمال الشعراء الهذليّين للنّعت بصورة كبيرة في أشعارهم، ولعلّ ذلك يعود إلى طبيعة حياة الهذليّ التي أجبرته على التّقلّ والتّرحال، فما كان من قرائحهم إلّا أن تجود بما لديها تعبيراً عمّا شاهدته من مشاهد الطّبيعة الخلّابة، وعمّا كابدوه من صنوف التعب والمشقّة أثناء ترحالهم.

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٦٦/٢.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٠٥٩/٣.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة الألفاظ، ٥٤٦/١.

(٤) الديوان، ١٩/١. مسرودتان: السرد: الخرز في الأديم، ابن منظور، لسان العرب، مادة (سرد). صنع: الرّجل الحاذق في العمل، ينظر: نفسه، مادة (صنع).

المبحث الثاني: التوكيد

أولاً_ حدّ التوكيد

ثانياً_ أنواع التوكيد

ثالثاً_ أغراض التوكيد

أولاً_ حدّ التوكيد

التأكيد والتوكيد لغتان، إلا أننا أميل في الاستعمال إلى ما ورد في محكم التنزيل حيث قال تعالى "بَعْدَ تَوَكُّدِهَا"^(١)(٢). والتوكيد ذو معنيين: لغويّ وصناعي. فمعناه في اللغة " وَكَدَّ العَقْدَ والعَهْدَ: أوثقه، والهمز فيه لغة: يُقال أوكدته، وأكدته إيكادًا ، وبالواو أفصح، أي؛ سدّته، وتوكّد الأمر، وتأكّد بمعنّى. قال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء"^(٣). أمّا معناه الصّناعي فهو "تمكين المعنى في النفس بذكر لفظه ثانيًا، أو مثله دلالة عليه"^(٤).

وقال الرّضيّ هو " تابع يقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشّمول، وأوضح معنى التّقرير بأن يكون مفهوم التّأكيد (ومؤداه) ثابتًا في المتبوع، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحًا"^(٥). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ سيبويه يطلق على التوكيد اسم " التّخصيص والصّفة"، كما يسمّيه بدلًا وتكريرًا^(٦).

ويتّضح أنّ المعنى اللّغويّ للتوكيد يعني الإوثاق والإحكام. أمّا المعنى الاصطلاحيّ فهو تابع يمكّن المعنى في متبوعه بدلالته على النسبة أو الشّمول.

ثانيًا_ أنواع التوكيد

يجيء التوكيد في نوعين: معنويّ، ولفظيّ.

١. التوكيد المعنويّ (غير الصّريح): هو التّابع الذي يرفع إرادة الخصوص في المتبوع، أو توهم الإضافة إليه^(٧). وينحصر هذا التوكيد في ألفاظ مخصوصة وهي: "نفس، وعين، وكلا، وكلتا، وعمامة،

(١) النحل، ٩١/١٦.

(٢) ينظر: نهر هادي، شرح اللّمة البدرية، ٢٨٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وكد).

(٤) ابن الخباز، توجيه اللّمع، ٢٦٦-٢٦٧.

(٥) شرح الرّضيّ على الكافية، ١٠٤٩/١.

(٦) ينظر: القوزي، المصطلح النّحويّ، ١٤٠.

(٧) ينظر: السّلسلي، شفاء العليل في إيضاح السّهيل، ٨١٧.

وأجمع^(١)، وأكّع، وأبصع، وأبتع^(٢).

أ.نفس وعين

يُراد "بالنفس والعين حقيقة الشيء ذاته"^(٣)، ويؤكد بهما حينما يُراد إزالة التوهم عن المخاطب أن يكون المسند إليه الحكم، وقد أسند إليه على سبيل المجاز، وحصل مع غيره حقيقة^(٤). ولم يرد التوكيد بالنفس والعين في ديوان الهذليين.

ب.كلا وكتا

تستعملان لرفع توهم عدم إرادة عموم الاثنتين والاثنتين^(٥). ويجوز أن يؤكد المثنى بالنفس والعين، ويرى البصريون أنه لا يؤكد بغير تلك الألفاظ الأربعة، على النقيض من الكوفيّين الذين يجيزون ذلك فيقولون: "جاء الجيشان أجمعان"، وجاءت القبيلتان جمعاً وان "استغناء ب "كلا" و "كتا" عنهما^(٦). ومن الجدير ذكره أنّ "كلاهما" و "كتاهما" مختلف فيها، فيرى سيبويه والمحققون أنّهما مفردتان دالتان على التثنية وليستا بمثنيتين، ودليله قوله تعالى: "كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"^(٧)، فيلاحظ إفراد الخبر " آتت " إذ لو كان مثنى لقال "آتتا"، كما أنّهما لو لم تكونا مفردتين لما أضيفتا إلى ضمير الاثنتين، فمن غير المعقول إضافة الشيء إلى نفسه^(٨). ومن شواهد ورودهما في الديوان قول ساعدة بن جؤية:

[الطويل]

وَجَاءَ خَلِيلَاهُ إِلَيْهَا كِلَاهُمَا يَفِيضُ دُمُوعًا غَزْبُهُنَّ سَجُومًا^(٩)

(١) الخضرى، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، ٦١٠-٦١١.

(٢) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ١٦٥.

(٣) نهر هادي، شرح اللمحة البدرية، ٢٨٨.

(٤) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٤٧.

(٥) ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ٢٧١.

(٦) ينظر: الخضرى، المصدر السابق، ٦١٣.

(٧) الكهف ٣٣/١٨.

(٨) ينظر: ابن بابشاذ، المقدمة المحسبة، ٤١١.

(٩) الديوان، ٢٣٢/١.

في قوله: " جاء خليلاه إليها كلاهما"، جاءت " كلاهما" توكيداً للمتبوع "خليلاه". وقد دلّ التوكيد على اقتصار المجيء على خليليه، وعدم شمول غيرهما. ولم أقف على التوكيد ب "كلاهما" في الديوان.

ج. كلّ

" تفيد التعميم الحقيقي المناسب لمدلولة المقصود، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل"^(١). يُؤكّد بها كلّ ذي أجزاء يصحّ افتراقها حسّاً أو حكماً، نحو " أكرمتُ القومَ كلّهم"، و" اشتريتُ العبدَ كلّهُ" بخلاف " جاء زيدٌ كلّهُ"^(٢). ولم ترد "كلّ" توكيداً معنوياً مرفوعاً في الديوان، في حين نراها قد أتت توكيداً معنوياً منصوباً ومجروراً.

د. جميع وعامة، وملحقاتهما

ويؤكّد بها لتقرير "شمول النسبة"^(٣). ولم يجئ في الديوان ما يدلّ عليها. ولا بدّ من الإشارة إلى ورود مفردة " يتبصّع" في شعر أبي ذؤيب بمعنى السيلان والانفجار، ولكنها لم تأت توكيداً.

٢. التوكيد اللفظي (الصريح)

وهو ضربٌ يعاد فيه لفظ الاسم بعينه^(٤). ويرى الرّضّي أنّ هناك ضرباً آخر لهذا التوكيد وهو تقوية بموازنة مع اتّفاق اللفظين في الحرف الأخير ويسمّيه اتّباعاً، وهو على ثلاثة أضرب:

الصّرب الأوّل: أن يكون للفظ الثّاني معنى ظاهر نحو؛ هنيئاً مريئاً، وهو سرّ برّ، وقد لا يحمل اللفظ الثّاني أيّ معنى، بل ضمّ إلى الأوّل لتزيين الكلام لفظاً أو تقويته معنى. والصّرب الثّاني أن لا يكون له حال

(١) المخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ٢٠٦.

(٢) ينظر: الرّضّي، شرح الرّضّي على الكافية، ١٠٦٥/١.

(٣) نفسه، ١٠٥٦/١.

(٤) ينظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، ١٩/٢.

الإفراد معنى، نحو قولك: " حسنٌ وبسنٌ وقسنٌ، وتتطوي أكتعون وأبصعون وأبتعون تحت بابها. أمّا الصّرب الثالث فيكون له معنى متكلّف غير ظاهر، نحو: حنيبث من نبثت الشّر أي؛ استخرجته، ويتّضح ذلك في ألفاظ التّوكيد حينما يكون المؤكّد مشتقّاً، نحو كتيع أي؛ تام، ومن تبصّع العرق أي؛ سال، ومن البتع وهو طول العنق مع شدّة مغزره^(١).

ويكون التّوكيد اللفظي في الاسم والفعل والحرف والجملة. ولم تجد الباحثة شواهد تدلّ على التّوكيد بالجملة إلا ما كان فيها الفعل المضارع مجزوماً أو فعلاً ماضياً، وهذا ما يقع خارج نطاق الدّراسة.

أ. توكيد الاسم

ومن شواهد وروده في الديوان قول معقل بن خويلد:

[المتقارب]

عُدَيْرَ ابْنِ حَيَّةٍ إِذْ خَانَنِي لَيَقْتُلْنِي عَجَبٌ عَاجِبٌ^(٢)

في قوله: " عجب عجب " جاءت " عجب " توكيداً لفظياً للفظ " عجب ". وغرض توكيد الاسم بالصفة هو الاستوحاش من إعادتها ثانية؛ لأنّ فيها تكراراً للحروف ذاتها، فغيروا منها حرفاً ثمّ أتبعوها الأولى كقولهم: عطشان عطشان، وغيرها الكثير^(٣).

ب. توكيد الفعل

ومما ورد في الديوان قول أبي جندب:

[الرجز]

إِنِّي امْرُؤٌ أَنِكِي عَلَى جَارِيَةٍ أَنِكِي عَلَى الكَعْبِي وَالكَغْبِيَّةِ

يظهر في البيت تكرار الفعل المضارع في قوله " أبكي " و " أبكي ". لجأ الشاعر إلى التّكرار ليدفع " ضرر غلة السّامع ، أو عدم الإصغاء "^(٤)؛ ولأنّ الموطن يتطلّب التّكرار. كما ساعد تكرار حرف الكاف في "

(١) ينظر: شرح الرّضوي على الكافية، ١/١٠٦٠-١٠٦١.

(٢) الديوان، ٣/٦٩.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) السّامري، معاني النّحو، ٤/١٥٢.

أبكي" الذي يوحي بالقوّة والحرارة على زيادة تأكيد المعنى الذي توخّاه الشّاعر.

ثالثاً_ أغراض التّوكيد

لكل لفظ من ألفاظ التّوكيد معنى يؤدّيه، ويمكننا حصر تلك المعاني في عدّة نقاط أهمّها:

١. "دفع غفلة السّامع عنه، أو دفع الظّن بأنّ السّامع ظنّ به الغلط"^(١).

٢. أن يدفع المتكلّم عن نفسه ظن السّامع به تجوّزاً ، ومنه نسبة الفعل إلى الشّيء مجازاً وأنت تقصد

المبالغة، كقولك: "فُتِلَ زيدٌ" وأنت تريد "ضُربَ ضرباً شديداً"^(٢).

ويلاحظ عدم نزوع الشّعراء الهدليين إلى استخدام التّوكيد بشقيّه (اللفظيّ والمعنويّ) في أشعارهم بكثرة.

(١)المخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ٢٤٣.

(٢) ينظر: الرّضوي، شرح الرّضويّ على الكافية، ١٠٥٠/١. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٠/٣-٤١.

المبحث الثالث: العطف

أولاً_ أقسام العطف

ثانياً_ حروف العطف ودلالاتها

إنّ ما يميّز النّص اللّغويّ هو تناسق بنيته الشكليّة، وهذا التّناسق يأتي بتداخل الكلمات بعضها ببعض
مكوّنة جملاً، وبتلاحم هذه الجمل ينشأ نسيج لغويّ محكوم بقوانين، وفي غياب أحد هذه القوانين التي تُحكّم
بناء هذا النّسيج، فإنّه يغدو مجرد كلمات مترصّة لا تضي أيّ دلالة. ولا شك أنّ تناسق البنية الشكليّة
ينعكس تلقائيّاً على المحتوى الدلالي، والعطف باعتباره رابطة شكليّة، فهو يسهم في تضافر أجزائه،
وإعطائها تماسكاً دلاليّاً.

والعطف كما يُعلم ينقسم إلى قسمين: عطف البيان، وعطف النّسق.

١. عطف البيان

قال ابن كيسان: إنّ الكوفيّين يسمّونه " التّرجمة"^(١)، وأمّا سيبويه فنعجب من عدم تسميته إياه باسمه
أو باسم خاصّ به، فقد قال في بداية حديثه عنه: " هذا باب ما أُشرك بين الاسمين في الحرف الجار،
فجريا عليه كما أُشرك بينهما في النّعت ، فجريا على المنعوت"^(٢). ويُفهم من كلام سيبويه أنّه يميل إلى
تسميته بـ " الشركة".

حدّ عطف البيان بأنّه: " هو تابع موضح أو مخصّص جامد غير مؤوّل"^(٣). وتوسّع ابن مالك فيه فقال: "
هو التّابع الجاري مجرى النّعت في ظهور المتبوع، وفي التّوضيح والتّخصيص، جامداً أو بمنزله، ويوافق
المتبوع في الأفراد وضديّه، وفي التّذكير والتّأنيث، وفي التّعريف والتّكثير، خلافاً لمن التزم تعريفهما، ولمن
أجاز تخالفهما، ولا يمتنع كونه أخصّ من المتبوع على الأصح"^(٤).

ويقاربهم آخر بأنّه: " اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيّان، التّذييل والتّكميل، ٣٢٨/١٢.

(٢) الكتاب، ١/ ٤٣٧.

(٣) ابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ٢٧٨.

(٤) شرح التّسهيل، ٣/ ٣٢٥.

من الغربية إذا ترجمت بها^(١). أمّا محمّد عيد فيرى أنّه: " التّابع الجامد الذي يكشف قصد المتكلم من المتبوع ببيانه وشرحه"^(٢).

وخلاصة القول: إنّهُ تابع يوافق متبوعه في الإفراد وضديّه، وفي التّذكير والتّأنيث، وفي التّعريف والتّكثير، وغايته زيادة بيان متبوعه وتخصيصه.

سُمّي عطف البيان بهذا الاسم؛ " لأنّه تكرر الأوّل لزيادة بيان، فكأنّك رددته على نفسه، بخلاف النّعت والتّوكيد والبدل. وقيل إنّما سُمّي بذلك؛ لأنّ أصله العطف، فإذا قلت: "جاء أخوك زيد"، فالأصل "جاء أخوك، وهو زيد، فحذفت حرف العطف، والضّمير، وأقمت زيداً مقام ذلك، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظّاهرة"^(٣).

يزعم الشّيخ أبو علي السّلوبيّين أنّ البصريّين يوجبون تعريف التّابع والمتبوع، ويرى ابن مالك أنّ الحاجة إلى النّكرة في عطف البيان أشدّ من الحاجة إلى المعرفة؛ لأنّ النّكرة هي التي تحتاج إلى فضل بيان وإيضاح، على التّقيض من المعرفة. أمّا الكوفيّون والفراء والزّمخشريّ، وأبو علي الفارسيّ، فيجوزون مجيء كلّ من التّابع والمتبوع نكرة^(٤).

ورد عطف البيان في ديوان الهذليّين على قلّة، ومن شواهد وروده قول أميّة بن أبي عائذ: [الكامل]

فَدَ كُنْتُ خَرَجًا وَوَجًا صَيْرَفًا لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لِحَاصٍ^(٥)

في قوله: "لم تلتحصني حيص بيص لِحاصٍ" وردت (لِحاصٍ) معدولة عن مُلتحصّة؛ أي منشيّة، وموضعها رفع فاعل (تلتحصني)، وبُنيّت لمشابهتها نزال، وقيل (حيص بيص) فاعل (تلتحصني) و

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧١/٣.

(٢) النحو المصقّى، ٥٩٩.

(٣) الأندلسي، أبو حيان، التّذييل والتّكميل، ٣٢٧/١٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح السّسهيل، ٣٢٦/٣.

(٥) الديوان، ١٩٢/٢.

(لحاص) جارية عليه إمّا بدلًا، أو عطف بيان^(١).

٢. عطف النسق

النسق (لغة): "ما كان على طريقة نظام واحد، عامًّا في الأشياء. والنحويون يسمّون حروف العطف حروف النسق؛ لأنّ الشّيء إذا عطف عليه شيئًا بعده جرى مجرى واحدًا"^(٢).

أمّا اصطلاحًا فهو : تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف^(٣). ويحدّه آخر فيقول إنّه: "تالٍ بحرف مُتبع"^(٤). ويغيّرهم آخر بقوله: إنّه مصطلحٌ نحويٌّ مكوّن من كلمتين (عطف ونسق)، وعنّي بالعطف العودة إلى الشّيء للنظر في شأنه. أمّا النسق فيقصد به نظم المعطوف مع المعطوف عليه في نظام واحد من حيث الإعراب والمعنى^(٥). ويُجمَع النّحاة على أنّه تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف.

تجيء حروف العطف في قسمين: القسم الأوّل ما يُوجب إشراك التّابع في المتبوع لفظًا ومعنى مطلقًا، وتنضوي تحتها الأحرف الآتية: الواو، والفاء، وثمّ، وحتّى، وإمّا مُقيّدًا، وتتنحصر في : (أو)، و(أم). والقسم الثّاني: ما يُوجب إشراك التّابع في المتبوع لفظًا لا معنىً، وهو (لا)، و(بل)، و(لكن)^(٦).

آثرت الباحثة أن تتناول القسم الأوّل بالشرح والتفصيل نظرًا لشيوعه، وكثرة استخدامه في الدّيون على النّقيض من القسم الثّاني.

أ. الواو

هي أمّ بابها؛ لأنّها بمطلق الجمع، ولا تُوجب التّرتيب، ولا تمنعه، ويأتي الاسم المعطوف بها لاحقًا لتابعه

(١). الموصلي، الانتخاب لكشف الأبيات المشكّلة الإعراب، ٤٩/١.

(٢). ابن منظور، لسان العرب، مادة (نَسَقَ).

(٣). ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ٣٠١/٣.

(٤). الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ١٤٠/٣.

(٥). ينظر: عيد، محمّد، النّحو المصّفى، ٦٠٨.

(٦). ينظر: ابن مالك، المصدر السابق، ٣٠٢/٣.

لتابعه، ومتأخرًا في الحكم المنسوب إليهما، وهو الأكثر، وقد يكون سابقًا له في الحكم، وهو الأقل^(١). ومما يؤكد عدم دلالتها على الترتيب قول سيبويه: "مررت بزید وعمرو"، فيجوز أن تكون قد مررت بزید أولاً، ويجوز عمرو، ويجوز أن تكون قد مررت بهما في حالة واحدة^(٢). ويرى ثعلب وابن درستويه أنها تأتي للترتيب مطلقًا سواء أكانت عاطفة في المفردات، أم في الجمل^(٣). وترى الباحثة أنها تفيد ترتيبًا، وقد ظهر في غير موطن في القرآن الكريم.

ومن شواهد ورودها في الديوان قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

فَلَنْ بِهَمِّ فَجَعِ الزَّمَانُ وَرَيْبُهُ إِنِّي بِأَهْلِ مَوَدَّتِي لَمُفَجِّعٌ^(٤)

في قوله: "فجع الزمان وريبه" عطف المفرد "ريبه" على مفرد "الزمان". ويدل العطف على الجمع. وقيل: إنه إذا عطف مفرد على مفرد، فإما أن تكون الواو جامعة مشتركة، وجامعة غير مشتركة، والأولى هي الأكثر كقولك: "قام زيد وعمرو"؛ لأنك إذا قلت: "قام زيد، وقام عمرو" جاز، وبذلك تكون الواو قد شرت في إسناد الفعل إليهما. ومثال الثاني كقولك: "اختصم زيد وعمرو"، فالواو جامعة غير مشتركة؛ لأنها لم تشرك الفعل في إسناده إلى كل واحد منهما بمفرده^(٥).

[الكامل]

ومنه قوله:

يَنْهَشْنُهُ وَيَذْبُهَنَّ وَيَحْتَمِي عَبْلُ الشَّوَى بِالطَّرْتَيْنِ مُوَلِّعٌ^(٦)

في قوله: "ينهشنه، ويذبهن، ويحتمي" عطف الواو هذه الأفعال بعضها على بعض (عطف جملة على جملة)، وأفادت معنى تجدد الأفعال في المخبر عنه، وزادت معنى الجمع في "الواو" قوة وظهورًا، وكان الأمر حينئذ صريحًا، فتكون قد أوجبت قيام المخبر عنه بالفعلين معًا، وأضافت معنى الاشتباك والاقتران

(١) ينظر: العاتكي، أحمد، الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، ٤٢٦.

(٢) ينظر: الكتاب، ٤٣٨/١.

(٣) ينظر: العاللي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ٦٧.

(٤) الديوان، ٤/١. ينظر مثله ٢٣/١، ٢٩/١، ٤٥/١، ٤٧/١، ٧٤/١، ٥١/١.

(٥) ينظر: العاللي، المصدر السابق، ٥٧.

(٦) الديوان، ١٢/١. ينظر مثله: ٦٧/١، ٥٧/١، ٣٨/١، ٣٦/١، ٣٥/١، ٥٤/١.

حتى لا يُتصوّر تقدير إفراد في أحدهما عن الآخر. ولو عَطَفَت الأفعال على بعضها بغير الواو، فقلت:

"ينهشنه، يذبّهنّ، يحتمي" لفهم أنّ قولك: "يحتمي" رجوعًا وإبطالًا للأفعال السابقة له^(١).

[الطّويل]

وشبيهه قوله:

سَبَقَتْ إِذَا مَا الشَّمْسُ كَانَتْ كَانَتْهَا
صَلَاةٌ طِيبٌ لِيَطْهَأَ وَاصْفَرَّاهَا^(٢)

في قوله: "ليطها واصفرارها" عطفت الواو لفظة "الاصفرار" على مرادفها "ليطها". وإنّما جاز عطف الشّيء على مرادفه؛ لزيادة فائدة في اللفظ الثّاني (الاصفرار) ليست في اللفظ الأوّل (ليطها). وأفاد عطف الشّيء على مرادفه التّوكيد^(٣).

[الطّويل]

ومنه قول أبي خراش:

فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَا نَجَاءَ وَصَمَّهُ
إِلَى الْمَوْتِ لِيَصُبَّ حَافِظٌ وَقَفِيلٌ^(٤)

في قوله: "ليصّب حافظٌ وقفيلٌ" عطفت الواو الصّفات بعضها على بعض (حافظٌ، وقفيلٌ). ويمكن استشفاف الدّلالة من العطف السّالف الذّكر أعلاه بأنّها جاءت لبيان حال المنعوت في كلّ واحدة منها^(٥).

[الكامل]

ومنه قول أبي العيال الهذليّ:

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَخَلَّى وَانْقَضَى
وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ
شَعْبَانَ قَدَرْنَا لَوْفِقِ رَجِيلِهِمْ
سَبْعًا يُعَدُّ لَهَا الْوَفَاءُ فَتَكْمَلُ^(٦)

(١) ينظر: الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ٢٢٦.

(٢) الديوان، ٣٢/١. ينظر مثله: ٥٢/١. ليطها: لونها، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ليط).

(٣) ينظر: السامرائيّ، معاني النّحو، ٢٣٠/٣.

(٤) الديوان، ١٢١/٢. وينظر مثله: ١٦٦/٢. لصب: ألّصب: شق في الجبل، أضيق من اللهب، وأوسع من الشعب، ابن منظور، المصدر السّابق، مادة (لصب). قفيل: القفول: اليبوس، ابن منظور، نفسه، مادة (قفل).

(٥) ينظر: السامرائيّ، المصدر السّابق، ٢٢٥/٣.

(٦) الديوان، ٢٥٤/٢.

يُلحظ عطف الشّاعر للفظة "جماديان" على لفظة " رجب"، ومن هذا يتّضح عطف المقدم على المؤخر،
 ف شهر رجب يلي جمادى الأولى والآخرة زمنياً. ولعلّ سبب التّقديم هو العناية والاهتمام بشهر رجب،
 فأهميته تفوق أهمية الشّهرين اللّذين تمّ ذكرهما. ولا يخفى ما يكتنف هذا الشّهر الكريم من فضائل وميزات.

ومثله قول عبد مناف بن ربح الهذليّ:

[الطّويل]

تَعَاوَرَتْمَا نَوْبَ الْعُقُوقِ كِلَاكُمَا أَبٌ غَيْرُ بَرٍّ وَابْنُهُمُ غَيْرُ وَاَصِلٍ^(١)

يُلمح من البيت عطف الخاص وهو " ابنم غير واصل" على العام " أب غير برّ". والدّلالة المستفادة من
 العطف هي العناية والاهتمام، فالأب أصل لابنه، وله الأولوية في الوجود.

وقد تأتي الواو زائدة، ومنه قول أبي العيال الهذليّ:

[الكامل]

فَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي^(٢)

وردت الواو زائدة في قوله: " وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي"، والقرينة الدّالة على الزيادة هي مجيء حرف
 العطف الفاء " فإذا" مسبوقةً بها، وإذا تتبّعنا معنى كلا الحرفين وجدنا أنّه لا يستقيم ومعنى البيت. وقد قال
 بزيادة " الواو" جماعة من النّحويّين المتقدّمين كأبي الحسن الأخفش وغيره^(٣). ويُجاء بالواو زائدة للدّلالة
 على التّأكيد والاهتمام^(٤).

أ. أو

وتأتي بعد الطّلب، فتفيد تخييراً أو إباحة^(٥)، وقد لا تأتي بعد الطّلب، فتفيد معاني أخرى، نحو: الشّك،
 والإبهام، والتّخيير، والإباحة، والتّقسيم، والجمع المطلق، وتأتي للإضراب بمعنى بل، وبمعنى "إلا" في

(١) الديوان، ٤٥/٢.

(٢) نفسه، ٢٦٠/٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٥/٨.

(٤) ينظر: السّامرائي، معاني النّحو، ٢٢٤/٣.

(٥) ينظر: المالقي، الجنى الذاني في حروف المعاني، ٢١٠.

الاستثناء، والتّقریب، والشّرطيّة، وبمعنى " إلى"، فينتصب المضارع بعدها ب "أن" المضمرة^(١).

ومن شواهد ورودها في الدّیوان قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

فَأَبْدَهُنَّ حُتُوفَهُنَّ فَهَارِبٌ بِذِمَائِهِ أَوْ بَارِكٌ مُتَجَعِّعٌ^(٢)

في قوله: " فهاربٌ بِذِمَائِهِ أَوْ بَارِكٌ مُتَجَعِّعٌ" جاءت "أو" عاطفة لمفرد على مفرد " فهارب بِذِمَائِهِ، و بارك متجعجع". ودلت " أو " على التّقسيم.

ومنه قوله:

[الوافر]

وَأَرَى الْعَدُوَّ يُحِبُّكُمْ فَأَحِبُّهُ إِنْ كَانَ يُنْسَبُ مِنْكَ أَوْ يَنْتَسِبُ^(٣)

في قوله " يُنْسَبُ مِنْكَ أَوْ يَنْتَسِبُ يُلاحظ مجيء "أو" عاطفة لجملتين فعليّتين. وأفادت الواو معنى الجمع المطلق.

ومنه قوله أيضًا:

[الوافر]

فَقَالَ لَهُ: أَرَى طَيْرًا ثِقَالًا تُبَشِّرُ بِالْغَنِيمَةِ أَوْ تُخِيفُ^(٤)

يُتضح من الشّاهد مجيء "أو" عاطفة لجملتين فعليّتين " تبشّر، وتُخيف". وجاءت "أو" لتسبغ معنى الشّك".

ج. الفاء

(١) ينظر: ابن هشام، *معني اللّيب عن كتب الأعراب*، ٨٧-٩٤. وينظر: سيبويه، *الكتاب*، ١٧٥/٣، وابن مالك، *شرح الشّهيل*، ٣/٣٦٢-٣٦٥، والمبرد، *المقتضب*، ٣/٣٠١.

(٢) *الديوان*، ٩/١.

(٣) نفسه، ٦٤/١. وينظر مثله ١٠٠/٣ و ١٠٤/٣.

(٤) نفسه، ١٠٢/١. ينظر مثله: ١٢٦/١، و ١٤٥/٢، و ٨٥/٣.

" تُوجِبُ أَنْ التَّانِي بعد الأَوَّلِ، وَأَنَّ الأَمْرَ بينهما قَرِيبٌ، نحو قولك: رأيتُ زَيْدًا فَعَمْرًا"^(١). وتَقْيِدُ التَّرْتِيبِ، وذلك يَكُونُ المَعْطُوفُ بها لَاحِقًا لما قَبْلَها، وقد لا تَقْيِدُ ذلك، بل تَكُونُ لَعَطْفِ مَفْصَلٍ على مَجْمَلٍ، وهو ما يُسَمَّى (التَّرْتِيبُ الذِّكْرِيّ). وتَأْتِي أيضًا لِإِفَادَةِ التَّعْقِيبِ، ومعناه وَقُوعُ المَعْطُوفِ بعد المَعْطُوفِ عليه بغير مَهْلَةٍ، أو بِمَدَّةٍ قَرِيبَةٍ^(٢). أما المَعْنَى الأَخِيرُ الَّذِي تَأْتِي لِإِفَادَتِهِ فهو السَّبَبِيَّةُ، وذلك غَالِبٌ في عَطْفِ الجَمَلِ والصِّفَاتِ^(٣). ويرى الفَرَّاءُ أَنَّها لا تَقْيِدُ التَّرْتِيبَ^(٤).

ومِمَّا دَلَّ عَلَيْهَا فِي الذِّيَّانِ قولُ أَبِي ذُؤَيْبٍ:

[الكامل]

فَلَبِثْنَا حِينًا يَعْتَلِجُنَ بِرَوْضَةٍ فَنَجِدُ حِينًا فِي العِلاجِ وَيَشْمَعُ^(٥)

في قولهِ: " فَنَجِدُ حِينًا" يَظْهَرُ أَنَّ الفاءَ في " يَجِدُ" عَطَفَتِ الجُمْلَةَ الَّتِي اتَّصَلَتْ بِها على جُمْلَةِ " يَعْتَلِجُنَ بِرَوْضَةٍ"، وَأَفَادَتِ التَّرْتِيبَ والتَّعْقِيبَ.

ومنه قولُ ساعِدَةَ بنِ العِجْلانِ:

[الكامل]

تَغْدُو فَتُطْعِمُ نَاهِضًا فِي عُنْبِهَا صُبْحًا وَيُورِّقُهَا إِذَا لَمْ يَشْبَعِ^(٦)

في قولهِ: " تَغْدُو فَتُطْعِمُ" جَاءَتِ الفاءُ لَعَطْفِ الجُمْلَةَ الفَعْلِيَّةِ "تُطْعِمُ" على الجُمْلَةَ الفَعْلِيَّةِ "تَغْدُو". وقد دَلَّتِ الفاءُ العاطِفةُ على السَّبَبِيَّةِ؛ فَالجُمْلَةُ المَعْطُوفَةُ جَاءَتِ سَبَبًا للجُمْلَةَ الَّتِي سَبَقَتْها.

وتَأْتِي الفاءُ زائِدةً، ومنه قولُ أَبِي كَبِيرٍ:

[الكامل]

(١) المَبْرَدُ، المَقْتَضِبُ، ١/٤٨.

(٢) يَنْظُرُ: سَلْمَانُ، عَلِي جاسِمٌ، موسوعة معاني الحروف العربية، ١٣٨. ويَنْظُرُ: الهَرَوِيُّ، الأزهريَّةُ في علم الحروف، ٢٤١.

(٣) يَنْظُرُ: ابنُ هِشامٍ، معاني اللَّيِّبِ عن كُتُبِ الأَعْرَابِ، ٢١٥.

(٤) يَنْظُرُ: معاني القرآن، ١/٣٧١.

(٥) الذِّيَّانُ، ٥/١. ويَنْظُرُ مثله: ٤٥/١، و ٣/١، ٨١/٦٣، ٢/١٣٢. يَعْتَلِجُنُ: يُعَاضُ بعضها بعضًا، ويرامح بعضها بعضًا من النَّشَاطِ، السَّكْرِيُّ، شرح أشعار الهذليين، ١/١٤. يَشْمَعُ: أي يَلْعَبُ لا يُجَادُ، نَفْسُهُ، والصَّفْحَةُ نَفْسُهَا.

(٦) الذِّيَّانُ، ٣/١٠٧. النَّاهِضُ: الفَرخُ الَّذِي اسْتَقَلَّ لِلنَّهْوضِ، ابنُ مَنْظُورٍ، لسان العرب، مادة (نَهَضَ).

فَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فَنَمَّ رُزْنُهُ

فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَرِي^(١)

يظهر للقارئ مجيء الفاء في قوله "فَنَمَّ" زائدة، ولعلها وردت زائدة زيادة في التأكيد والاهتمام.

د. ثَمَّ

وتأتي للترتيب والترأخي، فعند قولك: "جاء زيد ثم عمرو" فيعني أنّ عمرًا جاء بعد زيد بمهلة، فهي تفيد إضافة للترتيب والترأخي التشريك في الحكم^(٢). وتستعمل لعطف "مفرد على مفرد، وجملة على جملة. فإذا عطفت مفردًا على مفرد من الأسماء والأفعال، شرّكت بين الأوّل والثاني في اللفظ الذي هو الاسميّة أو الفعلية، والرفع، والنصب، أو الخفض، أو الجزم، والمعنى الذي هو إثبات الفعل لهما أو نفيه عنهما، نحو قولك: قام زيد ثمّ عمرو. والمُشْرَكَة بين الجملتين يكون تشريكهما في الخبر أو العطف أو فيهما من غير مراعاة لاسميّة على فعلية أو العكس، فتقول: قم ثمّ اقعّد، ويجوز زيد ثمّ عمرو منطلق، وكذلك يجوز اجتماع النقيّ والإثبات فيهما"^(٣).

ويُمكن اعتبار "ثمّ مثل الفاء، إلاّ أنّها أشدّ تراخيًا"^(٤). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ أصل الثاء في "ثمّ" فاء وفي ذلك يقول ابن جنّي: "فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصليين (كلّ واحد منهما قائم برأسه) لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإنّ دلّ دالّ أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصيرّ إلى مقتضى الصنعة، كقولهم: قام زيد فمّ عمرو، الفاء بدل من الثاء في "ثمّ"، ألا ترى أنّه أكثر استعمالًا"^(٥).

[الطّويل]

ومن شواهد ورودها في الديوان قول أبي ذؤيب:

(١) الديوان، ١٠٢/٢.

(٢) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ٢٨٤.

(٣) المالقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٤٩.

(٤) المبرّد، المقتضب، ١٤٨/١.

(٥) الخصائص، ٨٢/٢-٨٤.

هَلْ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا

وَأَلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَاظُهَا^(١)

في قوله: "وَأَلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَاظُهَا" يتضح أنّ "ثمّ" عطفت مفرد على مفرد، وقد تمثل في قوله "طلوعُ الشمسِ"، و "غياظُها". وأسبغت "ثمّ" دلالة الترتيب والترّاحي.

هـ. حتّى

مفاد "حتّى" الغاية والتّدرّج، ويُراد بالغاية آخر الشيء، أمّا التّدرّج فيعني أنّ ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولأجل ذلك توجّب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه، إمّا تحقيقاً كقولك: أكلت السمكة حتّى رأسها، أو تقديرًا^(٢). ويُشترط في معطوفها كونه ظاهرًا لا مُضمّرًا، وأن يكون إمّا بعضًا من جمع قبلها، أو جزءًا من كل، وأن يكون غاية لما قبلها إمّا في زيادة أو نقص. ويُنكر الكوفيون مجيء "حتّى" حرف عطف، فيرون أنّ قولنا: جاء القوم حتّى أبوك، ورأيتهم حتّى أباك، على تأويل أنّ "حتّى" فيه ابتدائية، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل^(٣). ولم ترد "حتّى" عاطفة في الديوان.

ن. أم

"حرف عطف نائب عن تكرير الاسم أو الفعل، ويقولون: ربّما جاءت لقطع الكلام الأوّل واستئناف غيره، ولا يكون حينئذ من باب الاستفهام. وقال آخرون: في "أم" معنى العطف، وهي استفهام كالألف، إلّا أنّها لا تكون في أوّل الكلام؛ لأنّ فيها معنى العطف. وقال قوم: هي "أو" أبدلت الميم من الواو؛ لِتُحوّل إلى معنى يريد إلى معنى "أو"، وهو في قولك في الاستفهام "أزيدُ قام أم عمرو"، فالسؤال عن أحدهما بعينه،

(١) الديوان، ٢١/١. وينظر مثله: ١٧٣/٢، و ١١٧/٣.

(٢) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ٢٨٤.

(٣) ينظر: ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ١٧١-١٧٣.

ولو جئت ب "أو" لسألت عن الفعل، وجواب أو " لا"، أو " نعم"، وجواب أم " فلان" أم "فلان" (١) .

ويقول سيبويه: إنها لا تأتي إلا بمعنى الاستفهام، ويقع الاستفهام بها على وجهين: على معنى أيهم، وأيها، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول (٢). وإذا أتت على الوجه الأول نُعتت ب "المتصلة" وهي على نوعين: إما أن تتقدمها همزة التّسوية، أو تتقدمها همزة يُطلب بها، وب "أم" التّعيين، وسميت "متصلة"؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بإحدهما عن الأخرى، وتُسمى أيضاً "مُعادلة"؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية في النّوع الأوّل، والاستفهام في النّوع الثّاني (٣).

وعندما تجيء مُنقطعة فإنّها تُقدّر ب(بل) مع الهمزة، وذلك كقولك: أزيدُ عندك أم عمرو، والمعنى بل أعندك عمرو. وقد تأتي في الخبر، وذلك كقول العرب: إنها لإبل أم شاء (٤).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ "أم" تأتي للتعريف في لهجة الهذليين، فيقولون: جاءني أم رجل، ورأيت أم غلام. ومن النّاس من يُبدل هذه الميم من اللّام؛ لكثرة اللّام في ذلك، وقلة الميم، ومنهم من يرى أنّهما لغتان، وذلك؛ لأنّ من يقولون هذا لا يقولون ذلك (٥).

ومن شواهد ورودها في الديوان قول أبي ذؤيب:

بأحسن منها يوم قالت كنيمة
أتصرم حبلي أم تدوم على الوصل (٦)

جاءت " أم" متصلة، إذ عطفت جملتين فعليّتين، وهي قوله " أتصرم حبلي، وتُدوم على الوصل". وجيء بالألف في قوله " أتصرم" للطلب، أمّا "أم" فيرادُ بها التّعيين.

(١) ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، ١٢٩-١٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٦٩/٣.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٦١.

(٤) ينظر: الرّماني، معاني الحروف، ٤٦.

(٥) ينظر: نفسه، ٤٦-٤٧.

(٦) الديوان، ٧٦/٣. وينظر مثله: ٣/١.

ومنه أيضًا قول أبي كبير:

[الكامل]

أَزْهَيْزُرُ هَلَّ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَعْدِلٍ أُمَّ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ^(١)

وردت "أم" منقطعة، فعطفت جملتين اسميتين "هل عن شيبه من معدل، ولا سبيل إلى الشباب الأول" ويلاحظ مجيء "هل" للاستفهام، ويُسوَّغ مجيؤها بدلًا من الألف في هذا النوع من أنواع "أم"، وحتى إن أتت الألف في هذا الاستعمال فإنها لا تأتي للاستفهام الحقيقي. وأفاد معنى "أم" الإضراب، والتقدير "هل عن شيبه من معدل بل لا سبيل"، فما قبل "أم" غلط ومشكوك في أمره، أما بعدها فهو استنبات^(٢).

[البسيط]

وتأتي "أم" زائدة، ومنها قول ساعدة بن جؤية:

يَا لَيْتَ شِعْرِي أَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ أُمَّ هَلَّ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(٣)

يرى القارئ للشاهد ورود "أم" زائدة. ووردت "أم" زائدة في كتاب الله في قوله "أفلا تبصرون أم أنا خير"^(٤)، فتقدير الآية أفلا تبصرون أنا خير^(٥).

[الطويل]

وقد تحذف "أم" ومعطوفها كقول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِعْتُ فَمَا أُدْرِي أَرَشَدُ طَلَابِهَا^(٦)

الشاهد في قوله "فما أدري أرشد طلابها"، فحذفت "أم" ومعطوفها، وتقدير الكلام "أرشد طلابها أم غي"^(٧).

(١) الديوان، ٨٨/٢. وينظر مثله: ١٠٤/٢.

(٢) ينظر: السامراني، معاني النحو، ٢٤٨/٣.

(٣) الديوان، ١٩١/١. ينظر مثله: ٣٠/٣. وينظر: ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعراب، ٧٠.

(٤) الزخرف ٥١/٤٣-٥٢.

(٥) ينظر: ابن هشام، المصدر السابق، ٧٠.

(٦) الديوان، ٧١/١. وينظر: ابن هشام، المصدر السابق، ٦٤.

(٧) ينظر: ابن هشام، المصدر نفسه، ٦٤.

ل.

للعطف ب "لا" شروط منها: إفراد معمولها، وأن يسبقها إيجاب، أو أمر اتفاقاً، كقولك: هذا زيدٌ لا عمروٌ أو نداء، وأن لا يقترن معها عاطف، وألا يكون الاسم الذي يليها صفة، أو خبراً، أو حالاً، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، وهذا ما قاله السهيلي، فلا يجوز: (جاءني رجلٌ لا زيدٌ)^(١). ولم ترد "لا" عاطفة في الديوان، وإنما جاءت زائدة، ومن شواهد ورودها زائدة قول صخر الغي:

فَلَسْتُ عَبْدًا لِمُوعِدِي وَلَا أَقْبِلُ ضَيْمًا يَأْتِي بِهِ أَحَدٌ^(٢) [المنسرح]

في قوله "ولا أقبل" وردت "لا" حرفاً عاطفاً زائداً؛ وذلك لاقترانها بحرف العطف " الواو ". ودلت الزيادة على التأكيد.

س. بل

تعدُّ من الحروف الهوامل، وتجيء للإضراب عن الأول، والإيجاب للثاني، فنقول: ما قام زيدٌ بل عمروٌ وخرج أخوك بل أبوك، وتقع بعد النفي والإيجاب، وهذا مذهب البصريين. أما الكوفيون فيرون أنها تقع بعد النفي، أو ما يجري مجراه فقط، ولا تقع بعد الإيجاب^(٣).

ومن شواهد ورودها قول أبي ذؤيب: [البسيط]

يَا هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً كَالنَّخْلِ زَيْتُهُ يَنْعُ وَإِفْصَاحُ^(٤)

بهذه الرواية لا شاهد فيه، لكنّه يُقرأ برواية أخرى "بل هل أريك"، فالشاعر يُلغي ويُبطل ما قبل "بل"

(١) ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣/٣٢٩.

(٢) الديوان، ٦١/٢.

(٣) ينظر: الزماني، معاني الحروف، ٧١.

(٤) الديوان، ٤٥/١. الإفصاح: الاحمرار والاصفرار، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (فضح).

ويُثبت ما بعدها. وتدلّ " بل " على الإضراب.

أما " لكن " فلم يرد في الديوان ما يمثلها.

يُلاحظ ممّا سبق أن (الواو) هو أكثر حروف العطف حضوراً، فهو ذو ثراء استدلاليّ، ويوضّح حسن عبّاس سبب الوفرة في استعمالها؛ بأنّ النّفس عند النّطق بها لا يصطدم بأيّ عائق في جهاز النطق، يقيد حريّتها، ويفرض عليها اىحاءات صوتيّة معيّنة، وقد أسهمت هذه المرونة في صوتها في جعلها أكثر الحروف تمثيلاً لواقع التّدافع في العطف، كلّ ذلك كان سبباً في جعلها أكثر أهليّة لتكون مطواعة لأداء مختلف في وظائفها، ومعانيها، بلا قيود ولا شروط^(١).

(١) ينظر: عبّاس، حسن، حروف المعاني بين الأصالة والحدّثة، ٢٦/١.

المبحث الرابع: البدل

أولاً_ حدّ البدل

ثانياً_ أقسام البدل ودلالته

ثالثاً_ قطع البدل

أولاً_ حدّ البديل

يُعرّف البديل بأنّه: " التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة"^(١). ويُعرّفه آخر فيقول: " هو تابع مقصودٌ بالنسبة دون متبوعه، ولا يشاركه في ذلك شيء من التّوابع"^(٢). ويفصّله ابن عصفور بقوله: " هو إعلام السّامع بمجموع الاسمين، أو الفعلين على جهة البيان، أو التّأكيد على أن يُنوى بالأول منهما الطّرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ"^(٣). ويرى الجرجاني أنّه "تابع مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوعِ دونه، وهو بقوله: "تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع " يُخرج النّعت والتّأكيد، وعطف البيان؛ لأنّها ليست بمقصودة، بما نُسب إلى المتبوع، وبقوله "دونه" يُخرج عنه العطف بالحروف؛ لأنّه وإن كان تابعاً مقصوداً بما نُسب إلى المتبوع كذلك مقصود بالنسبة"^(٤).

يجيء البديل في أربعة أضرب، وهي: بدل كلّ من كلّ، وبدل بعض من كلّ، وبدل اشتمال، وبدل إضراب أو نسيان^(٥). ويرى ابن عصفور أنّه في ستّة أضرب؛ لأنّه يعدّ كلّاً من بدل الإضراب والنّسيان ضرباً قائمة بذاتها، ويزيد عليها ضرب البداء^(٦).

ثانياً_ أقسام البديل ودلالاته

جاء البديل في ديوان الهذليين في نوعين: البديل المطابق، وبدل بعض من كلّ.

١. البديل المطابق

وهو إبدال الاسم من الاسم، وهما يحملان المعنى ذاته^(٧). وبعض النّحاة يُسمونه " بدل كلّ من كلّ"، و

(١) السّيوطي، المطالع السّعيدة في شرح الفريدة، ٢٢٦.

(٢) ابن الحاجب، الوافية نظم الكافية، ٢٦٨.

(٣) شرح جمل الرّجّاجي، ٢٥٠/١.

(٤) معجم التعريفات، ٤٠.

(٥) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢٢٧.

(٦) ينظر: شرح جمل الرّجّاجي، ٢٥٢/١-٢٥٥.

(٧) ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ٢٧٥.

بدل الشيء من الشيء"، إلا أنه يُفضّل أن يُعدّل عن هذه التسمية لوجود ما يدعم عدم دقّتها، كقولك:
"مررت بأخيك زيد"^(١).

ومن شواهد وروده في ديوان الهذليين قول أبي ذؤيب:

[الوافر]

أُتِيحَ لَهُ مِنَ الْفَتِيَانِ خِرْقٌ أَخُو ثِقَةٍ وَخَرِيْقٍ خَشُوْفٌ^(٢)

في قوله: "خِرْقٌ أَخُو ثِقَةٍ" أُبدلت "أخو" من قوله "خِرْقٌ"، ويُلاحظ عدم مطابقة اللفظين لبعضهما بعضًا. وفائدة البدل هي إيضاح وتبيين حقيقة الأول "خرق" بأنه متّصف بصفة دالّة على المدح^(٣). ويجوز أن تكون "أخو ثقة" عطف بيان، فمن المعلوم أنّ كلّ بدل كلّ من كلّ يجوز أن يُعرّب عطف بيان والعكس^(٤).

ومنه قول المتنخل:

[الوافر]

فَأِمَّا تُعْرِضِينَ أُمِيمَ عَنِّي وَيَنْزِعُكَ الْوُشَاءُ أَوْلُو النَّيَاطِ^(٥)

في قوله: "ينزعك الوشاة أولو النياط" أُبدلت "أولو النياط" من قوله "الوشاة". وقد تساوى البدل والمُبدل منه في التعريف. وجاء البدل للإيضاح والتّبيين، وهذا الإيضاح لا يمكن أن يتأتّى من انفراد أحدهما عن الآخر، بل باجتماعهما^(٦). ويجوز في "أولو النياط" أيضًا أن تكون عطف بيان.

ومثله قول أبي خراش:

[الطويل]

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ قَدْ تَفَرَّقَ قَبْلَنَا خَلِيْلًا صَفَاءٍ مَالِكٌ وَعَقِيْلٌ^(٧)

(١). ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، ١/٤١.
(٢). الديوان، ١/١٠٠. خَرِيْقٌ: المتخرّق في الكرم، الكريم، ابن منظور، لسان العرب، مادة (خرق). خشوف: الخشف؛ أي المرّ السّريع، نفسه، مادة (خشف).
(٣). ينظر: السّامرائي، معاني النّحو، ٢٠٥/٣.
(٤). ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢٢٥.
(٥). الديوان، ١٩/٢.
(٦). ينظر: السّامرائي، المصدر السابق، ٢٠٤/٣.
(٧). الديوان، ١١٦/٢. ينظر مثله: ١٦٠/٢.

في قوله: " خليلا صفاء مالك وعقيل"، فيتبين أنّ " مالك، وعقيل" أُبدلتا من قوله " خليلا صفاء".
ويلاحظ تطابق البديل والمُبدل منه في التعريف. ودلّ البديل على التفسير، ولا تخفى فائدة الإتيان بالتفسير
بعد الإبهام ممّا تُحدثه من وقع، وتأثير في النفس، وهذه الفائدة لا يمكن تحصيلها فيما لو أُتي بالمفسّر
أولاً^(١). ويجوز في " مالك" و" صفاء" أن تكونا عطف بيان.

٢. بدل بعض من كل

"وشرط هذا البديل أن يردّ المسألة إلى أصلها الذي اختصرت منه، بأن يظهر العامل في البديل، فيصير
الكلام جملتين كما كان قبل أن يُختصر، فإن ساغ الاكتفاء بكل من الجملتين جازت المسألة، وإلا
امتنعت"^(٢).

وممّا ورد في الديوان قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

وَلَوْ أَنَّي اسْتَوَدَعْتُهُ الشَّمْسَ لَارْتَقَتْ إِلَيْهِ الْمَنَائِي عَيْنُهَا وَرَسُولُهَا^(٣)

في قوله: " المنايا عينها ورسولها" جاءت لفظتا " عينها، ورسولها" مبدلتين من قوله " المنايا".

الفائدة من هذا البديل " البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من التأثير في النفس، وذلك أنّ
المتكلم يحقّق بالتّاني (معنى بعد) التّجوّز والمسامحة في الأوّل"^(٤). ولم يرد غير هذا الشّاهد في الديوان.

ثالثاً_ قطع البديل

يجوز في البديل إن كان المُبدل منه عدداً، أو جمعاً أن يبقى على بدليته، أو قطعه إن كان وافيّاً بالفصل،
فنقول: مررت برجالٍ زيدٍ، وعمروٍ، وبكرٍ، ومررت بثلاثة بكرٍ، وجعفرٍ، وخالدٍ، فإن أبدلت أتبعته المبدل

(١) ينظر: الرّضوي، شرح الرّضوي على الكافية، ١٠٧٦.

(٢) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٦٥-١٩٦٦.

(٣) الديوان، ٣٣/١.

(٤) الرّضوي، المصدر السابق، ١٠٧٨.

منه في الإعراب، وإن شئت قطعت إلى الزفع، فقلت: زيدٌ، وعمروٌ، وبكرٌ، وكذلك الحال إن أبدلت من اسم العدد، وإن لم يفِ بأن لم ينطبق عليه اسم المفصل قطعت، فتقول: مررت برجالٍ زيدٌ، وعمروٌ، وبكرٌ، ولا يُشترط في القطع التفصيل بل يجوز في نحو: "مررت بزیدٍ أخيك" أن تقطع، فتقول: أخوك، ونصّ عليه سيبويه، والأخفش، وهو قبيح عند بعضهم، إلا إن طال الكلام أما إن جاء جمع، وتبعه ما ليس مطابقاً، فيؤوّل الجمع على أنه مُتَجَوِّز فيه واقع على الاثنين، أو اعتقد محذوف يفي به، وبالمذكور الإطلاق على الجمع^(١).

ورد القطع في بيت واحد في الديوان، وهو قول مالك بن خالد الخناعي: [البسيط]

يَا مَيِّ إِنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدَتِهِمْ أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ

عَمْرُو وَعَبْدُ مَنْأَفِ وَالَّذِي عَلِمَتْ بِبَطْنِ مَكَّةَ أَبِي الصَّيِّمِ عَبَّاسُ^(٢)

رُفِعَتْ " عمروٌ، وعبدُ مناف" على القطع، وأبدلت " عباس" من " الذي"، ولو أبدلت فسد الكلام؛ لأننا إذا نصبنا " الذي" وجب أن نصب الذي هو بدل منه، فكنا نقول: عباساً^(٣).

بعد استقصائي للتوابع المرفوعة في تراكيب الديوان ظهر لي أنّ النعت هو أكثر هذه التوابع حضوراً فيه. كما كان الوزن الصّرفيّ (فعليل) أكثر أوزان الصّفة المشبّهة استعمالاً. أمّا التّوكيد فتمثّل نوعاه في كثير من التّراكيب، إلا أنّ (نفس، وعين، وجميع، وعامة، وملحقاتهما) المنطوية تحت باب التّوكيد المعنويّ لم ترد في الديوان. وبدا لي أنّ حرف الواو فاق حروف النّسق استعمالاً وحضوراً، ويرجع ذلك إلى أنّه حرف ذو ثراء استدلاليّ. أمّا البدل فلم يتمثّل إلا في نوعين، وكان وروده على قلّة.

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٧٣.

(٢) الديوان، ١/٣. وينظر: الرّضي، شرح الرّضي على الكافية، ١٠٧٥.

(٣) ينظر: السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، ٣٢٦/١.

الفصل الرابع: معمولات عوامل مختلفة

المبحث الأول: معمول اسم الفاعل

المبحث الثاني: معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل

المبحث الثالث: معمول اسم المفعول

المبحث الرابع: معمول صيغة المبالغة

المبحث الخامس: معمول اسم التفضيل

المبحث السادس: معمول أفعال المدح والذم

المبحث السابع: معمول أسماء الأفعال

المبحث الأول: معمول اسم الفاعل

يُضارع اسم الفاعل الفعل المضارع في الحركات، والسكنات، والعمل، ولعلّ شدة المشابهة بينهما هي ما دفعت الكوفيين إلى تسميته بـ "الفعل الدائم"^(١).

أولاً- حدّه

يُحدُّ بأنه: "الصّفة الدّالة على فاعل جارية في التّذكير والتّأنيث على المضارع من أفعالها، أو معنى الماضي، ويوازن في الثّلاثيّ المجرد "فاعلاً"، وفي غير المضارع مكسور ما قبل الآخر"^(٢). وحدّه الجزوليّ بقوله: "هو المشتقّ من المصدر اسماً له، لما نُسب إليه ذلك المصدر جاريّاً على المضارع، والمراد من الجريان موازنته له حركة، وسكوناً، وعدّة حروف"^(٣). وعرفه آخر فقال: "هو ما اشتقّ من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل، أو تعلّق به، وهو من الثّلاثي على وزن فاعل غالباً، ومن غير الثّلاثي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر"^(٤). وحدّه ابن هشام بأنه: "ما اشتقّ من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب، ومُكْرِم"^(٥).

ويلاحظ ممّا سبق أنّ اسم الفاعل هو ما دلّ على الحدث، ومن قام به، ويُشتقّ من الثّلاثي على صيغة (فاعل) غالباً، ومن غير الثّلاثي على زنة مضارعه، وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

ثانياً- إعماله

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، إلّا أنّه ينحطّ عن درجة عمله؛ لأنّه فرع عليه. ويعمل اسم الفاعل إذا دلّ

(١) ينظر: السّامراني، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٤١.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ١٣٦، وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٨٨/٢.

(٣) المقدّمة الجزوليّة، ١٤٦.

(٤) الحملاويّ، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ١٢١.

(٥) شرح شذور الذهب، ٢٠١.

على حال واستقبال لكن ضمن شروط؛ وهي أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، أو موصوف،

أو موصول، أو على ذي خبر، أو على ذي حال^(١). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك شرطاً أكثر أهميّة إضافة إلى الشّروط السّابقة وهو كون اسم الفاعل نكرة منوّناً، وإلى ذلك أشار سيبويه فقال: "هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإن أردت فيه من المعنى ما أردت في "يَفْعَلُ" كان نكرة منوّناً"^(٢). وأمّا إن حُذِفَ التّونين، فينجرّ المفعول لكفّ التّونين من الاسم، ولا يجوز النّصب بأيّ حال^(٣). وهناك أيضاً شرطان عدميّان يضافان إلى ما سبق، وهما أن لا يُوصَف، ولا يُصَغَّر^(٤)، ويقول الكسائيّ بعمله في الحاليتين، ويقوله أخذ أبو جعفر النّحاس في التّصغير، وباقي الكوفيّين في المسألتين إلّا الفرّاء، فإنه يقول برأي البصريّين، فلا يُقال: هذا ضويربٌ زيّداً بالنّصب، بل يتوجّب إضافته، ومثله الموصوف قبل العمل^(٥). ويفصّل المتأخّرون في ذلك فيقولون بجواز إعمال المصغّر إن كان مكبّره غير مستعمل، وأمّا إن سُمع مكبّره لم يعمل كضويرب، وقويتل، وسويّر^(٦).

وقد اختلّف في رفعه لمعموله، فأبن عصفور يمنع رفعه معموله الظّاهر، وأمّا ابن طاهر وابن خروف فيمنعان رفعه للمضمر^(٧).

وأجاز الأَخفش والكوفيّون إعماله دون اعتماده، واستدلّوا بقوله تعالى: "وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا"^(٨) على قراءة من رفع "دانية"، فقال هو مبتدأ يتعلّق به عليهم، و"ظلالها" فاعله، ورُدّ بجواز كون "ظلالها" مبتدأ خبره "دانية"^(٩). ويُجوّزُ عباس حسن إعماله إن دلّ على ماض بشرطين: أوّلهما: تحقّق الشّروط السابقة، ولا سيّما

(١). ينظر: السّيوطي، همع الهوامع، ٥٤-٥٣/٣.

(٢). الكتاب، ١٦٤/١.

(٣). نفسه، ١٦٥/١-١٦٦.

(٤). ينظر: الأزهرّي، خالد، شرح التّصريح على التّوضيح، ١٢/٢.

(٥). ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٩١/٢.

(٦). ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ١٩٧/٣.

(٧). ينظر: السّيوطي، المصدر السابق، ٥٥/٣.

(٨). الإنسان، ١٤/٧٦.

(٩). ينظر: ابن عقيل، المصدر السابق، ١٩٤/٢.

الاعتماد، وثانيهما: جواز وقوع مضارعه موقعه دون فساد المعنى^(١).

وإن اقترن اسم الفاعل بـ "أل"، فيعمل عمل فعله، وينصب مفعوله، ولا تجوز إضافته؛ لأنّ الألف واللام منعنا الإضافة، وصارتا بمنزلة التّوين، وكذلك " هذا الضّارب الرّجل"، وهو وجه الكلام^(٢). ويتّضح من ذلك أنّه يعمل عمل فعله بلا قيد أو شرط^(٣)، والعلّة في ذلك أنّه فعل في الحقيقة، وقال الأخفش: لا عمل له؛ لأنّ (أل) فيه معرفة لا موصولة، ويُنصب بعده على التّشبيه بالمفعول به^(٤).

ومن شواهد وروده في ديوان الهذليين قول ساعدة بن جؤية:

[الكامل]

شَابَ الْغُرَابُ وَلَا فُوَادُكَ تَارِكٌ ذَكَرَ الْغُضُوبِ وَلَا عِتَابُكَ يُعْتَبُ^(٥)

في قوله: "ولا فوؤدك تارك ذكر الغضوب"، حيث عمل اسم الفاعل "تارك" عمل فعله، فرفع فاعلاً وهو ضمير مستتر تقديره "هو"، ونصب مفعولاً به "ذكر الغضوب". ويُسوِّغ عمله لدلالته على الحال والاستقبال، ولأنّه تقدّمه نفي "لا"، وجاء خبراً لـ "فوؤدك". ودلّ اسم الفاعل على الحدث والتّثبت، فكان بإمكان الشّاعر أن يقول: "ولا فوؤدك يترك ذكر الغضوب"، إلّا أنّه عدل عنه ليدلّ على ثبوته، ومما يزيد اسم الفاعل ثبوتاً وروده خبراً.

وشبّيهه قول أسامة بن الحارث:

[الطّويل]

أَجَارَتْنَا هَلْ لَيْلٌ ذِي الْهَمِّ رَاقِدٌ أَمْ النَّوْمُ عَنِّي مَانِعٌ مَا أُرَاوِدُ^(٦)

في قوله: "مانع ما أراود" جاء اسم الفاعل "مانع" رافعاً لفاعله، وهو ضمير مستتر تقديره "هو"، وناصباً

(١) ينظر: النحو الوافي، ٣/٢٤٨.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٨٢.

(٣) ينظر: عيد، محمّد، النحو المصقّى، ٦٥٨.

(٤) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ٢/٢٠١.

(٥) الديوان، ٢/١٦٨. ينظر مثله: ٢/٣٠، و ٢/١٧٩، و ٢/٢٥٩، و ١/١٥، و ١/٢٠.

(٦) نفسه، ٢/٢٠١. وينظر مثله: ٣/٨٦.

لمفعوله "ما". وسُوغَ عمله لدلالته على الحال، ولمجيئه في أسلوب الاستفهام، ووقوعه خيرًا لـ "النوم". ودلالة اسم الفاعل كدلالته في الشاهد السابق الذكر.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ اقتران اسم الفاعل بالتّوين يسبغ دلالة لم تكن لتكون حال عدم اقترانه بها فالتّوين يدلّ على الحال والاستقبال؛ أي أنّ دلالاته غير مقتصرة على الحال فقط، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل هذا يضربُ زيدًا [غداً]، فإن حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك" (١).

ومنه قول أمية بن أبي عائذ: [الطّويل]

مُقِيئًا مُعِيدًا لِأَكْلِ الْقَنِي صِ دَا فَاقَةً مُلْحِمًا لِلْعِيَالِ (٢)

في قوله: "مُقِيئًا مُعِيدًا لِأَكْلِ الْقَنِيصِ" تنازع العاملان (مقيئًا، ومعيدًا) على المعمول (لأكل القنيص)، ولأنّ الباحثة تميل إلى رأي البصريين ترى أنّ (أكل القنيص) معمول لاسم الفاعل (مُعِيدًا). وعمل اسم الفاعل لمجيئه حالًا، ولدلالته على الحال والاستقبال. ودلّ اسم الفاعل على الحدث، ويشتّم فيه رائحة التّبوت. ومن الالفت للنظر أنّ اسم الفاعل يتعدّى بنفسه، إلّا أنّ الشّاعر عدّاه باللام، وهذا جائز لضعف اسم الفاعل، وفرعيته للفعل، وقد اختصّت اللام بالدخول على المعمول؛ لإفادتها التّخصيص المناسب لتعلّق الفعل بالمفعول (٣).

ومنه قول أبي ذؤيب: [الطّويل]

وَعَيَّرَهَا الْوَأَشُونَ أَنِّي أَحْبَبْتُهَا وَتَلَّكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارِهَا (٤)

(١) الكتاب، ١/١٦٤.

(٢) الديوان، ٢/١٨٤. وينظر مثله: ٢/٩٨، ١/٧٧، ١/٧٦، و ٢/٩٠.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النّحو، ٢/٢٠١-٢٠٢.

(٤) الديوان، ١/٢١. وينظر مثله ١/١٦.

في قوله: "ظاهرٌ عنك عازها" يُلحظ أنّ اسم الفاعل رفع فاعلاً " عازها" واكتفى به؛ لأنّه من الأفعال اللازمة. وسوّغ عمله لدلالته على الحال، ولوروده صفة ل "شكاة".

ومنه قول المتخلّ:

[الطويل]

التَّارِكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّهُ مِنْ عُقَارِ قَهْوَةٍ نَمِلُ^(١)

في قوله: "التَّارِكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا" جاء اسم الفاعل " التَّارِكُ " معرّفًا ب(أل)، وكما يُعلم أنّ اسم الفاعل إن دخلت عليه (أل) عمل مطلقًا، فيتّضح أنّه رفع فاعلاً، وهو الضمير المستتر في " التَّارِكُ"، ونصب مفعولاً " الْقِرْنَ". ولا يخفى ما تدلّ عليه صيغة اسم الفاعل من معنى الحدوث والتجدّد، وقد ساعدت (أل) الموصولة في إثبات تلك الدلالة. ويرى بعضهم أنّها حرف تعريف^(٢)، وليست من الموصوليّة في شيء، ومنهم الأخفش الذي يرى أنّ النّصب وقع بعده على التّشبيه بالمفعول به^(٣).

يُنتهى اسم الفاعل ويُجمَع جاريًا في ذلك مجرى الفعل، وأولى الجموع بذلك الجمع السالم؛ لأنّه يسلم فيه واحده، ويجوز تقديم منصوباتها عليهم كما كان ذلك في الواحد، وأجروا جمع التّكسير جمع السالم، فهما جميعًا جمعان، وإن كان وروده في الصّفات على قلّة^(٤).

ومن شواهد وروده جمعًا قول أبي كبير:

[الكامل]

مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُنْقَلٍ^(٥)

في قوله: " هَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّيَابِ " صرف الشّاعر لفظة " عواقد"، وأعملها، فرفعت فاعلاً، وهو ضمير مستتر تقديره " هَنَّ"، ونصبت مفعولاً به " حبك النَّيَابِ". عمل اسم الفاعل لمجيئه خبرًا ل " هَنَّ"، ولدلالته

(١) الديوان، ٣٤/٢. وينظر مثله: ١٢٥/٣، و١٠٦/٣.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٧١.

(٣) ينظر: السيوطي، مع الهوامع، ٥٥/٣.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٤/٦.

(٥) الديوان، ٩٢/٢. عواقد: حين تعقد بذنبها فيعلم أنّها قد حملت، وأقرت باللفاح، ابن منظور، لسان العرب، مادة (عقد).

على الحال. ودلالة اسم الفاعل لا تختلف عمّا سبق ذكره. وقد كثر جمع التّكسير في صيغة "فواعل"؛ لاطرّاده في جمع فاعلة اطرّاد جمع السّلامة فيه^(١).

وشبّيهه قول أبي ذؤيب:

[الكامل]

شَعَفَ الْكِلَابُ الضَّارِيَاتُ فُوَادَهُ فَإِذَا يَرَى الصُّبْحَ الْمُصَدِّقَ يَفْرَعُ^(٢)

في قوله: "الضّارياتُ فؤادهُ" عمل اسم الفاعل "الضّاريات" عمل فعله، فرفع الفاعل، وهو الضّمير المستتر في "الضّاريات"، ونصب المفعول به "فؤادهُ". وعمل لوقوعه صلة (أل)، ولاعتماده على موصوف "الكلاب". ودلّ اسم الفاعل على الحدوث التّجدديّ. ويتّضح أنّ الشّاعر استعمل جمع المؤنّث السّالم لنعت جمع التّكسير، والأصل موافقة الصّفة للموصوف في التّكثير والتّأنيث والجمع؛ وذلك لرفع الصّفة ضمير يعود على الموصوف (الكلاب).

وكما يُعلّم أنّ التّثنية والجمع بجميع أنواعه من خصائص الأسماء، فكان من حقّ اسم الفاعل ألاّ يعمل لبعد شبّهه بالمضارع، إلاّ أنّه وبالرّغم من ذلك عمل؛ لأنّ المعبر في إعماله شبّهه بالمضارع في المعنى (دلّالته على الحدث)، وليس الشّبّه الشّكليّ كأن يأتي على زنته، أو قريباً من صيغته^(٣)، وفي هذا مسوّغٌ لعمل اسم الفاعل المصغّر، والموصوف. ويُفرّق بعض النّحاة بين التّصغير والتّكسير، "بأنّ التّكسير جاء بعد استقرار العمل، فيُكسر بسبب الجريان، وفيه نظر، ومن هنا نزع النّحّاس إلى قول الكسائيّ"^(٤). وتؤمن الباحثة بجواز إعمال المصغّر والموصوف للسّبب الذي تمّ ذكره سابقاً.

(١) ينظر: ابن عيش، شرح المفصل، ٧٤/٦.

(٢) الديون، ١٠/١. الشّعف: شدة الفزع حتّى يذهب بالقلب، ابن منظور، لسان العرب، مادة (شعف). الضّاريات: المتعوّدات، ينظر: ابن منظور، نفسه، مادة (ضرا).

(٣) ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ١٩٦/٣.

(٤) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ١٩٢/٢.

المبحث الثاني: معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل

أولاً_ حدّها

ثانياً_ إعمالها

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل، وقد سميت بهذا الاسم لمشابقتها إيّاه، وقد زعم بعضهم أنّها لا تسمى مشبهة إلا إن رفعت، أو نصبت، أو خفضت، وهو اختيار الشلوبيين. أما ابن عصفور فيرى أنّها مشبهة إن نصبت، أو جرّت. وحجّة الأول أنّها لا تعمل الرفع حتّى تكون مجارية للمضارع في الحركات والسكنات، وموافقة له في زمانه، والمجارة منتفية هنا. وحجّة ابن عصفور أنّ كلّ شيء دلّ على الحدث، جاز له رفع الفاعل^(١).

أولاً_ حدّها

حدّت بأنّها: " الصفة المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدث"^(٢). وعُرِفَتْ بأنّها: " المُلاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديرًا قابلة للملابسة والتّجرد والتّعريف والتّنكير بلا شرط"^(٣). ويرى ابن مالك أنّها " الصفة التي استحسن فيها أن تُضاف لما هو فاعل في المعنى، ك(حَسَنِ الوجه)، فخرج نحو: (زيدٌ ضاربٌ أبوه)، فإنّ إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتعة؛ لئلا تُوهم الإضافة إلى المفعول، ونحو(زيدٌ كاتبٌ أبوه) فإنّ إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع اللبس، لكنّها لا تحسن؛ لأنّ الصفة لا تضاف إلى مرفوعها، حتّى يُقدّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها"^(٤). ويحدّها الرّضويّ فيقول: هي " ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت"^(٥). ويشابهه آخر فيقول: " هي اسمٌ مصوغٌ من الفعل اللازم للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتًا عامًّا مع دوامها"^(٦).

إذن فالصفة المشبهة هي الصيغة التي تُشتقّ من فعل لازم للدلالة على الثبوت، وهي قابلة للملابسة

والتّجرد، والتّعريف، والتّنكير، بلا شرط.

(١) ينظر: نهر هادي، شرح اللّحة البدرية، ١٥٥-١٥٦.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ٢٦١.

(٣) ابن مالك، شرح التّسهيل، ٨٩/٣.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢١٢/٣.

(٥) شرح الرّضويّ على الكافية، ٧٤٥/٢.

(٦) عبد الغنيّ أيمن أمين، النّحو الكافي، ٢٥٤.

ثانياً_ إعمالها ودلالاتها

تعمل الصفة المشبهة عمل فعلها، فترفع فاعلها، وتنصب مفعولها، وقد كان حرياً بها ألا تنصب مفعولاً؛ لأنها مشتقة من فعل لازم، إلا أنها عملت عمل اسم الفاعل المتعدي تشبيهاً لها به، فنصبته حينئذٍ على التشبيه بالمفعول به، " ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه"^(١). ولمعملها عدّة أوجه إعرابية، وما يهمنّا منها في هذا المقام هو (الرفع). يُشترط لإعمالها الاعتماد على نفي، أو استفهام، أو مُخبر عنه، أو موصوف^(٢). وتعمل الصفة المشبهة مع (أل) مقترنة بها (ودونها رفعاً)، ويُشترط أن يُعرب مرفوعها فاعلاً، وهذا مذهب سيويه والبصريين، أو بدلاً من الضمير المستتر في الصفة، وهذا قول الفارسي^(٣). وتطابق معمولها مطابقة تامّة إن كان معناها لسابقها، ورفعت ضميره، أمّا إن كان معناها لغيرها، ولم ترفعه لم تجز المطابقة، وقد تُعامل غير الرفع ما هي له إن قرُنَ ب(أل) معاملتها إذا رفعت، فقولك: مررت برجلٍ حسنة العين، كقولك: حسنت عينه، وقد أشار إلى ذلك الفراء في معاني سورة(ص) حيث قال: العرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة، فيقولون: مررت على رجلٍ حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى حسنة عينه، قبيح أنفه^(٤).

[البسيط]

ومن شواهد إعمالها قول أبي خراش:

سَمَحَ مِنَ الْقَوْمِ عُرْيَانٌ أَشَاجِعُهُ خَفَّ النَّوَشِرُ مِنْهُ وَالظَّنَائِبُ^(٥)

يتبين من الشاهد أنّ الصفة المشبهة " عريانٌ" عملت عمل اسم الفاعل، ورفعت معمولها " أشاجِعُهُ"، والذي

(١) سيويه، الكتاب، ١/١٩٤.

(٢) ينظر: عبد الغني، أيمن أمين، النحو الكافي، ٢٥٤.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٦٤/٣. وينظر: الصّبان، شرح الأشموني على حاشية الصّبان، ١٢/٣.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٠٠/٣-١٠١.

(٥) الذويان، ١٦١/٢. الأشاجع: العصب الممدود فوق السّلامى من بين الرّسغ إلى أصول الأصابع التي يُقال عنها أطناب الأصابع فوق ظهر الكف، ابن منظور، لسان العرب، مادة(شجع). النّواشر: عصب الدّراع من الدّاخل والخارج، وقيل: هي العصب التي في ظاهرها، ابن منظور، نفسه، مادة(نشر). الظنائب: الظنوب: حرف السّاق اليابس من قُدَم، وقيل: هو ظاهر السّاق، وقيل: هو عظمه، ابن منظور: نفسه، مادة(ظنّب).

سُوغ عملها هو ورودها مخبرًا عنها. ودلّت صيغة الصفة المشبهة "عُريان" على أنّ هذه الصفة عارضة لا تلبث إلا قليلاً، فسرعان ما تغدو وتروح، فهي إذن دالة على "الحدوث والطّروء"^(١).

ومنه قول المتنخل: [المتقارب]

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَانٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ^(٢)

يظهر من الشاهد أنّ الصفة المشبهة "ضعيف" رفعت فاعلها "قواه"، وعملت لمجيئها في سياق النقي ولم يقتصر النقي على حرف واحد، بل تعدّاه إلى اثنين (ما، لا). وقد طابقت الصفة المشبهة معمولها؛ لأنّ معناها لسابقها، ولرفعها الضمير. ودلّ مجيء الصفة المشبهة على صيغة (فعل) على أنّ المشبه به ضعيف القوى، وهذا الضعف يبقى ملازمًا له؛ لأنّه "صفة ثابتة فطريّة أو خلقية"^(٣)، وهذا ما أسبغته الصيغة الصرفيّة للصفة المشبهة.

وشببيه قول أبي ذؤيب: [الطويل]

فَمَا إِنَّهُمَا فِي صَحْفَةٍ بَارِقِيَّةٍ جَدِيدٍ حَدِيثٍ نَحْنُهَا وَاقْتِصَابُهَا^(٤)

جاءت الصفة المشبهة "حديث" على وزن (فعل)، فرفعت معمولها، وهو "نحْنُهَا". وسُوغ عملها؛ لاعتمادها على موصوف "صحفة". وأسهمت الصيغة الصرفيّة للصفة المشبهة في الدلالة على الثبوت، ولا يخفى أنّ هذه الصيغة مبنية من (فعل) الذي يدلّ على الطّبائع، والتحوّل في الصفات^(٥).

ومنه قوله أيضًا: [الطويل]

(١) السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٧٨.

(٢) الديوان، ٢٩/٢.

(٣) الفخري، صالح سليم، تصريف المصادر والأفعال والمشتقات، ٢٠٩.

(٤) الديوان، ٨٠/١. وينظر مثله: ١٥٦/١، و ١٦٢/١. اقتضابها: القسي التي أخذت من غصن غير مشقوق، ابن منظور، لسان العرب، مادة (قضب).

(٥) ينظر: السامرائي، فاضل، المصدر السابق، ٨٣.

إِذَا حُبَّ تَرْوِيحِ الْقُدُورِ فَإِنَّا نُرَوِّحُهَا سَفْعًا حَمِيدًا قِتَارُهَا^(١)

كما يتّضح جاءت الصّفة المشبّهة " حميدًا " رافعة لمعمولها " قِتَارُهَا "، والذي أجاز عملها هو ورودها حالًا. وقد تطابقت الصّفة المشبّهة مع معمولها؛ لأنّ معناها لسابقها، ولرفعها الضّمير. وأفادت صيغة الصّفة المشبّهة ما أفادته صيغتها في الشّواهد السّابقة الذّكر.

ومنه قول أبي خراش: [الطّويل]

أَتَتْهُ الْمَنَايَا وَهُوَ غَضٌّ شَبَابُهُ وَمَا لِلْمَنَايَا عَنْ حِمَى النَّفْسِ مِنْ عَزْمٍ^(٢)

يتبيّن أنّ الصّفة المشبّهة " غَضٌّ " جاءت على وزن فَعْلٌ، وجاءت رافعة لمعمولها " شَبَابُهُ "، والذي سوّغ عملها مجيؤها مخبرًا عنها. وأسبغت هذه الصّيغة ثبوت الصّفة في شبابه ودوامها^(٣). وطابقت الصّفة المشبّهة معمولها في التّدكير والجمع.

وشببهه قول أبي ذؤيب: [الطّويل]

رَأَيْتِي صَرِيحَ الْخَمْرِ يَوْمًا فَسُوَّتُهَا بِقُرْآنٍ، إِنَّ الْخَمْرَ شُعْتُ صَحَابِهَا^(٤)

رفعت الصّفة المشبّهة " شُعْتُ " معمولها " صحابها "، والذي أجاز عملها ورودها مخبرًا عنها. وساعد مجيء الصّفة المشبّهة على وزن (فُعْلٌ) على إسباغ دلالة الثّبوت^(٥)، ولعلّ الشّاعر أراد أن يشير إلى أنّ الخمرة قد ذهبت بأصحابها ومدمنيها مذهبًا بعيدًا حتى نسوا تنظيف أجسادهم.

ومنه قوله أيضًا: [الطّويل]

(١). الديوان، ٢٨/١. القنار: ريح القدر، وقد يكون من الشّواء والعظم المحرّق، وريح اللّحم المشويّ، ابن منظور، لسان العرب، مادّة (قنر). السّفع: السّواد والشّحوب، نفسه، مادّة (سفع).

(٢). الديوان، ١٥٣/٢. وينظر مثله: ٨٦/١، و ١٥٧/١، و ٣٤/١.

(٣). ينظر: الفخريّ، صالح سليم، تصريف المصادر والأفعال والمشتقات، ٢١١.

(٤). الديوان، ٨١/١. قرآن: اسم واد، ينظر: نفسه، ٨١/١.

(٥). ينظر: السّامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٨٨.

وَلَا تَبْدُرْنَ الْقَوْمَ مِنْ بَحْرَةَ طَوِيلَةَ حَدِّ الشُّوكِ مِرِّ جَنَاطُهَا^(١)

رفعت الصفة المشبهة " مِرِّ " فاعلها وهو " جَنَاطُهَا"، ويتضح مطابقتها لمعمولها، فلفظة " مِرِّ " من الألفاظ التي يستوي فيها التذكير والتأنيث. وجاءت على صيغة " فُعْلٌ " لتدلّ على ثبوت الصفة.

ويلاحظ أنّ الصفة المشبهة المصوغة على وزن " فعيل " هي الأكثر ورودًا وتمثلاً، ولعلّ ذلك مرجعه إلى أنّ هذه الصيغة سهلة النطق، لينة السبك، فضلاً عن اكتنافها كثير من الصفات التي تخرج من فم قائلها.

(١). الديوان، ١٦٢/١. وينظر مثله ١٥٨/١، و ٧٧/١. الحزرة: النبتة المرة، ابن منظور، لسان العرب، مادة (حزر).

المبحث الثالث: معمول اسم المفعول

أولاً_ حده

ثانياً_ صياغته

ثالثاً_ دلالاته

أُطلق عليه اسم المفعول وهو في حقيقته مصدر، ولعلهم يريدون من وقع عليه الضرب، لكنهم حذفوا حرف الجرّ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر؛ لأنّ أصل الجارّ والمجرور مفعول ما لم يسمّ فاعله^(١).

أولاً_ حدّه

يرى ابن يعيش أنّه: "الجاري على (يَفْعَل) من فعله؛ نحو: مضروب؛ لأنّ أصله (مُفْعَل)، ومُكْرَم، ومُنْطَلَق به، ومُسْتَخْرَج"^(٢). ويُعرّف أنّه: "اسم مشتقّ يدلّ على من وقع عليه الفعل، أو هو الوصف الدالّ على من وقع عليه فعل الفاعل، أو وصف صيغ من الفعل المبنيّ للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل"^(٣). وحدّه آخر بأنّه: "صفة تشقّق من مصدر الفعل المتصرّف المبنيّ للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً؛ نحو: مدفوع، مسؤول"^(٤).

فيتّضح أنّ هادي نمر يرى أنّ اسم المفعول يحمل معنى الحدوث والثبوت، فنراه يقول: إنّ صيغة اسم المفعول لا بدّ أن تحمل دلالتين، وهما:

١. المعنى المجرد

٢. من وقع عليه الفعل

٣. جريانه مجرى الفعل المضارع في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه، فهو يرى أنّ لفظة (مذموم) في قولك:

(الخائنُ مذمومٌ) تدلّ على معنيين، وهما: (الذّم)، وعلى من وقع عليه هذا المعنى^(٥).

ويشترط في عمل اسم المفعول الشّروط ذاتها المنصوص عليها في عمل اسم الفاعل. فهو يعمل عمل (يُفْعَل)؛ أي عمل فعل ما لم يسمّ فاعله، واختصّ بذكر (يُفْعَل) دون غيرها؛ لينبّه على أنّه محمول على

(١) ينظر: الرّضوي، شرح الرّضوي على الكافية، ٧٤١/٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٠/٦.

(٣) نهر، هادي، الصّرف الوافي، ١٣٠.

(٤) قباوة، فخر الدّين، تصريف الأسماء والأفعال، ١٥٥.

(٥) ينظر: نهر، هادي، المرجع السّابق، ١٣٠.

المضارع، لذلك فعمله مشروط بدلالته على الحال أو الاستقبال، وهما مدلولوا المضارع^(١). ولم يرد في كلام المتقدمين ما يدلّ على اشتراط الحال والاستقبال فيه، إلّا أنّ المتأخّرين كأبي عليّ ومن بعده أوجبوا ذلك. ولا يغفلُ أيضًا_ اعتماده على نفي أو استفهام، وغير ذلك من الشّروط التي لا وجه لإعادتها ثانية^(٢)، وهذه

الشّروط إن استغنى اسم المفعول عن (أل). أمّا إن كان صلة (أل) عمل مطلقًا^(٣).

ثانيًا_ صياغته

أصل قياسه أن يأتي على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل، فيقال: ضرب يضرب فهو مُضْرَبٌ، لكنهم لما أداهم حذف الهمزة في باب (أفعل) إلى (مُفْعَل)، أرادوا إجراء تغيير في أحدهما للتفريق بينهما، فغيّروا التّلاثي، لما ثبت التّغيير في اسم الفاعل؛ لأنّه وإن كان في مطلق الحركات والسّكنات كمضارعه، إلّا أنّ الزّيادة فيه ليست ذاتها في الفاعل، ولا الحركات في أكثرها كحركاته، نحو: ينصر فهو ناصر، محمّد فهو حامد^(٤)، " وأمّا اسم الفاعل من أفْعَل فهو كمضارعه في موضع الزّيادة، وفي عين الحركات، فغيّروه بزيادة الواو، ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضمّتان بعدهما واو، وهو مستنقل قليل، كمُغْرود، وعُصْفور، فبقي اسم المفعول من التّلاثي بعد التّغيير كالجاري على الفعل؛ لأنّ ضمّة الميم مقدّرة، والواو في حكم الحرف النّاشئ من الإلتباع^(٥).

إذن فصياغته من التّلاثي تأتي على وزن (مُفْعُول)، أمّا من غير التّلاثي فتكون على وزن اسم الفاعل منه مع إبدال كسر ما قبل الآخر إلى الفتح.

(١) ينظر: ابن مالك، عمدة الحافظ وعدة الألفاظ، ٦٨٣.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النّحو، ٢٠٤، وينظر: الرّضّي، شرح الرّضّي على الكافية، ٧٤٢/٢.

(٣) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ٣٤٥/٢.

(٤) ينظر: الرّضّي، المصدر السابق، ٧٤١/٢.

(٥) نفسه، ٧٤١/٢-٧٤٢.

ثالثاً_ دلالاته

١_ من الثلاثي

ومما ورد في ديوان الهذليين اسم مفعول على صيغة (مفعول) قول أبي ذؤيب:

وَلَا تَسْبِقَنَّ النَّاسَ مِنِّي بِجَزْرَةٍ مِنْ السَّمِّ مَذْرُورٍ عَلَيْهَا ذُرُورُهَا^(١) [الطويل]

جاء اسم المفعول (مذرور) من فعل ثلاثي (ذَرَر)، ورفع معموله (ذرورها)، وقد سُوِّغ عمله لوروده نعتاً للفظة (جزرة). ودلّت صيغته على الاستقبال، وحملت "مذرور" دلالة النثر والتبديد، فذَر الشيء أخذك إياه بأطراف أصابعك ونثره كنثر الملح المسحوق على الطعام. والذَرور لغة في الذريرة، وهي بمعنى التبديد والتفريق^(٢). "فمذرور" دلّت على ذات المفعول؛ أي الذي وقع عليه فعل النثر والتبديد. وساهم تكرار حرف الراء في إضفاء دلالة التحرك والترجيع والتكرير^(٣)، وهذا يعني أنّ عملية الذر حدثت غير مرّة.

ومنه قول المتنخل: [الوافر]

وَأُعْطِي عَيْرَ مَنزُورٍ تَلَادِي إِذَا التَّطَّتْ لَدَى نَجْلِ لَطَاطٍ^(٤)

يظهر للناظر أنّ اسم المفعول (منزور) جاء على وزن (مفعول)، ورفع نائبه (تلادي). وجوّز عمله لوروده في سياق التفي (غير). وأشار اسم المفعول إلى أنّ عطاء الموصوف جاء بغير إلحاح منه عليه، بل كان عفواً ممّن أعطاه^(٥). وحمل اسم المفعول معنى الاستمرارية، فضلاً عن دلالاته على الحدوث والتبوت فالشاعر يريد أن يُثبت هذه الصفة في المنعوت.

(١) الديوان، ١٥٩/١.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ذَرَر).

(٣) ينظر: عباس، حسن، خصائص الحروف العربية ومعانيها، ٨٦.

(٤) الديوان، ٢٢/٢. منزور: أن يُسأل ويكذ، فلا يكذ يخرج منه شيء، الديوان، ٢٢/٢. اللط: الستر، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (لطط).

(٥) ينظر: ابن منظور، نفسه، مادة (نزر).

ومنه قول مالك بن خالد الخناعي:

صَغْبُ الْبَدِيهَةِ مَشْبُوبٌ أَظْفَرُهُ **مُؤَاتِبٌ أَهْرَتْ الشَّدَقَيْنِ هِرْمَاسُ^(١)** [البسيط]

أورد الشاعر اسم المفعول (مشبوبٌ) من فعل ثلاثي، وكما يظهر أنه ورد على صيغة (مفعول). ويتضح أنه رفع معموله (أظفرُهُ)، وأما السبب الذي رُفِعَ لأجله معمول اسم المفعول هو ورود رافعه خبراً لمبتدأ محذوف يدلّ عليه السياق. وأشار الشاعر إلى أنّ الموصوف مُقَوِّى الأظافر، ولا يخفى ما دلّ عليه اسم المفعول من حدث، فالصفة مأخوذة من اشتعال النيران وانقادها. إضافة إلى ما ذكر فقد أسبغ حرف الشين في اسم المفعول معنى البعثرة والانتشار والتخليط، كبعثرة النفس في حال نطقها به^(٢).

وشببها قول أبي العيال: [مجزوء الوافر]

فِيَاكَ مُنْجِحٌ بِأَخِي **كَ مَحْمُودٌ بِكَ الطَّلِبُ^(٣)**

جاء اسم المفعول (محمودٌ) مشتقاً من فعل متعدٍ، كما جاء مرفوعه اسماً ظاهراً (الطلبُ)، وقد وقع اسم المفعول خبراً ثانياً لـ (إنّ). ودلّ السياق على الاستقبال. وأعطى اسم المفعول معنى التناء والشكر، ومنه حمد الله؛ أي تناؤه وشكره لنعمه التي أسبغها علينا، وكما يرى أنّ الحمد أعمّ من الشكر^(٤).

ومثله قول أبي ذؤيب: [البسيط]

الْفَيْئَةُ لَا يَدُمُّ الصَّنِيفُ جَفْنَتَهُ **وَالْجَارُ ذُو الْبَيْتِ مَحْبُوبٌ وَمَمْنُوحٌ^(٥)**

ورد اسم المفعول (محبوبٌ) رافعاً لمعموله، وهو ضمير مستتر تقديره "هو". وسوّغ عمله لمجيبه نعتاً لـ (الجار)

(١) الديوان، ٥/٣. هرمان: الشّدِيد من السَّبَاع، ابن منظور، لسان العرب، مادة (هرس).

(٢) ينظر: عباس، حسن، خصائص الحروف العربيّة ومعانيها، ١١٥.

(٣) الديوان، ٢/٢٤٥.

(٤) ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، مادة (حمذ).

(٥) الديوان، ١٠٩/١. الجفن: أصل الكرم، ابن منظور، نفسه، مادة (جفن).

وأصل الكلمة (محبوؤ)، إلا أنهم أدغموا الواوين تسهياً للتطق. "وربما استتقلوا في بعض هذا اجتماع الواو مع الضمة قبلهما، فقلبوها بدل الواو المشددة ياء مشددة، فقد قالوا: مرضي، والأصل مرضو. وأكثر ما يكون هذا القلب في الجمع، لأنهم يستقلون أن يجمعوا بين ثقل الجمع، وثقل الواوين"^(١). ويرى المؤلف أن الجيد في اسم المفعول التصحيح ك(مغرؤ)، فإن قلب منه شيء، شبه باسم الفاعل، نحو: غاز، فكما قلبوا الواو ياء فيه قلبوها في اسم المفعول^(٢). ويلمح ورود اسم مفعول آخر، وهو (ممنوخ)، وقد رفع ضميراً مستتراً تقديره هو.

ومن شواهدة أيضاً:

بِهِ الْقَوْمُ مَسْلُوبٌ تَلِيلٌ وَأَيْبٌ شَمَاتًا وَمَكْتُوفٌ أَوَانًا وَكَاتِفٌ^(٣)

يتضح أن اسم المفعول (مسلوب) رفع معموله، وهو ضمير مستتر تقديره "هم". وقد عمل لمجيئه خبراً لل(القوم). وأفاد اسم المفعول معنى الاختلاس، وهو ما يأخذه أحد القرنين من ثياب، وسلاح، ودابة من قرنه في الحرب، وتأتي لفظتي (السلب، والسلب) أيضاً بمعنى المسلوب^(٤). ولعل تكرار اسمي المفعول مرتين (مسلوب، ومكتوف)، وتعاضدهما مع اسم الفاعل (كاتف) لخير كاشف عن قوة الحدث التي اعترت ذلك الثغر، وهذا ما يوصلنا إلى أن دلالة اسم الفاعل والمفعول في هذا السياق مقتصرة على الحدوث.

ومنه قول أسامة بن الحارث:

إِذَا نَضَحَتْ بِالْمَاءِ وَأَزْدَادَ فُورُهَا نَجَا وَهُوَ مَكْدُودٌ مِنَ الْغَمِّ نَاجِدٌ^(٥)

جاء الشاعر باسم المفعول (مكدود)، وهو من الفعل الثلاثي (كدد)، لذلك جاء على صيغة (مفعول) ورفع

(١). الثمامي، شرح التصريف، ٢٦٦.

(٢). ينظر: نفسه، ٢٦٧.

(٣). الديوان، ٢٢٤/١. تلليل: صريع، ابن منظور، لسان العرب، مادة (تلل).

(٤). ينظر: ابن منظور، نفسه، مادة (سلب).

(٥). الديوان، ٢٠٤/٢. ناقد(نجد): سال العرق، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (نجد).

نائبه وهو ضمير مستتر تقديره (هو). وأجيز عمل اسم المفعول النكرة لمجيئه مخبراً عنه. وحمل اسم المفعول دلالة التعب والغم.

٢_ من غير الثلاثي

[الكامل]

ومن شواهد قول أبي ذؤيب:

شَعَفَ الكِلَابُ الضَّارِيَاتِ فُوَادَهُ إِذَا يَرَى الصُّبْحَ المُصَدِّقَ يُفْرَغُ^(١)

ورد اسم المفعول (المُصَدِّق) معرفاً ب (أل)، وقد ذكرت سابقاً أنّ المعرّف بها يعمل دون قيد أو شرط، لذلك رفعت معمولها، وهو ضمير مستتر تقديره "هو". وقد أسهم ورود اسم المفعول في سياق جملة فعلية في إسباغ معنى التجدد والاستمرار، فالشاعر يصف الصبح بأنه مُضَاءٌ، ولعلّ التشديد في لفظة (المصَدَّق) ساعد في امداد الصيغة بمعنى أكثر جزالة، فضلاً عن ذلك فإنّ (أل) الموصولة فيها زادت من شدة التصاق الصفة بالموصوف، وهذا مستوحى من الالتصاق الشكلي بين (أل) واسم المفعول، الذي بدوره عكس على نسيج البنية.

ومنه قوله:

فَعَبْرَتْ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٌ أَنِّي لِأَحِقُّ مُسْتَتَبِعٌ^(٢) [الكامل]

يتّضح أنّ اسم المفعول (مُسْتَتَبِع) جاء على وزن "مُفْعَل"، وذلك لاشتقاقه من فوق الثلاثي. ورفع معموله وهو ضمير مستتر تقديره "هو"، والذي جوّز عمله مُنْكَرًا أَنَّهُ جاء نعتاً لـ (لاحق). ودلّ زمن اسم المفعول على الاستقبال. ويُقال " اتَّبَعَهُمْ مثل افْتَعَلْتُ، إذا مروا بك فمضيت وتَبِعْتَهُمْ تَبَعًا مثله، ويُقال: ما زِلْتُ أَتَّبَعُهُمْ حَتَّى اتَّبَعْتَهُمْ؛ أي حَتَّى أدركتَهُمْ. وقال الفراء: أتبع أحسن من اتّبع؛ لأنّ الاتّباع أن يسير الرجل وأنت تسير

(١). الذبيان، ١٠/١.

(٢). نفسه، ٢/١.

وراءه، فإذا قلت أتبعته فكأنك قفوتَه، وقيل هما سواء. والتتبع تتبّع في مهلة شيئاً بعد شيء^(١). فالشاعر هنا

لاحقاً لأبنائه، ومذهوب به إلى ما ذهبوا إليه.

ومنه قوله أيضاً: [المتقارب]

وَأَسَى "تُشِيبَةً" وَالْجَاهِلُ الـ مُغَمَّرٌ يَحْسَبُ أَنِّي نَسِيٌّ^(٢)

القارئ للشاهد يلحظ مجيء اسم المفعول معرفاً ب(أل)، وهو قوله (المُغَمَّرُ). أمّا مرفوعه ف جاء ضميراً مستتراً تقديره "هو". وتُفْهَمُ دلالته بأنّها للحال. والمُغَمَّرُ من استجهله الناس لجهله في أمور الحياة لقلّة تجاربه^(٣).

ومنه قوله أيضاً: [الطّويل]

فَإِنْ أَعْتَذِرُ مِنْهَا فَإِنِّي مُكذَّبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرُ يُرَدُّ عَلَيْهَا اعْتِذَارُهَا^(٤)

ورد اسم المفعول (مُكذَّبٌ) على وزن "مُفَعَّلٌ"، وقد اشتقّ من فعل رباعيّ "كذّب". وجاء نكرة رافعاً لضمير مستتر تقديره "أنا"، وعمل لمجيئه خبراً لحرف ناسخ (إن). ويتبيّن من السّياق أنّ اسم المفعول ربّما يحدث مُستقبلاً. وساهم ورود اسم المفعول في سياق جملة شرطية في زيادة الإقناع، وهذا يعني أنّ الشّاعر إن اعتذر عن حبه لمحبيبته، فهو مُكذَّبٌ لا محالة.

ومثله قول ساعدة بن جؤية: [الطّويل]

أُتِيحُ لَهَا شَنْنُ الْبَنَانِ مُكَدَّمٌ أَخُو حُرَيْنٍ قَدْ وَقَّرْتُهُ كُلُّومَهَا^(٥)

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (تبع).

(٢) الديوان، ٦٧/١.

(٣) ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، مادة (غمّر).

(٤) الديوان، ٢٢/١.

(٥) نفسه، ٢٠٨/١. شتن: الخشن، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (شتن).

لجأ الشاعر إلى استخدام اسم المفعول (مُكَدَّمٌ)، وأصله من فعل رباعيّ "كَدَّمَ". وجاء نكرة رافعاً لضمير مستتر تقديره "هو"، وعمل لوروده نعتاً لـ(شثنُ البنانِ). "والكَدَّمُ هو المُمَشَّمُ العظم وتعرّقه، وقيل: هو العَضُّ بأدنى الفمّ كما يُكَدَّم الحمار، وقيل: هو العَضُّ عامّة. والمُكَدَّم هو المُعَضَّض" (١).

[الكامل]

وشبّبه قوله:

وَكأَنَّمَا وَاوَاكَ يَوْمَ لَقِيَتَهَا مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ عَاقِدٍ مُتَرَبِّبٍ (٢)

استخدم الشاعر اسم المفعول (مُتَرَبِّبٌ)، وهو من فعل رباعيّ (رَبَّبَ). ونراه نكرة رافعاً لنائبه، وهو ضمير مستتر تقديره "هو". وعمل لمجيئه نعتاً لـ(عاقِدٌ). و "التَّرْبِيبُ بمعنى التَّربِية، وفي حديث ابن ذي يزن: أُسِدُّ تُرَبِّبُ في الغيضان أشبالاً؛ أي تُرَبِّي، وهذا اللفظ أبلغ منه، ومن تُرَبُّ للتكرير الذي فيه. وقال ابن دريد أنّ رَبِئْتُهُ لغة، وهي تشمل كل طفل من الحيوان غير الإنسان، وقال في كلامه: رَبِئْتُهُ بكسر حرف المضارعة ليشير إلى أنّ ثاني الفعل الماضي مكسور، وإليه ذهب سيوييه، قال: وهي لغة هذيل في هذا الصَّرب من الفعل (٣). وقد حُذِفَ التَّنوين منه مراعاة للوزن الشعريّ.

ومنه قوله:

وَلَيَأْتِيَنَّ عَلَيْكَ يَوْمٌ مَرَّةً يُبْكَى عَلَيْكَ مُقَنَّعًا لَا تَسْمَعُ (٤) [الكامل]

يُلاحظ أنّ الشاعر جاء باسم المفعول النكرة (مُقَنَّعًا) من فعل رباعيّ (قَنَّعَ). وعمل لوروده حالاً، ومعموله جاء ضميراً مستتراً تقديره (أنت). وقُصِدَ بالمُقَنَّع؛ أي المُفْلَفُ بالأكفان (٥). ويبدو أنّ دلالة اسم المفعول الزمّنيّة متعلّقة بالمستقبل؛ لدلالة التَّنوين عليه، فضلاً عن وجود القرينة اللفظيّة (يوم) الدالة على

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (كَدَّمَ).

(٢) الديوان، ١٦٨/١.

(٣) ينظر: ابن منظور: المصدر السابق، مادة (رَبَّبَ).

(٤) الديوان، ٣/١.

(٥) ينظر: نفسه، والصّححة ذاتها.

المستقبل.

ومنه أيضًا قوله:

[الطويل]

فَقِيلَ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَن يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١)

أورد الشاعر اسم المفعول النكرة (مُطَبَّعَةٌ) من فعل رباعيّ (طَبَّعَ). وجاء رافعًا لضمير مستتر تقديره (هي)، وسُوِّغَ عمله لمجيئه خبرًا لـ (إِنَّ). وحمل اسم المفعول دلالة الامتلاء^(٢)، فالقربة التي يتحدّث عنها الشاعر مملوءة الطّعام كثيرة الخير. وأسهمت (إِنَّ) في إغناء السّياق بدلالة التأكيد، فكما يُعلم أنّ استخدامها يكون حيث الحاجة للتأكيد أشدّ، حين يشعر المتحدث أنّ المتلقّي يساوره شكوك في القول^(٣). كما كان لمجبيّ اسم المفعول في سياق جملة اسميّة دور في إضفاء معنى التجدّد والاستمرار، وخاصةً أنّه جاء خبرًا لهذه الجملة، وبمعونة القرائن يكتمل هذا المعنى^(٤).

ومنه قول أبي خراش:

[الطويل]

فَإِنْ تَكْ عَالَتِكَ الْمَنَايَا وَصَرَفُهَا فَقَدْ عَشَتَّ مَحْمُودَ الْخَلَائِقِ وَالْحِمْ

كَرِيمَ سَجِيَّاتِ الْأُمُورِ مُحَبَّبًا كَثِيرَ فُضُولِ الْكَفِّ لَيْسَ بِنِي وَصَمَّ^(٥)

يظهر أنّ اسم المفعول (مُحَبَّبًا) صيغ من فعل رباعيّ (أحبّ). وكما يتّضح فقد جاء حالًا؛ لذلك أُجيز عمله. وورد نائبه ضميرًا مستترًا تقديره (هو). وقيل في قولنا: (مُحَبَّبٌ) "إنّه شاذ، والحقيقة أنّ (محبوبًا) جاء على القياس؛ لأنّه من الفعل (حبّه) الثلاثيّ، وأنّ مُحَبَّبًا جاء على القياس هو الآخر؛ لأنّه من الفعل الرباعيّ (أحبّ) الرباعيّ، فاستغنوا به في كثرة الاستعمال عن الفعل (حبّه) الثلاثيّ، واستخفّوا (المحبوب) عن (

(١) الديوان، ١٥٤/١.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (طَبَّعَ).

(٣) ينظر: الغيلي، عبد المجيد، المعاني النحويّة أساليبها وألفاظها عند العرب، ١٨٥.

(٤) ينظر: السامرائي، فاضل، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، ١٦٢-١٦٣.

(٥) الديوان، ١٥٢/٢.

المُحِبِّ)، فاستغنوا بمحسوب على مفعول من الثلاثي عن (مُحَبِّ) من الرباعي، فالفعل (حَبَّه) الثلاثي صحيح

بدليل (محسوب) الذي لا يُشْتَقُّ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِيَّ^(١).

[الكامل]

وشبيهه قول أبي ذؤيب:

وَالدَّهْرُ لَا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ شَبَبُ أَفْرَتِهِ الْكِلَابِ مُرْوَعٌ^(٢)

يبدو أن اسم المفعول النكرة (مُرْوَعٌ) اشتُقَّ من فعل رباعي (رَوَّعَ)، وجاء رافعاً لضمير مستتر تقديره (هو)، ويرجع سبب إعماله إلى أنه ورد خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (فهو). وأسبغ اسم المفعول دلالة الفزع، فالمرْوَع هو المفزوع. وجاء في المثل: أَفْرَحَ رَوْعُهُ؛ أي ذهب فزعه، وانكشف، وسكن^(٣).

رابعاً: العدول الصَّرْفِيّ في اسم المفعول

لم نجد هذا المصطلح في كتابات المتقدمين، ولعلّ أولى الإشارات إليه كانت عند ابن جني في خصائصه^(٤). والعدول "أن تعدل الشيء عن وجهه فتميله"^(٥). وجاءت أيضاً بمعنى الاعوجاج، فنقول انعدل؛ أي انعرج^(٦). فالعدول الصَّرْفِيّ كما يظهر هو ورود الكلمة بصيغة صرفيّة معيّنة مع دلالتها على معنى آخر غير ما تدلّ عليه هذه الصيغة .

ورد العدول عن صيغة اسم المفعول بصيغة فعيل فقط.

١. فعيل

[الطويل]

ومن شواهد قول أبي ذؤيب:

(١). أمين، عبد الله، الاشتقاق، ٢٥٩.

(٢). الديوان، ١٠/١.

(٣). ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (رَوَّع).

(٤). ينظر: العتوم، أمين، اسم المفعول في القرآن الكريم، ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٤، ٤٧.

(٥). الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، مادة (عدَل).

(٦). ينظر: ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، مادة (عدَل).

فَدَلِكُ أَعْلَى مِنْكَ فَقَدْأَ لِأَنَّهُ كَرِيمٌ وَبَطْنِي بِالْكَرَامِ بَعِيحٌ^(١)

يُلْحَظُ وِرُودَ صِيغَةِ فَعِيلٍ (بَعِيحٌ) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَمِمَّا تَجَدَّرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّ (بَعِيحٌ) عَمَلَتْ عَمَلَ اسْمِ الْمَفْعُولِ؛ لِاسْتِيفَائِهَا شُرُوطَ الْعَمَلِ، فَقَدْ جَاءَتْ خَبْرًا، وَرَفَعَتْ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَقْدِيرَهُ (هُوَ). وَقِيلَ فِي (بَعِيحٌ) "كَأَنَّهُ مَبْعُوجُ الْبَطْنِ مِنْ ضَعْفٍ مَشِيهِ، وَقِيلَ فِيهَا أَيْضًا: أَنَّ نَصْحِي لَهُمْ مَبْذُولٌ"^(٢). وَلَا يَخْفَى أَنَّ لَفْظَةَ (بَعِيحٌ) أَبْلَغُ مِنْ (مَبْعُوجٌ)، وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ مَبْعُوجٍ عَلَى الشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ، عَلَى غَرَارِ (بَعِيحٌ) الَّتِي تَقْيِدُ الشَّدَّةَ وَالْمَبَالِغَةَ فِي الْوَصْفِ، كَمَا أَنَّ (مَبْعُوجٌ) تَدَلَّ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَتَدَلَّ عَلَى غَيْرِهَا. أَمَّا (بَعِيحٌ) فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا إِذَا اتَّصَفَ بِهَا صَاحِبُهَا^(٣).

ومنه قوله أيضًا: [الطَّوِيل]

كَأَنَّ ثِقَالَ الْمَرْزِ بَيْنَ تَضَارِعٍ وَشَامَةَ بَرْكٍ مِنْ جُدَامٍ لَبِيحٌ^(٤)

جَاءَتْ (لَبِيحٌ) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَعَمَلَتْ عَمَلَهَا لِمَجِيئِهَا نَعْتًا لـ (بَرْكٍ)، فَرَفَعَتْ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَقْدِيرَهُ (هُوَ). وَلِبِيحٌ فِي هَذَا السِّيَاقِ بِمَعْنَى "الْمَضْرُوبِ بِالْأَرْضِ، يُقَالُ: لَبِحَ بِهِ الْأَرْضَ، إِذَا ضَرَبَ بِهِ؛ أَيْ ضَرَبَ السَّحَابُ بِنَفْسِهِ لَا يَبْرَحُ"^(٥). وَكَمَا ذَكَرْتَ سَابِقًا أَنَّ صِيغَةَ فَعِيلٍ أَبْلَغُ مِنْ مَفْعُولٍ، فَضْلًا عَنِ دَلَالَةِ فَعِيلٍ عَلَى التَّبَوُّتِ أَوْ عَلَى مَعْنَى قَرِيبٍ مِنَ التَّبَوُّتِ، عَلَى النَّقِيضِ مِنَ مَفْعُولِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحُدُوثِ^(٦).

ومثله قوله: [الطَّوِيل]

بَكْفِي رَقَاحِي يُحِبُّ نَمَاءَهَا فَيُبْرِزُهَا لِلْبَيْعِ فَهِيَ فَرِيحٌ^(٧)

(١) الديوان، ٦١/١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بَعَجَ).

(٣) ينظر: السَّامِرَائِي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٥٤.

(٤) الديوان، ٥٥/١. تضارع، وشامة: موضعان، نفسه، ٥٥/١.

(٥) السنكري، شرح أشعار الهذليين، ١٣٣/١.

(٦) ينظر: السَّامِرَائِي، فاضل، المصدر السابق، ٥٤.

(٧) الديوان، ٥٦/١. الرَّقَاحِي: التَّاجِرُ الْقَائِمُ عَلَى مَالِهِ الْمَصْلُحِ لَهُ، ابن منظور، المصدر السابق، مادة (رَقَحَ).

وهنا أيضًا جاءت (فريجُ) بمعنى مفعول، وعملت عمل اسمه لمجيئها خبرًا ل(هي)، فرفعت ضميرًا مستترًا تقديره (هو). والفريج؛ أي المكشوف عنها، فالشاعر يقول: إنَّ صاحب الدّرة كشف عنها غطاءها ليراها النَّاس^(١). ولم يُؤنث اسم المفعول؛ لأنَّه من الألفاظ التي يستوي فيها التذكير والتأنيث، كقولك: هو جريح، وهي جريح. ويظهر من صيغة فعيل أن نسبة الكشف كانت كبيرة؛ لأنَّه لا يُعدَّل إلى هذه الصيغة إلا إن كان الوصف أكبر وأشدَّ.^(٢)

[الطَّويل]

وقال أبو ذؤيب أيضًا:

يُقْرِبُهُ لِلْمُسْتَضِيفِ إِذَا أَتَى جِرَاءً وَشَدًّا كَالْحَرِيقِ ضَرِيحُ^(٣)

كما يظهر فقد جاءت صيغة فعيل (ضريح) بمعنى اسم المفعول، وعملت عمله، فرفعت الضمير المستتر

فيه(هو). و(ضريح) هنا "مُنْبَعِجٌ بِالشَّدِّ، وقال ابن حبيب: مشقوق بالعدو"^(٤).

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (فَرَج).
(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٥٤-٥٢.
(٣) الديوان، ٦٢/١.
(٤) السكري، شرح أشعار الهذليين، ١٣٩/١.

المبحث الرابع: معمول صيغة المبالغة

أولاً_ حدّها

ثانياً_ صياغتها وعملها

ثالثاً_ دلالتها

هو "أن يُدعى لوصف بلوغه الشدّة والضعف حدًا مستحيلًا أو مستبعدًا، وفائدة ذلك أن لا يتوهم السامع أنّ الموصوف قاصر في ذلك الوصف ؛ لأنّ الصّفة التي وقعت فيها المبالغة، إمّا أن تكون عقلاً وعادة، أو عقلاً لا عادة، والأوّل يسمّى تبليغ، والثّاني الإغراق، والثّالث الغلو" (١). وحدّها آخر فقال: "إنّها عبارة عن الأوزان الخمسة المشهورة محوّلة عن صيغة فاعل، لقصد إفادة المبالغة والتكثير" (٢). ويرى الأنطاكي أنّها ألفاظ تدلّ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل مع مبالغة في المعنى، وتسمّى صيغها صيغ المبالغة" (٣). وعقد عليه الصّاحبيّ في كتابه باباً أسماه "الإفراط"، وممّا قاله فيه: "إنّ العرب تفرط في صفة الشيء مُجاوزة للقدر اقتداراً على الكلام" (٤). ويتّضح أنّهم يجمعون على أنّها ألفاظ محوّلة من اسم الفاعل فيها من المبالغة والكثرة والتأكيد والتّقوية ما لا يدلّ عليه اسم الفاعل. أمّا فيما يتعلّق في عددها فيرى ابن خالويه أنّها مصوغة في اثنتي عشرة صيغة، ولم يتعرّض لتقسيماتها السّماعيّة والقياسيّة (٥). ويرى ابن هشام أنّها محصورة في خمس صيغ (٦). أمّا أبو حيّان فيراها واقعة في خمس عشرة صيغة (٧). في حين يرى الأنطاكيّ، والغلاييني أنّها إحدى عشرة صيغة، ويقولان بسماعيّة ألفاظها، فيحفظ ما ورد منها ولا يُقاس عليه (٨).

وصيغ المبالغة كما يظهر محصورة في قسمين: الأوّل منها قياسيّ، والثّاني: سماعيّ. فالقياسيّ تتمثّل ألفاظه في: فَعَال، ومِفْعَال، وفَعُول، وفَعِيل. أمّا السّماعيّ ففيه: فَعِيل، ومِفْعِيل، وفُعْلَة، وفَاعُول، وفُعَال (٩).

وقيل إنّ دلالتها على المبالغة طارئة، إذ إنّ لكلّ صيغة من الصّيغ دلالة خاصة في الأصل، لكنّها نُقلت

(١). السّيوطي، عقود الجمال في علم المعاني والبيان، ١٢٢.

(٢). ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢٠٤.

(٣). المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرّفها، ٢٤٢.

(٤). الصّاحبيّ في فقه العربيّة، ٢٦٠.

(٥). ينظر: السّيوطي، المزهّر في علوم اللّغة، ٢٤٣/٢.

(٦). ينظر: شرح شذور الذهب، ٢٠٤.

(٧). ينظر: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ٢٢٨١.

(٨). ينظر: جامع الدروس العربيّة، ١٩٣/١. وينظر: المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرّفها، ٢٤٢/١.

(٩). ينظر: الحملاويّ، شذا العرف في فن الصّرف، ١٢٢-١٢١.

مجازاً إلى معنى المبالغة، ومن ثم نسي الأصل، فصار المجاز حقيقة^(١). ويرى آخر أنّ معاني صيغ المبالغة تقرب من معاني الصفة المشبهة؛ لأنّ الإكثار من الفعل والمبالغة فيه يجعلانه راسخاً في النفس كرسوخ الصفة^(٢).

ثانياً_ صياغتها وعملها

" تُبنى صيغ المبالغة من الفعل الثلاثي المتصرف المتعدّي، ما عدا صيغة (فَعَال)، فإنّها تصاغ من اللّازم والمتعدّي"^(٣). ويُشترط أن تكون قابلة للزيادة والتفاوت^(٤)، "فلا تستعمل إلاّ حيث يمكن الكثرة، فلا يُقال: مَوَات، ولا قَتَالَ زيّداً، بخلاف قَتَالَ النَّاسِ، أمّا إذا لم تدلّ عليها، فلا تعمل، كأن كانت للنسب؛ كنجار، وطعِم، أو كان بناء الوصف عليها ك(كريم، وفرِح)"^(٥).

تعمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل، فترفع فاعلها، وتتصب مفعولها، بالشروط ذاتها. والحقيقة أنّ هناك خلافاً بين البصريين والكوفيّين في إعمالها، فالبصريّون يقولون بإعمال (فَعُول)، و(فَعَال)، و(مِفْعَال)، أمّا (فَعِيل)، و(فَعِل) فيعملونها على ضعف؛ لقلّة ورودهما. على غرار ذلك نرى الكوفيّين ينكرون إعمالها ويؤوّلون المنصوب بعدها على إضمار فعل يدلّ عليه المثال^(٦)؛ لأنّها تحمل معنى المبالغة التي لا وجود لها في أفعالها، ولزوال الشّبه الصّوريّ بينهما^(٧)، فإذا قلت: هذا ضرّوبٌ زيّداً، فتقديره عندهم "ضرّوبٌ يضرب زيّداً"؛ لذلك يمنعون تقدّم الاسم المنصوب؛ لأنّ الفعل إنّما أضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المنقّدم عليه، فإذا تقدّم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلّ عليه، وهذا مذهب فاسد^(٨). وتؤيّد الباحثة الرّأي

(١) ينظر: الحلواني، محمّد خير، المغني الجديد في علم الصرف، ٢٥٣.

(٢) ينظر: الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية وصرّفها ونحوها، ٢٤٢.

(٣) ياقوت، محمود، النّحو التّعليمي والتّطبيقي في القرآن، ٢٣٠.

(٤) ينظر: نهر، هادي، الصّرف الوافي، ١٢٥.

(٥) السّيوطي، همع الهوامع، ٥٩/٢.

(٦) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الرّجّاجي، ١٧-١٥/٢.

(٧) ينظر: السّيوطي، المصدر السابق، ٥٩/٢.

(٨) ينظر: ابن عصفور، المصدر السابق، ١٨-١٥/٢.

الذي ذهب إليه البصريون.

ثالثاً_ دلالتها

تتبيّن دلالتها من خلال السياق الذي وردت فيه، ومما ورد في ديوان الهذليين قول معقل بن خويلد:

فَانْتَمَا لَجَوَابَا خَرُوقٍ وَشَرَابَانِ بِالنُّطْفِ الدَّوَامِي^(١) [الوافر]

استخدم الشاعر صيغتي مبالغة (جوابا، وشرابان)، ففي الصيغة الأولى (جوابا) يُلاحظ أنّها رفعت الفاعل وهو ألف التثنية، وأضيفت إلى مفعولها (خروق). أمّا الصيغة الثانية (شرابان)، فرفعت فاعلها، وهو أيضاً ألف التثنية، ومفعولها ورد متعلّقاً بالجار والمجرور (بالنطف). وأجيز عمل الصيغتين لمجيئهما خبرين لـ(إن). وتفيد صيغتا المبالغة المزولة والتّجديد، لأنّ الموصوف مداوم على الجواب والشرب ملازم لهما فعند قولنا: (هو كذاب) أردنا أنّ هذا الشخص صرفته الكذب، وهو مداوم عليه، كثير المعاناة له، مستمرّ فيه غير منقطع^(٢).

ومنه قول أميّة بن أبي عائذ: [الكامل]

فَدَ كُنْتُ خَرَجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لِحَاصِ^(٣)

جاءت صيغة المبالغة (خرّاجاً) رافعة لضمير مستتر تقديره (أنا)، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ (لُوجاً) شكلٌ آخر من صيغ المبالغة، وسيأتي تفصيلها وبيانها في حينه. وسوّغ عمل (خرّاجاً) لورودها خبراً لـ (كان). وتدلّ (خرّاجاً) على أنّ الشاعر كثير الخروج، وهو عليه معتاد. ولا شك أنّ التّضعيف أدى أدواراً

(١) الديوان، ٦٧/٣. الخرق: البُعد، كان فيها ماء أو شجر، أو أنيس، أو لم يكن، ابن منظور، لسان العرب، مادة (خرق). النطف: الماء الصّافي، ابن منظور، نفسه، المادّة نفسها.

(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ٩٦.

(٣) الديوان، ١٩٢/٢.

صرفية، ودلالية. فمن الناحية الصرفية أسهم في تشكيل بناء (فَعَلَ) في حالة الوقف. أما الناحية الدلالية فدلّت على التّكثير والمبالغة.^(١)

وشبّبه قول مالك بن خالد الخناعي: [الوافر]

أَقْبُّ الكَشْحِ خَفَّاقٌ حَشَاهُ يُضِيءُ اللَّيْلَ كَالْقَمَرِ اللَّيَّاحِ^(٢)

كما يظهر فقد جاءت صيغة المبالغة (خَفَّاقٌ) رافعة لفاعلها (حشاهُ)، وعملت لورودها نعتًا. وأفادت معنى التّجديد والاستمرار، ولربّما انتزع المعنى من خفقان القلب، فهو دائم الحركة والاضطراب. وخَفَّاق الحشى؛ أي ضامر البطن خميص، فإذا ضمّر خفق^(٣).

ويُردفه ببيت آخر، فيقول: [الوافر]

وَصَبَّاحٌ وَمَنَّاخٌ وَمُعْطٍ إِذَا عَادَ الْمَسَارِحُ كَالسَّبَّاحِ^(٤)

يتّضح ورود صيغتي مبالغة في الشاهد أعلاه (صَبَّاحٌ)، و (مَنَّاخٌ)، وقد ورد كلّ منهما عاملاً رافعاً لضمير مستتر تقديره (هو). وعملت لكونها جاءت نعوتات معطوفة عمّا قبلها. وكما ذكرت سابقاً أنّ بنية (فَعَال) تدلّ على المزاولّة والتّجديد، فإنّ المنعوت هنا كثير سقاية الصّبوح، ومعطاء النّاس الإبل والغنم للانتفاع بها، وفي هذا يقول السّكري: " منّاخ، يمنح غنمه، وأصل (المنيحة) أن يُعطى إبلًا أو غنمًا يُنتفع بها سنة، ثمّ يردّها، فكثرت ذلك، حتّى صارت العطية (منحة)"^(٥).

وقال في موضع آخر: [البسيط]

(١) ينظر: النّجار، أشواق، دلالة اللّواحق في العربية، ١٩٨.
(٢) الديوان، ٦/٣. اللّياح: الأبيض، ابن منظور: لسان العرب، مادة (ليح).
(٣) ينظر: ابن منظور، نفسه، مادة (خفق).
(٤) الديوان، ٦/٣.
(٥) شرح أشعار الهذليين، ٤٥١/١.

يُذْنِي الْحَشِيفَ عَلَيْهَا كَيْ يُؤَارِيهَا وَنَفْسَهُ وَهُوَ لِلْأَطْمَارِ لَبَّاسٌ^(١)

وردت صيغة المبالغة (لَبَّاسٌ) من فعل ثلاثي، كما جاءت رافعة للفاعل، وهو ضمير مستتر تقديره (هو) وجرير بالإشارة أنّ مفعولها قد تقدّم عليها (للأطمار)، كما نراه تعدّى باللام، مع أنّه متعدي بنفسه. وأجيز عمله؛ لأنّه مخبرٌ عنه. و"اللبّاس: ما يُلبس، لَيْسَ الثَّوبُ يَلْبَسُهُ لُبْسًا، وألبسه إياه. وثوب لبس إذا كثر لبسه، وقيل: قد لبس فأخلق. ولُبُوس: كثير اللباس"^(٢). ويتّضح من كلام ابن منظور أنّ صيغة المبالغة من هذا الفعل جاءت على صيغة (فعل)، ولعلّ ورودها على صيغة (فَعَال) ينبئ عن أنّها لهجة هذيل في هذا الضرب من الفعل. وحذف التّووين من (لَبَّاس) للضرورة الشعريّة. ومنه قوله أيضًا:

أَحْمَى الصَّرِيمَةَ أَخْذَانُ الرَّجَالِ، لَهُ صَيْدٌ وَمُسْتَمِعٌ بِاللَّيْلِ هَجَّاسٌ^(٣) [البسيط]

استخدم الشاعر صيغة المبالغة (هَجَّاسٌ)، وهي من فعل لازم، فجاءت رافعة لفاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هو). ويُفسّر عملها أنّها جاءت نعتًا لـ(مُسْتَمِعٌ). والهجس: ما يقع في الخلد، كأن تقول: هجس في قلبي همٌّ وأمر^(٤)، يريد أنّه فائق الذكاء^(٥). يقول ابن بري: "إنكار إطلاق السائل على كثير السؤل ليس بصحيح؛ لأنّ باب (فاعل) كـ (ضارب)، و(قاتل) عامٌّ لكلّ من صدر منه الفعل قليلًا كان، أو كثيرًا، فلا يمتنع أن يقع (فاعل) موقع (فَعَال) المختصّ بالكثير لعمومه، فقوله تعالى: "وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ"^(٦)، لا يقتضي أن يكون السائل هنا من قلّ سؤاله، ومثله في صفات الباري، والخلاق، والرازق"^(٧)

(١) الديوان، ٣/٣. الحشيف: الثوب البالي الخلق، ابن منظور، لسان العرب، مادة (حشف). الأطمار: الأثواب البالية الخلق، ينظر: ابن منظور، نفسه، مادة (طمر).

(٢) ابن منظور، نفسه، مادة (لبس).

(٣) الديوان، ٤/٣. الصريمّة: قطعة ضخمة من الرّمّل تنصرم عن باقي الرّمال، ينظر: ابن منظور، نفسه، مادة (صرم).

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هجس).

(٥) ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ٤٤١/١.

(٦) الداريات ١٩/٥١.

(٧) الحريري، درّة الغوّاص في أوام الخواص، ١٣٠.

وقال في موضع آخر:

[البسيط]

يَا مَيِّ إِنَّ تَفْقِيدِي قَوْمًا وَلَدَتْهُمْ
أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ^(١)

يُلاحظ ورود صيغة المبالغة (خلّاس) على وزن (فَعَّال)، وقد اشتقت من فعل ثلاثي متعدي. وعملت لمجيئها مخبراً عنها، فرفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هو). وحملت (خلّاس) دلالة كثرة الأخذ مُخالطة، ويرى الجوهري أنها بمعنى الاستلاب^(٢). وكأنّ اختلاس الأحياء عن وجه الأرض أصبح صناعة الدَّهر، وقيل في ذلك: " إِنَّ قَوْلِكَ لِصَاحِبِ الثِّيَابِ ثَوَابٌ، وَصَاحِبِ العَطْرِ عَطَّارٌ، وَلِصَاحِبِ البَزِّ بَزَّازٌ، وَإِنَّمَا أَوَّلُ هَذَا لَتَكْرِيرِ الفِعْلِ كَقَوْلِكَ: هَذَا رَجُلٌ ضَرَّابٌ، وَرَجُلٌ قَتَّالٌ؛ أَي الكَثِيرُ هَذَا مِنْهُ، وَكَذَلِكَ خِيَّاطٌ، فَلَمَّا كَانَتِ الصَّنَاعَةُ كَثِيرَةً المَعَانَاةَ لِلصَّنْفِ، فَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَعْلٌ؛ نَحْوُ: بَزَّازٌ، وَعَطَّارٌ"^(٣).

[التّويل]

وقال أبو خراش:

فَلَا وَأَبِيكَ الخَيْرَ لَا تَجْدِيئُهُ
جَمِيلَ الغِنَى وَلَا صَبُورًا عَلَى العُدْمِ^(٤)

يتبين من البيت ورود صيغة المبالغة (صَبُورًا) على وزن (فَعُول)، كما يظهر أنّها مسبوقه بنفي، وهذا ما خولها لرفع الفاعل، وهو ضمير مستتر تقديره (هو)، ونصب المفعول، وهو متعلّق بالجارّ والمجرور (على العُدْمِ). وتقيد (صَبُورًا) " دوام الفعل واستمراره من الموصوف بها"^(٥).

[التّويل]

ومثله قول أبي ذؤيب:

صُرُوبٌ لِهَامَاتِ الرِّجَالِ بِسَيْفِهِ
إِذَا حَنَّ نَبْعٌ بَيْنَهُمْ وَشَرِيحٌ^(٦)

(١) الديوان، ١/٣.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (خلس).

(٣) المبرّد، المقتضب، ١٦١/٣.

(٤) الديوان، ١٢٦/٢.

(٥) الحلواني، محمد خير، المعنى الجديد في علم الصرف، ٢٥٥.

(٦) الديوان، ٦٢/١.

أنت صيغة المبالغة (شروب) على وزن (فَعُول)، وهي من فعل ثلاثي متعدي، وجاء فاعلها ضميراً مستتراً تقديره(هو)، كما ورد مفعولها (هامات الرجال) متعدياً باللام، على الرغم من تعدّيه بنفسه. وجاء عاملاً لمجيئه خبراً للمبتدأ (ذلك) الواقع في البيت السابق. وتدلّ صيغة المبالغة على أنّ الموصوف ملازم للضرب، وهو عليه قائم.

[الطويل]

ومنه قول ساعدة بن جؤية:

شُرُوبٌ لِمَاءِ اللَّحْمِ فِي كُلِّ صَنِيفَةٍ وَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَنْ يُنْزِلُ الدَّرَّ تَحْلُبُ^(١)

وهنا أيضاً جاءت صيغة المبالغة (شروب) على وزن (فَعُول)، واشتقت من فعل ثلاثي متعدي. ونلاحظ أنها رفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هي)، ونصبت مفعولها (لماء اللحم)، وغني عن الذكر أنّ اللام التي تعدت بها (شروب) زائدة؛ لأنّ الفعل (شرب) متعدّي بنفسه. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الصيغة ممّا يستوي فيها التذكير والتأنيث، فمثلاً نقول: امرأة عجوز، وهمّة طموح^(٢)؛ فلذلك لم يلحق الناء في صيغة المبالغة.

[الوافر]

ومثله قول أبي خراش:

عَدَا يَرْتَادُ بَيْنَ يَدَيَّ قَنِيصٌ تَدَافِعُهُ سَفَنَجَةٌ عَنُودٌ
جَمُومٌ نَهْدَةٌ نُبْتُ شَطَاها إِذَا رُكِبَتْ عَلَى عَجَلٍ تَصِيدُ^(٣)

يظهر أنّ الشاعر استخدم صيغة المبالغة (جموم) من الفعل الثلاثي اللّازم، كما يتبين أنّها جاءت رافعة لفاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هي)، ويرجع سبب إعمالها إلى أنّها وردت نعتاً لـ (سَفَنَجَةٌ). و(الجموم)

(١) الديوان، ٢٢١/١.

(٢) ينظر: الحلواني، محمد خير، المعنى الجديد في النحو والصرف، ٢٥٥.

(٣) الديوان، ١٦٣/٢. السفنجة: الظليم الخفيف، وقيل: الظليم الذكر، وقيل: من أسماء الظليم في سرعته، وقيل: السريع، وقيل: الطويل، ابن منظور، لسان العرب، مادة (سفنج). العنود: المتقدمة في السير، ابن منظور، نفسه، مادة (عند). نهدة: الجسيمة المشرفة، بنظر: ابن منظور، نفسه، مادة (نهد).

هي "كثيرة الجريّ، إذا ذهب جريّ جاء جريّ، كما يُجَمّ ماء البئر" (١)، وهذا يشي بأنّ صيغة المبالغة دلّت على التكرار، ولعلّ ورودها في سياق جملة فعلية لخير دليل على دلالتها على التجدّد والحدوث. ويؤيّد أنّ صيغ المبالغة الآتية على هذا الوزن منقولة من أسماء الدّوات، وهي اسم للشّيء الذي يُفعل به ك (الوضوء، والسّحور) (٢).

وقال أميّة بن أبي عائذ: [الكامل]

أَوْ مُغْزِلٍ بِالْخَلِّ أَوْ بِخَلِيَّةٍ تَقْرُو السَّلَامَ بِشَادِنٍ مِخْمَاصٍ (٣)

جاءت صيغة المبالغة (مِخْمَاصٍ) مشتقة من فعل ثلاثي لازم، ورفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هو). وجوّز عملها لمحيثها نعتاً لـ (شادنٍ). و (مِخْمَاصٍ) كـ (خميص)، وهو الضامر البطن، وجدير بالذكر أنّها لم تُجمع بالواو والنون، وإن دخلت الهاء في مؤنثها حملاً على (فعلان) الذي أنثاه (فعلی)؛ لأنّه مثله في العدة والحركة والسكون (٤). وتُستعمل (مِفعال) لمن "اعتاد الفعل، أو دام منه" (٥)، وورود الفعل (تقرو) لخير كاشف عن دوام الفعل وتجدّده. وادّعى ابن طلحة أنّ دلالة (مِفعال) لمن صار له كالآلة، ويعلق أبو

حيان على رأيه بأنّ ذلك لم يرد عند المتقدمين (٦). ولم ترد هذه الصيغة عاملة في الديوان إلا مرة واحدة.

ومنه قول أبي ذؤيب: [الطويل]

عَصَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا؟ (٧)

(١) السكريّ، شرح أشعار الهذليين، ١٢٣٥/٣.

(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، ١٠٠.

(٣) الديوان، ١٩٢/٢.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (خمص).

(٥) السامرائي، فاضل، المصدر السابق، ٩٧.

(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥٩/٢.

(٧) الديوان، ٧١/١.

يبدو أنّ صيغة المبالغة (سَمِيعٌ) أتت على وزن (فَعِيل)، وهي من فعل ثلاثي متعدي. عملت عمل فعلها لمحبيها خبراً لـ(إن)، فرفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هو)، ونصبت مفعولها (لأمره)، ويُلاحظ أنّ مفعولها تعدى باللام، وهو متعدي بنفسه، فاللام هنا زائدة. وقُدِّم مفعولها لإفادة الحصر، فالمراد "إنّي أسمع أمره، لا أمر غيره"^(١). ويقول سيبويه: إنّ هذه الصيغة وما ورد قبلها من الصيغ التي يجوز فيهنّ التّقديم، والتّأخير، والإظهار، والإضمار.^(٢)

ومثله قول ساعدة بن جؤية:

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنَمْ^(٣) [البسيط]

وردت صيغة المبالغة (كَلِيل) على وزن (فَعِيل)، ورفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره(هو)، ونصبت مفعولها (مَوْهِنًا)، لأنّها بمعنى مُكِلٍّ، مغير منه عند المبالغة، و(فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل)، فإن كان بمعناه عمل

عمله، وقد ردّ بعض النّحاة ما ذهب إليه سيبويه، فأروا أن تكون (مَوْهِنًا) ظرفاً معمولاً لـ(شَاَهَا)، أو (كَلِيل)، وعلى هذا يكون معنى البيت أنّ البرق ضعيف الهبوب كليل في نفسه، فإذا كانت (كَلِيل) بمعنى ضعيف لم يجز أن يُقرنها بـ(عَمِلٌ). أمّا المعنى على تأويل سيبويه أنّه وصف حماراً أو أتنّاً نظرت إلى برق مستطير منبئ بالغيث يكلّ الموهن_ وهو وقت من اللّيل_ بروقه ولمعانها، وهو مجاز^(٤). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ صيغة (فَعِيل) لم ترد إلّا مرتّين في الديوان.

(١). الطّيب، منيرة حسن، المشتقّات الدّالة على اسم الفاعل في شعر الهذليّين، رسالة دكتوراة، جامعة أم درمان الإسلاميّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ٢٠١١، ٢٠٨.

(٢). ينظر: الكتاب، ١١٠/١.

(٣). الديوان، ١٩٨/١.

(٤). ينظر: سيبويه، المصدر السّابق، ١١٤/١.

ووردت ثلاث صيغ سماعية في الديوان، منها قول المعطل: [الطويل]

كَأَنَّهُمْ يَخْشَوْنَ مِنْكَ مُحَرَّبًا بِحَلِيَّةٍ مَشْبُوحِ الذَّرَاعَيْنِ مَهْرَعًا^(١)

نرى أنّ صيغة المبالغة (مَهْرَعًا) وردت على وزن (مِفْعَل)، وهي من فعل ثلاثي. وقد عملت عمل فعلها، فرفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هو). ويُسَوِّغ عملها؛ لأنها جاءت نعتًا لـ(مُحَرَّبًا). حملت صيغة المبالغة دلالة كثرة كسور العظام ودقّها.^(٢)

يرى بعض اللغويين أنّ كلاً من صيغة (مفعال، ومفعيل، ومفعل) هي في الأصل صيغة واحدة، انقسمت بفعل التطور هذا الانقسام، ولعلّ رؤيتهم منبثقة من تشابهها في البنية^(٣). فنخرج من ذلك أنّ دلالة (مفعل) كدلالة (مفعال) كونها مشتقة منها كما يقولون.

ومنها قول أبي العيال: [مجزوء الوافر]

وَلَا زُمَيْلَةَ رَغْدِي دَدَةٌ رَعِشٌ إِذَا رَكِبُوا^(٤)

أورد الشاعر صيغة المبالغة (زُمَيْلَةَ) على وزن فُعَيْل، وهي من الصيغ القليل ورودها. وعملت؛ لأنها جاءت في سياق النقي، فرفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هو). حملت (الزُمَيْلَةَ) معنى " الضعيف جاءت في سياق النقي، فرفعت فاعلها، وهو ضمير مستتر تقديره (هو). حملت (الزُمَيْلَةَ) معنى " الضعيف الجبان الرذل"^(٥). ويلاحظ أنّ الشاعر أضاف التاء لموصوف مذكر، وهذا ما يدلّ على أنّ التاء ليست للتأنيث، وإنما أضيفت لتضفي مزيداً من المبالغة^(٦).

(١) الديوان، ٤٢/٣.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هزغ).

(٣) ينظر: الحلواني، محمد خير، المعنى الجديد في علم الصرف، ٢٥٦.

(٤) الديوان، ٢٤١/٢.

(٥) ابن منظور، المصدر السابق، مادة (زمل).

(٦) ينظر: الحلواني، محمد خير، المصدر السابق، ٢٦٠.

ويقول المتنخل:

[البسيط]

يُجِيبُ بَعْدَ الْكَرَى لِنَبِيِّكَ دَاعِيَهُ مِجْدَامَةٌ لِهَوَاهُ قُلُّلٍ وَقَلٍ^(١)

يَتَّضِحُ أَنَّ صِيغَةَ الْمَبَالِغَةِ (مِجْدَامَةٌ) جَاءَتْ عَلَى وَزْنِ (مِفْعَالَةٌ)، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ فِعْلِ مَتَعَدِّيٍّ . وَرَفَعَتْ صِيغَةَ الْمَبَالِغَةِ فَاعِلَهَا، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ (هُوَ)، وَنَصَبَتْ مَفْعُولَهَا (لِهَوَاهُ)، وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّامَ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِالْمَفْعُولِ بِهِ زَائِدَةٌ . وَوَرِدَتْ (مِجْدَامَةٌ) لِتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَوْصُوفَ " قَاطِعٌ لِلْأُمُورِ فَيَصِلُ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: سَرِيعُ الْقَطْعِ لِلْمَوَدَّةِ"^(٢) . وَكَمَا ذَكَرْتَ أَعْلَاهُ أَنَّ التَّاءَ تَزِيدُ فِي مَعْنَى الْمَبَالِغَةِ .

وَيُلَاحَظُ أَنَّ أَكْثَرَ صِيغِ الْمَبَالِغَةِ الْعَامِلَةَ وَرُودًا فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ هِيَ (فِعُولٌ)، وَمِنْ ثَمَّ (فِعَالٌ)، يَلِيهَا (فَعِيلٌ) وَيَلِيهَا (مِفْعَالٌ) .

(١) الديوان، ٣٥/٢ . وقال: الصعود في الجبل، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (وقل). قلقل: الخفيف في السفر المعوان السريع التقلقل، ابن منظور، نفسه، مادة (قلل).
(٢) ابن منظور، نفسه، مادة (جذم).

خامسًا: معمول اسم التّفْضيل

أولًا_ حدّه

ثانيًا_ أحوال اسم التّفْضيل ودلالته

عقد سيبويه باباً خاصاً لاسم التفضيل فقال: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة"^(١). ونرى المبرّد قد حذا حذوه فقال: " هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة" ف(أفضل) فيه معنى الفعل، فإن أجرينته على الأول فبذلك المعنى، كأنتك قلت: يفضله أبوه، وإن لم تُجره فكما ذكرت لك، وهو الباب"^(٢).

ويقول أبو حيان: " هو الوصف المصوغ على (أفعل) دالاً على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر، فالوصف جنس، وعلى (أفعل) يشملها، ويشمل باب (أفعل فعلاء)، إمّا وجوداً؛ نحو: أدعج، ودعجاء، وإمّا امتناع خلقه؛ نحو: آدر، و(دالاً على زيادته) احتراز من هذين"^(٣). وحُدَّ بأنّه: " الصّفة الدّالة على المشاركة والزيادة، ك(أكرم)"^(٤). ويقربه في ذلك الرّضويّ حيث قال: " هو ما اشتقّ من فعل، لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل)"^(٥). ويشابهه الأزهرّي فيقول: هو " الوصف المبني على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"^(٦).

ويظهر ممّا سبق أنّهم أجمعوا على تعريفه أنّه اسم مشتقّ من الفعل على وزن(أفعل)، ويكون دالاً على الزيادة والمفاضلة.

ثانياً_أحوال اسم التفضيل ودلالته

أ.المقترن ب(أل)

(١).الكتاب، ٢٤/٢.

(٢).المقتضب، ٢٤٨/٣.

(٣).ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٣١٩/١.

(٤).ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ٢٦٣.

(٥).شرح الرضويّ على الكافية، ٧٦٥/٢.

(٦).شرح التصريح على التوضيح، ٩٢/٢.

إن أتى معرفاً ب(أل) وجبت مطابقتها لموصوفه، وعدم اقترانه ب(من)^(١). ولم يرد اسم التفضيل مقترناً ب(أل) في ديوان الهذليين.

ب.المجرد من (أل) والإضافة

وفيه لا تجب المطابقة، ويتوجب أن يكون اسم التفضيل مفرداً مذكراً على كل حال، فنقول: (زيد أو هند أفضل من عمرو)، (الزيدان أو الهندان أفضل من عمرو)^(٢).

ومما ورد فيه من الديوان قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

فَذَلِكَ أَعْلَى مِنْكَ فَقَدْ لَأْنَهُ كَرِيمٌ وَبَطْنِي بِالْكَرَامِ بَعِيحٌ^(٣)

جاء اسم التفضيل (أعلى) رافعاً لفاعله، وهو ضمير مستتر تقديره(هو)، كما جاء ناصباً للتمييز (فقدًا). والشاعر يقول: " لا تزال تصيبي مصيبة كأنها بعجة بالطن، هذا أعلى وأمثل منك؛ أي لا تزال تصيبي باعجة بموت كريم وخليل وحبیب"^(٤). وقيل: إنها بمعنى أشد، كقولك: عال أمر القوم عولاً، إذا اشتد وتفاقم ويظهر أن أبا ذؤيب لم يُرد(أعلى)، إنما قصد أعول؛ أي (أشد)، ويكون بهذا قد أحدث قلباً مكانياً^(٥). وكما اتضح فقد دل اسم التفضيل على الزيادة والتفضيل.

ومنه أيضاً قول البريق:

[الوافر]

بِأَجْرٍ جُرْأَةٌ مِنْهُ وَأَدْهَى إِذَا مَا كَارِبُ الْمَوْتِ اسْتَدَارَا^(٦)

القارئ للشاهد أعلاه يتبين له ورود اسمي تفضيل (بأجراً) و(أدهى)، وقد رفع كل منهما فاعلاً، وهو في

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٥٢/٣.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢١٤.

(٣) الديوان، ٦١/١.

(٤) السكري، شرح أشعار الهذليين، ١٣٨/١.

(٥) ينظر: الديوان، ٦١/١.

(٦) نفسه، ٦٣/٣.

الحالتين ضمير مستتر تقديره(هو). وأفاد اسما التفضيل معنيي الزيادة والمفاضلة. ويرى السامرائي أنّ (من) لا تحمل معنى المفاضلة، وإنما حملت معنى المجاوزة، وأصلها لابتداء الغاية^(١). وذهب المبرّد وسيبويه إلى أنّها لابتداء الغاية، لكنّه أشار إلى أنّها تفيد مع ذلك معنى التبعيض، فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعض، ولم يعم^(٢). وتجدر الإشارة إلى مسألة حذف المفضّل عليه في قوله: (وأدهى) فالمفضّل منه محذوف، وتقديره(منه)، ويجوز حذف المفضّل عليه إن دلّ عليه دليل، ويكثر إن جاء أفعال التفضيل خبرًا، في حين يقلّ حذفه، إن لم يجيء أفعال التفضيل خبرًا^(٣).

ومنه قول عمرو بن الدّاخل: [الوافر]

وَمَا إِنَّ أَحْوَرَ الْعَيْنَيْنِ رَخْصُ الْـ عِظَامِ تَرُودُهُ أَمْ هَدُوجُ

بِأَحْسَنِّ مَقْلَةً مِنْهَا وَجِيدًا غَدَاةَ الْحَجْرِ مَضَحَكُهَا بَلِيحٌ^(٤)

أورد الشّاعر اسم التّفضيل في قوله (بأحسنّ)، حيث جاء رافعًا لفاعله، وهو ضمير مستتر تقديره(هي) وناصبًا لتمييزه(مقلّة)، و(جيدًا). وأضفى اسم التّفضيل معنى الزّيادة والمفاضلة في الحُسن، فمحبوبة الشّاعر تفوق الغزال في اتساع عينها، وارتفاع جيدها. وقد لعبت الباء الدّاخلية على اسم التّفضيل دورًا في تأكيد زيادة الحسن، إذ هي باء زائدة للتّوكيد واقعة في خبر(ما).

وشبّبهه قول ساعدة بن جؤية: [الكامل]

فَكَأَنَّ فَاهَا حِينَ صُفِيَّ طَعْمُهُ وَاللَّهِ أَشْهَى إِلَيَّ وَأَطْيَبُ^(٥)

(١) ينظر: معاني النّحو، ٣١٤-٣١٥.

(٢) ينظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ٧٠/٣.

(٣) ينظر: عبد الغني، أيمن أمين، النّحو الكافي، ٣١٧/٢.

(٤) الديوان، ٩٨/٣-٩٩. هذوح (الهدج): تقطّع الصّوت في ارتعاش، ابن منظور، لسان العرب، مادة(هدج). تروود: ألتي تروود وتطوف، ابن منظور، نفسه، مادة(رود).

(٥) الديوان، ١٨٣/١.

كما يظهر فقد جاء اسما التفضيل (أشهى)، (وأطيب) رافعين فاعلين، وهما ضميران مستتران تقديرهما (هو). وأتى اسما التفضيل لغير المفاضلة، وكأنَّ الشاعر أراد أن يقول: إنَّ مذاق هذه الخمر شهِّيَّ وطيب إليَّ كمذاق هذا العسل^(١). وقد ورد اسم التفضيل لغير المفاضلة في قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ"^(٢)؛ أي وهو هيِّن عليه^(٣).

ومثله قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

مَا حُمِّلَ الْبُخْتِيُّ عَامَ غِيَارِهِ عَلَيْهِ الْوُسُوقُ بُرْهًا وَشَعِيرُهَا
بِأَعْظَمَ مِمَّا كُنْتَ حَمَلْتُ خَالِدًا وَبَعْضُ أَمَانَاتِ الرِّجَالِ غُرُورُهَا^(٤)

ممَّا يشدُّ الانتباه ورود المفضَّل (حمل خالد) متأخرًا عن المفضَّل عليه (حمل البختي)، وتأويل الكلام أنَّ حمل خالد من الأمانات أعظم درجة من حمل البختي. فاسم التفضيل كما يظهر رفع فاعلاً، وهو ضمير مستتر تقديره (هو). ودلَّ اسم التفضيل على الزيادة والمشاركة.

جـ_المضاف إلى معرفة

تجب المطابقة بين الاسم وموصوفه، إنَّ أوَّل (أفعل) بما لا تفضيل فيه، كقولهم: (الناقص والأشجَّ أعدلا بني مروان)؛ أي عادلهم، أمَّا إن دلت على الأصل الذي وضعت له من المفاضلة جازت المطابقة، وابن السَّراج يوجبه^(٥).

[المتقارب]

ومن شواهدة قول أبي ذؤيب:

(١) ينظر: السكرِّي، شرح أشعار الهذليين، ١١١٤/٣.
(٢) الروم ٢٧.
(٣) ينظر: السَّمرائي، فاضل، معاني النَّحو، ٣١٣/٤.
(٤) الديوان، ١٥٤/١. غياره: نفعه، ابن منظور، لسان العرب، مادة (غير). الوسوق: الجمل عامَّة، نفسه، مادة (وسق).
(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٥٤/٣.

أَلْخَنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو
لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرِ^(١)

جاء اسم التّفضيل (أَعْلَمُهُمْ) رافعاً ضميراً مستتراً تقديره (هو)، كما ورد مضافاً إلى معرفة (هم)؛ ولأنّ اسم التّفضيل حمل معنى المفاضلة، طابق الموصوف موصوفه في الأفراد. ولم يرد اسم التّفضيل في الديوان مضافاً إلى معرفة إلا في هذا الموضع.

(١) الديوان، ١/٤٦٦.

المبحث السادس: معمول ألفاظ المدح والذم

أولاً_ المدح والذم لغة

ثانياً_ المدح والذم في عرف النحويين

ثالثاً_ عملهما ودلالاتهما

أولاً_المدح والذم لغة

المدح: " نقيض الهجاء، وهو حسن الثناء"^(١). وقيل هو: إحسان الثناء على الممدوح^(٢).

أما الذمّ: فهو " نقيض المدح، وهو اللوم في الإساءة"^(٣). و يرى ابن فارس أنّه ما "يدلّ على خلاف الحمد"^(٤).

ثانياً_المدح والذمّ في عرف النحويين

ويُعبّر عنها بأفعال مخصوصة، ومن أشهرها (نعم وبئس)، وتعارف النحاة على استخدام (نعم) للمدح و(بئس) للذمّ. وتجدر الإشارة أنّ كلتي اللفظتين أفعال ماضية ضعيفة غير متصرفّة؛ لإزالتهما عن مواضعهما، ف(نعم) منقولة من قولنا: (نعم الرجل) إذا أصاب نعمة، و(بئس) منقولة من قولنا: (بئس الرجل) إذا أصاب بؤساً. وغنيّ عن البيان الاختلاف الدلاليّ الذي فرضه واقع الاستعمال في كلتي اللفظتين، هذا بدوره جعلهما يضارعان الحروف، فلم يتصرفا، وهذا وجه ضعفهما^(٥).

ثالثاً_عملهما ودلالتهما

يُشترط في فاعل (نعم وبئس) أن يكون معرفاً ب(أل)، أو مضافاً إلى المعرّف بها، أو إلى المضاف إلى المعرّف بها، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل)، والصحيح عدم القياس على ذلك، وأجاز الفراء كونه مضافاً إلى نكرة، وإجازته هذه منقولة عن الكوفيّين وابن السّراج، ويرى عامّة النّاس أنّ إضافته إلى النّكرة تكون للضرورة^(٦).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (مدح).

(٢) ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (مدح).

(٣) ابن منظور، المصدر السابق، مادة (ذم).

(٤) مقاييس اللغة، مادة (ذم).

(٥) ينظر: الرّجّاجي، الجمل في النّحو، ١٠٨.

(٦) ينظر: الصّبّان، شرح الأشموني على حاشية الصّبّان، ٤٤/٣-٤٥.

أما المخصوص بالمدح أو الذمّ فيُشترط أن يكون مطابقاً للفاعل بالإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير،

والتأنيث؛ لأنه هو الفاعل في المعنى، وأن يكون من جنسه، بمعنى أنه يصدق عليه^(١).

وردت (نعم وبئس) في ديوان الهذليين على قلّة، حيث لا تكاد تتعدّى ستة مواضع. ومما ورد في الديوان

قول أبي ذؤيب:

[البسيط]

حَتَّى إِذَا أَمْكَنَتْهُ كَانَ حِينئِدٍ حُرّاً صَبُورًا فَنِعْمَ الصَّابِرُ النَّجْدُ^(٢)

يظهر استخدام الشاعر لأسلوب المدح (نعم)، فقد جاء رافعاً لفاعله المعرفّ ب(أل) (الصابر). أما المخصوص بالمدح فهو (النجد). وفي هذه الحالة يجوز أن تكون (النجد) مبتدأ، وجملة (نعم) وفاعلها خبراً كما يجوز أن تكون (النجد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو). وقيل إنّ (النجد) مبتدأ خبره محذوف، وتقديره (النجد الممدوح)، وإليه ذهب ابن عصفور. وقيل (النجد) بدل من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان^(٣). وعلى ذلك فإن أعرب فعل المدح وفاعلها خبراً مقدّماً، والمخصوص بالمدح مبتدأ، دلّت الجملة على الثبات والاستمرار، فالشاعر يمدح استمرار صبر المخصوص بالمدح وثباته. وإن أعربت جملة فعلية اتّسمت بالتجدّد والتّغيير، وكان الشاعر يمدح كثرة صبر هذا الشّجاع.

واختلف في اللام الداخلة على الفاعل، فبعضهم قال بأنها جنسيّة، وبعضهم الآخر قال بعهديتها، والصّحيح أنّها للجنس، وقد اختلف من قال بجنسيّتها على قولين: ١. أنّها للجنس حقيقة، فالجنس كلّ ممدوح، أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته؛ لكونه فرد من أفرادها. ٢. أنّها نُعتت بالجنسيّة مجازاً، لأننا عينا ممدوحاً بذاته، ولكنّه جُعِلَ شاملاً للجنس كلّ مبالغة^(٤).

(١) ينظر: الشوملي، علي موسى، شرح ابن معطي، ٩٧٣.

(٢) الديوان، ١٢٨/١.

(٣) ينظر: ابن الصّانغ، الملحّة في شرح الملحّة، ٤٠٦.

(٤) ينظر: نفسه، ٤٠٨.

ومنه قول أبي خراش:

[الطّويل]

حَدَانِي بَعْدَ مَا خَدِمْتُ نِعَالِي دُبْيَةً إِنَّهُ نِعَمَ الْخَلِيلِ^(١)

وكما يظهر جاء فعل المدح (نعم) رافعاً لفاعله المعرّف ب(أل) (الخليل). أمّا المخصوص بالمدح فقد حُذِفَ؛ لدلالة السّياق عليه، وهو دُبْيَةٌ، وتقدير الكلام (إنّه نعم الخليل هو). ولجأ الشّاعر إلى الحذف للإيجاز والاختصار، وللضرورة الشعريّة. فالشّاعر أراد الإشادة بفضائل ممدوحه، ولو لم يُرد تعظيمه لما ذكره قبلاً. وأسهم ورود فعل المدح ومتعلّقاته في خبر إنّ في تأكيد المدح وتعميقه واستمراريّته.

ومنه قول معقل بن خويلد:

[الوافر]

فَبِئْسَ الثَّوَابُ إِذَا مَا اسْتُنْبِيءَ بَ يُغْلَى بِهِ الذَّكْرُ الْقَاضِبُ^(٢)

جاء فاعل (بئس) معرّفًا ب (أل) (الثّواب)، كما ورد المخصوص بالذّم محذوفًا لدلالة السّياق عليه وحُذِفَ للاختصار، وتقدير الكلام (بئس الثّواب هو). ويرى السّكريّ أنّ التقدير "بئس الثّواب أن أضرب بالسّيف"^(٣). ولا شك أنّ أسلوبيّ المدح والذّم ينضويان تحت الإبهام التّركيبي، ويظهر أثره فيه من خلال تأخّر المخصوص، ووقوع فاعل (نعم وبئس) وما يجري مجراها ضميرًا مستترًا مفسّرًا بنكرة تعرب تمييزًا، أو يكون الفاعل فيهما معرّفًا بالألف واللام التي فيها معنى الجنس العام، وهذا كلّ من شأنه أن يسبغ دلالة الإبهام إضافة إلى معنى المدح والذّم^(٤).

وشبّبه قول قيس بن عيزارة:

[الطّويل]

(١) الديوان، ١٤٠/٢. حذمت: قُطِعَتْ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حذم).

(٢) الديوان، ٧٠/٣. الذّكر: ما يبس من الحديد واشتدّ، ابن منظور، نفسه، مادة (ذكر).

(٣) السّكريّ، شرح أشعار الهذليّين، ٣٩٢.

(٤) ينظر: تركي، فايز صبحي، عبد السلام، فاعليّة المعنى النّحويّ الدلاليّ لأسلوب المدح والذّم في القرآن الكريم، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ع ١٠١، ١٥٤.

وَيَأْمُرُ بِي شَعْلٍ لِأَقْتُلَ مُقْتَلًا فَقُلْتُ لِشَعْلٍ بِئْسَمَا أَنْتَ شَافِعٌ^(١)

يتضح للقارئ اتصال (ما) في (بئس)، وللعلماء في (ما) هذه أربعة أقوال، الأول: أنها موصولة معرفة في موضع رفع على الفاعلية، والجملة بعدها لا محل لها صلة، والثاني: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز، والجملة بعدها صفة لها، وذلك رأي الأخفش، والزجاج، والفارسي، أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف، والقول الثالث: أن (ما) هذه هي المخصوص بالمدح أو بالذم، وهي اسم موصول، والفاعل ضمير مستتر فيه، وهذا قول الكسائي، ونقل عن الفراء أيضًا، الرابع: أن (ما) هذه كافة لنعم أو بئس عن العمل، فلا فاعل لواحد منهما^(٢). وتقدير الكلام (بئس القول الذي أنت قائله)، ولا يخفى ما للاتصال (ما) وصلتها من أثر في تقوية الذم وتعميقه. وتميل الباحثة إلى تأويل النحاة الأول، وبهذا تكون الدلالة أن الشاعر يذم كثرة القول الصادر من الموصوف بأنه غاية في الرداءة.

[الطويل]

ومنه أيضًا قول أبي خراش:

فَنَعْمَ مُعْرَسُ الْأَضْيَافِ تَذْحِي رِحَالَهُمْ شَامِيَةٌ بَلِيْلٌ^(٣)

ظهر فاعل (نعم) مضافًا إلى ما فيه (أل)، كما جاء المخصوص بالمدح ضميرًا مستترًا تقديره (هو) وكان الأصل بالشاعر أن يقول: (نعم المعرس معرسهم)، لكنه عدل عن التعبير بالضمير إلى الاسم الظاهر لغرض دلالي وهو التأكيد على مدح هؤلاء، والإشادة بهم، وقيل في ذلك: "فإذا كان الضمير يعطي إشارة ذهنية إلى العائد عليه، هذه الإشارة تحضره في النفس إلا أن قدرًا كبيرًا من التأثير يظل الاسم الظاهر محتفظًا به، ولا يستطيع الضمير حمله نيابة عنه؛ لأن الإشارة تتولد حين يقرع اللفظ السمع بجرسه،

(١) الديوان، ٧٧/٣. ينظر مثله: ٣٩/٢.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٤٠/٣.

(٣) الديوان، ١٤١/٢. تذحي: تسوق وتطرد، ابن منظور، لسان العرب، مادة (ذحى). بليلى: الريح التي ترازجها المطرة الخيفة، ينظر: ابن منظور، نفسه، مادة (بلل).

وارتباطاته الدلالية المختلفة جدّ الاختلاف، والتي اكتسبها في قصته الطويلة مع الكلمات، والأحداث، والمواقف^(١). ولم يرد فاعل (نعم) مضافاً إلى معرفة في غير هذا الموضع.

ومن الأفعال التي تدلّ بما تدلّ عليه (نعم) (حبّذا)، ومعناها " المدح وتقريب لمذكور بعيداً من القلب"^(٢) وهي مكوّنة من شقين: (حبّ)، و(ذا)، إلّا أنّهما جُعلا كالشيء الواحد، فلم يتفرقا، وأصلها (حُبُّبُ ذَا)، حيث أُدغمت الباء في الباء؛ خوفاً من اجتماع المثليين^(٣).

وفي (حبّذا) لغتان؛ فتح الحاء وضمّها. واختلف في الاسم الواقع بعدها، فمنهم من جعل المخصوص بعدها خبراً، على أنّ (حبّذا) مبتدأ، ومنهم من جعله فاعلاً على أنّها فعل، وهذا مذهب الأخفش، وقيل إنّ هذا القول تكلف، وإخراج اللفظ عن أصله بلا دليل. وقال ابن خروف بعد أن مثل ب(حبّذا زيد)، (حبّ) فعل، و(ذا) فاعله، و(زيد) مبتدأ، وخبره(حبّذا)، وقال: هذا قول سيوييه. فالمعرفة بعد (حبّذا) مرفوع بالابتداء، أو خبر لمبتدأ محذوف، والنكرة بعدها منصوب على التّمييز، ويذكر قبله وبعده^(٤).

ولم ترد (حبّذا) في ديوان الهذليين إلّا في موطن واحد، وهو قول المتخلّ: [البسيط]

عَقُّوا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ أَحَدٌ ثُمَّ اسْتَفَاءُوا وَقَالُوا حَبِّذَا الْوَضْحُ^(٥)

رفعت (حبّ) فاعلها (ذا)، وأردفت بالمبتدأ (الوضح)، أمّا جملة (حبّ) وفاعلها، فجاءت خبراً مقدّماً. والشاعر هنا يصف ممدوحه بأنّه غاية في الصّلاح، فيقول: "حبّذا اللّبن نرجع إليه"^(٦). ولا شك أنّ في انتقاء الشاعر ل(حبّذا) كبير الأثر في الدلالة، ففيها إشعار بأنّ الممدوح أحبّ، وأقرب إلى النفس، ف(حبّ)

(١). أبو موسى، محمّد، خصائص التّركيب، ٢٤٨.

(٢). ابن جني، اللمع في العربيّة، ٢٢٣.

(٣). ينظر: الرّجّاجي، الجمل في النّحو، ١١٠.

(٤). ابن الصّانغ، اللّمْحة في شرح الملحّة، ٤١٦-٤١٨.

(٥). الدّيوان، ٣١/٢.

(٦). السّكريّ، شرح أشعار الهذليين، ١٢٧٩/٣.

أعمق في الدلالة من (نعم)^(١).

^(١) ينظر: ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، ٢٢٣.

المبحث السابع: معمول أسماء الأفعال

أولاً_ الاختلاف في اسميتها وفعاليتها

ثانياً_ عملها ودلالاتها

أولاً_ الاختلاف في اسميتها وفعليتها

يرى سيبويه أنها أسماء، حيث عقد باباً في كتابه أسماء" هذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعل فيه بأسماء لم تُؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"، وظاهر كلامه يدلّ على أنها تضيفي ما تضيفيه الأفعال من دلالة، غير أنها ليست مشتقة من الأفعال^(١). ويرى الرضوي أنها أسماء بُنيت لمشابهتها مبني الأصل، وهو الماضي والأمر ويرجع السبب في إلحاقها تحت باب الأسماء إلى أمر لفظي، وهو أنّ صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال، كما أنها لا تتصرف تصرفها، إضافة إلى دخول اللام على بعضها، والتتوين على بعضها الآخر، ولا يُغفل أنّ جزءاً منها منقول من الظروف، والجار والمجرور^(٢). ويقول ابن عقيل إنّ القول باسميتها هو مذهب البصريين، وحثّهم في ذلك تنوينها. وأمّا القول بفعليتها فهو مذهب الكوفيّين، وحكمهم هذا نابع من نظرهم إلى معناها^(٣). ويرى ابن كمال باشا أنها أسماء حيث قال: "ومن المبنيات أسماء الأفعال، وهي في الحقيقة أفعال جامدة لصدق حدّ الفعل عليها، وذلك أنهم لما رأوا أنّ هذه الكلمات معناها فعل، ومع ذلك لا تكون على صيغته سمّوها أسماء، وإلا فلا فرق بين (صه)، وبين (أوشك) في الدلالة على معنى الفعل"^(٤).

ثانياً_ عملها ودلالاتها

تعمل أسماء الأفعال عمل فعلها في التّعدي، واللّزوم، والإظهار، والإضمار؛ لموافقته إياها في المعنى^(٥) وظاهر الكلام يشي بأنّ أسماء الأفعال تكون متعدية، إن كان فعلها متعدياً، وتكون لازمة، إن كانت أفعالها كذلك، وأيضاً تُعامل معاملة أفعالها في الإظهار والإضمار.

(١) ينظر: ٢٤١/١.

(٢) ينظر: شرح الرضوي على الكافية، ٢٩٠/٢-٢٩١.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٦٣٩/٢.

(٤) أسرار النحو، ١٨٨.

(٥) ينظر: ابن عقيل، المصدر السابق، ٦٤٠/٢.

ولا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وهذا مذهب البصريين، وأجاز ذلك الكسائي. أما الكوفيون فجوزوه عدا الفزاء. كما لا يجوز حذف اسم الفعل، وإبقاء مفعوله، ونقل عن بعضهم إجازته، واستُشِفَّ من كلام سيبويه ما يدل على جوازه^(١).

ومن شواهد وروده في الديوان قول أبي ذؤيب:

[الطويل]

يُطِيلُ نَوَاءً عِنْدَهَا لِيَرُدَّهَا وَهِنَاهُ مِنْهُ دُورُهَا وَقُصُورُهَا^(٢)

رفعت (هيهات) فاعلها، وهو اسم ظاهر (دورها). وجاءت (هيهات) لتدل على أن المتحدث عنه بعيد كل البعد عن دور محبوبته، وقصورها. ولا شك أن استعمالها بديلاً عن الأفعال أبلغ وأكد في المعنى، كما أنها تختصر كلاماً طويلاً^(٣)، وهذا يعني أنها أبلغ، وأكثر اختصاراً من أفعالها.

ومنه أيضاً قول المعطل:

[الطويل]

فَهِنَاهُ نَاسٌ مِنْ أَنَاسٍ دِيَارُهُمْ دُفَاقٌ وَدُورٌ الْآخِرِينَ الْأَوَّابِينَ^(٤)

يظهر للقارئ أن (هيهات) رفعت معمولها النكرة (ناس). والمعنى الذي أشار إليه " ما أبعد هؤلاء"^(٥). ويتضح مما تقدم أنها اختصرت كلاماً، كما دلت على المبالغة في البعد والتوكيد والتعجب.

ومما ورد أيضاً (رؤيد)، فقد قال المعطل:

[الطويل]

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تُدِّي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُهُمْ مُتَمَائِنٌ^(٦)

أتى اسم الفعل (رؤيد) رافعاً لفاعل مضمر، ونصب معموله (علياً). والشاعر بقوله ذاك إنما أراد " أمهاتهم

(١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٣١١/١.

(٢) الديوان، ١٥٨/١.

(٣) ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٩٨/٢.

(٤) الديوان، ٤٤/٣.

(٥) نفسه، والصفحة نفسها.

(٦) نفسه، ٤٦/٣.

وعلى قبيلة، وجُد قطع نسبتهم، وكُنِّي بالثدي عن القرابة؛ لأن الرضاع سبب القرابة^(١). وقيل (إرواد) تصغير
ترخيم، لا تصغير (رود) بمعنى المهل، خلافاً للقرآن في دعواه ذلك؛ لأن اسم الفاعل مصغر، وأما المصادر
فلا تصغر قبل التسمية^(٢). وقد تُضاف الكاف إليه خوفاً من حصول الالتباس بالمعني، وحذفها يكون
استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره^(٣).

ويُتضح ممّا سبق أنّ اسم الفاعل عمل معرفاً ونكرة، وتتوّعت أسباب إعماله حال تنكيره، وممّا يسجل
أنّه عمل مجموعاً (جمع تكسير، وجمع مؤنث سالم). وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها، فترفع فاعلها،
وتنصب مفعولها، إلا أنّها لم تقو قوة الفاعل، لذا فإنّ مفعولها يُنصب على التشبيه بالمفعول به؛ لأنّها ليست
في معنى المضارع، وإنما شُبّهت به فيما عملت فيه. وقد تتوّعت الصيغ الصرفيّة التي عملت بها، فمنها:
فُعْلٌ، وفعلان، وفعليل، وغيرها. ويعمل اسم المفعول إن كان صلة (أل) مطلقاً، أمّا إن كان نكرة فالمتقدمون
لم يشترطوا اعتماده على الحال والاستقبال، على النقيض من المتأخّرين الذين أوجبوا اعتماده.

اختلف النحاة في عمل صيغة المبالغة، فالبصريّون يقولون بإعمال (فعل)، و(فعل)، و(مفعال). أمّا
(فعليل)، و(فعل) فيعملونها على ضعف لقلّة ورودهما، على غرار ذلك نرى الكوفيّين ينكرون إعمالها،
ويؤوّلون المنصوب بعدها على إضمار فعل يدلّ عليه المثال. وانحصرت صيغها القياسيّة في أربع: (فعليل)،
و(فعل)، و(مفعال)، و(فعل)، والسماعيّة جاءت في ثلاث (مُفَعَّلٌ، وفُعَيْلٌ، ومِفْعَالَةٌ).

لم يرد اسم التفضيل مقترناً ب(أل) في الديوان، بل جاء مجزّداً من (أل)، والإضافة، ومضافاً إلى معرفة،
وفي كلتي الصورتين كان حضوره على قلّة، والملاحظة ذاتها في أفعال المدح والذم حيث لم يكن لها ذاك
الحضور الملاحظ.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٠/٤.

(٢) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٣٠٠/١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٤٤/١.

اختلف النَّحاة في أسماء الأفعال، فمنهم من يرى أنَّها أسماء، وهذا مذهب البصريين، ومنهم من يرى أنَّها أفعال، وهو مذهب الكوفيين. ولم يوظفها الشعراء الهذليون كثيرًا في أشعارهم، فتكررت (هيهات) مرتين فيها، وظهرت (رويد) في بيت واحد، أما بقية فلم ترد على الإطلاق.

الخاتمة

سرتُ وركب هذه الدراسة الموسومة بـ "المرفوعات في ديوان الهذليين" طريقًا طويلًا، عشت خلاله أتفيًا ظلال الشعر الجاهلي، وأنا أستعذب وعورة الطريق، وأستسهل صعابه في سبيل بلوغ الغاية المرجوة، وتحقيق الهدف المنشود، خدمة للعربية وأهلها... وكان لهذا الطريق الطويل نتائج عدة أوجزها في الآتي:

١. نسبة ورود الجمل الفعلية تفوق نسبة الجمل الاسمية، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة حياة الهذلي التي أجبرته على التنقل، وعدم القرار، مما ألجأه إلى استخدام الجملة الفعلية تعبيرًا عن حاله المضطرب.

٢. تعددت أشكال المبتدأ في ديوان الهذليين، ولكن وروده نكرة كان الأكثر تمثلاً. أما فيما يتعلق بالخبر فقد طغى وروده مفردًا على صور الخبر الأخرى.

٣. حظيت (كان، وإن) باستعمال أكبر من أخواتهما، ويكمن السبب وراء ذلك في أنهما "أمات الباب"، وهذا يعني أن لهما استخدامات مخصوصة تغاير أخواتهما، كما تكتنفان من الدلالات ما لا تكتنفه.

٤. لم يلجأ الشعراء الهذليون كثيرًا إلى العدول عن النسق التركيبي في (كان، وإن) وأخواتهما، ففي الأعم الأكثر كان ظهورها على أصله.

٥. اختلف النحاة في تعدد أخبار كان وأخواتها بين مؤيد ومعارض، إلا أنه وبعد التقصي العميق جزمنا بوقوعه بدليل شافع من الديوان.

٦. على الرغم من الثراء اللغوي والنحوي في ديوان الهذليين، إلا أنه لم يظهر في أشعارهم ما يدل على حذف (كان)، أو حذفها واسمها.

٧. حضور أفعال المقاربة والشروع كان يسيرًا جدًا، أما أفعال الرجاء فلم ترد على الإطلاق.

٨. فرض الاستعمال اللغوي للأفعال أن يندرج بعضها تحت باب الأفعال المتعدية، وبعضها الآخر تحت باب الأفعال اللازمة، إلا أن هذيلًا وبفضل عبقريتهم خالفت ما تواضع عليه أهل اللغة، فاستعملت الأفعال المتعدية استعمال اللازمة منها.

٩. تجلّى حضور الفاعل في الديوان في ثلاثة أشكال، فقد جاء اسمًا ظاهرًا، ومصدرًا مؤولًا، وضميرًا، مشيرة بذلك إلى أن مجيئه اسمًا ظاهرًا كان أعلى من الصور الأخرى، يليه الضمير، ثم المصدر المؤول.

١٠. حاز الفاعل على نصيب الأسد في حضوره في الديوان ضمن مرفوعات الجملة الإسنادية الفعلية.

١١. تتوّعت أغراض حذف الفعل في الدّيوان، ومنها: كثرة استعماله ودورانه على الألسنة خاصّة إن جاء في أسلوب القسم، كما حُذف للاختصار والضرّورة الشعريّة، وضيق المقام عن إطالة الكلام، ولدلالة ما بعده عليه. ولم يتّسع الهذليّون بالحذف فيه بل استعملوه بما يخدم المعنى، ويزيده ألقاً وحسنًا في النّفس.

١٢. ظهر نائب الفاعل في صورتين؛ اسمًا ظاهرًا، وضميرًا. ومن الأسباب التي حُذف الفاعل لأجلها: التّحقير، والجهل بالفاعل، والإبهام، والمحافظة على الوزن الشعريّ والرّويّ.

١٣. ورد النّعت مفردًا، وجملة، وشبه جملة. ووظّف الشعراء الهذليّون النّعت بصورة كبيرة في أشعارهم، ولعلّ ذلك يعود إلى طبيعة حياة الهذليّ التي أجبرته على التّنقل والتّرحال، فما كان من قرائحهم إلّا أن تجود بما لديها تعبيرًا عمّا شاهدته من مشاهد الطّبيعة الخلّابة، وعمّا كابدوه من صنوف التّعّب والمشقّة أثناء ترحالهم.

١٤. استعمل التّوكيد بشقيّيه المعنويّ واللفظيّ، إلّا أنّ ألفاظ التّوكيد المعنويّ لم تكن ماثلة سائرها في الدّيوان.

١٥. طغى حضور عطف النّسق على عطف البيان، وقد كانت الواو أكثر حروف العطف مثولًا، ولعلّ السّبب يكمن في أنّه حرف ذو ثراء استدلالّيّ.

١٦. تمثّل البدل في نوعين؛ المطابق، وبدل بعض من كل.

١٧. كان النّعت أقوى أنواع التّوابع ظهورًا، في حين كان البدل أخفّها استعمالًا.

١٨. تعدّدت الأوزان الصّرفيّة التي جاءت عليها الصّفة المشبّهة، وكانت صيغة (فعليل) أكثرها مجيئًا، ويمكننا ترجيح السّبب إلى أنّ هذه الصّيغة سهلة النّطق، لينة السّبك، فضلًا عن اكتنافها كثيرًا من الصّفات التي تخرج من فم قائلها.

١٩. تفاوتت معمولات العوامل المختلفة في القلّة والكثرة، وقد فاق معمول اسم الفاعل معمولات الأخرى في الاستعمال.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفّقت في دراستي هذه، فإن أصبت فبِتوفيق الله، وإن أخطأت فمن نفسي

فالحمد لله أوّلًا وآخرًا، ثمّ الشّكر للدّكتور ياسر الحروب على ما أعطى وأفاد. والله وليّ التّوفيق..

الفهارس الفنيّة

أولاً_ فهرست المصادر والمراجع

ثانياً_ فهرست الآيات القرآنيّة

ثالثاً_ فهرست الأشعار

أولاً_ فهرست المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. الأزهرّي، خالد بن عبد الله، (ت. ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

٣. أسمر راجي، المعجم المفصّل في علم الصّرف، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، (د.ط)، لبنان، ١٩٩٧.

٤. الأسيوطي، عبد الرّحمن، (ت. ٩١١هـ)، الفرائد الجديدة، تحقيق: عبد الكريم المدرّس، ط٢٦، بغداد، ١٩٧٧.

٥. الأشموني، (٩١٨هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيّي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، ط١، لبنان، ١٩٥٥.

٦. الأصفهاني، الحسن بن عبد الله، بلاد العرب، تحقيق: حمد الجاسر، وصالح العلي، دار اليمامة، (د.ط)، المملكة العربيّة السّعوديّة، (د.ت).

٧. الأصفهاني، أبو الفرج عليّ بن الحسين، (ت. ٩٧٦هـ)، الأغاني، تحقيق: إحسان عبّاس، وإبراهيم السّعافين، وبكر عبّاس، دار صادر، ط١، بيروت، ٢٠٠٢.

٨. أمين، عبد الله، الاشتقاق، (د.ت)، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩. الأنباري، أبو البركات، (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمّد مبروك، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٠. الأندلسي، أبو حيان، (ت. ٧٤٥هـ)،

_ التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط١، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

_ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨.

١١. الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، (د.ت)، دار الشرق العربي، ط٣، بيروت، (د.ت).

١٢. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (ت. ٤٦٩هـ)، المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، (د.ط)، (د.ت).

١٣. الباقر، أبو الحسن علي بن الحسين، (ت. ٥٤٣هـ)، شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود، (د.ط)، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠.

١٤. برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٤.

١٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت. ١٠٩٣هـ)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).

١٦. التفتازاني، (٧٩٢هـ)، سعد الدين، المطول على التلخيص، مطبعة سنده، (د.ط)، القاهرة، ١٣١٠، (د.ت).

١٧. الثماميني، عمر بن ثابت، (ت. ٤٤٢هـ)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، ١٩٩٩.

١٩. الجرجاني، عبد القاهر، (٤٧١هـ):

_دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).

_المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، (د.ط)، العراق، ١٩٨٢.

٢٠. الجرجاني، عليّ بن محمد السيّد الشّريف، (ت.٨١٦هـ)، معجم التّعريفات، تحقيق: محمد صديق

المنشاوي، دار الفضيلة، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).

٢١. الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، (ت.٦٠٧هـ)، المقدمة الجزولية في النّحو، تحقيق: شعبان عبد

الوهاب محمد، مطبعة أمّ القرى، (د.ط)، (د.ت).

٢٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت.٣٩٢هـ)،

_الخصائص، تحقيق: محمد عليّ النّجار، مكتبة عاطف، (د.ط)، القسطنطينية، (د.ت).

_سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٩٨٥.

_اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٧٩

٢٣. ابن الحاجب، جمال الدّين أبو عمرو عثمان، (ت.٦٤٦هـ)،

_شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، (د.ط)، النّجف الأشرف،

١٩٨٠.

_الكافية في النّحو، تحقيق: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستريادي، دار الكتب العلميّة، (د.ط)، لبنان،

(د.ت).

٢٤. الحريري، القاسم بن عليّ بن محمد:

١٢٩٩. ١. قسطنطينية، مطبعة الجوائب، (د.ت)، ط١، قسطنطينية، ١٢٩٩.
٢٠٠٣. ١. بيروت، (د.ط)، المكتبة العصرية، (د.ط)، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٥. ابن حزم، محمد علي بن أحمد بن سعيد، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٥، القاهرة، (د.ت).
٢٦. حسن عباس، **النحو الوافي**، (د.ت)، دار المعارف، ط٣، مصر.
٢٧. الحلواني، محمد خير، **المغني الجديد في علم الصرف**، (د.ت)، دار الشرق العربي، لبنان، (د.ت).
٢٨. الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، (ت.١٣١٥هـ)، **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، (د.ط)، الرياض، (د.ت).
٢٩. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، **توجيه اللمع**، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط١، ٢٠٠٢.
٣٠. الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣.
٣١. ابن خلدون، (١٤٠٦م) عبد الرحمن، **تاريخ ابن خلدون**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، (د.ط)، بيروت، ٢٠٠٠.
٣٢. الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، (د.ت)، دار المعرفة، (د.ط)، الإسكندرية، ١٩٩٦.
٣٣. الرضي، (٦٨٤هـ)، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق: يحيى بشير المصري، ط١، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦.

٣٤. الزماني، علي بن عيسى، (ت. ٣٨٤هـ)، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥.

٣٥. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحق، (ت. ٣٤٠هـ)، **الجمال في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط١، الأردن، ١٩٨٤.

٣٦. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، (د.ط.)، القاهرة، (د.ت.).

٣٧. زكي، أحمد كمال، **شعر الهذليين في العصرين الجاهلي والإسلامي**، (د.ت.)، دار الكاتب العربي، (د.ط.)، القاهرة، ١٩٦٩.

٣٨. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت. ٥٣٨هـ)، **المفصل في علم العربية**، (د.ت.)، دار الجيل، ط٢، لبنان، (د.ت.).

٣٩. السامرائي، إبراهيم:

الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (د.ت.)، دار الفكر، ط٢، عمان، ٢٠٠٧.

الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، (د.ط.)، بغداد، ١٩٦٦.

معاني الأبنية في العربية، (د.ت.)، دار عمّار، ط٢، عمان، ٢٠٠٧.

٤٠. ابن السراج، (٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ط.)، (د.ت.).

٤١. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد، (٦٢٦هـ) **مفتاح العلوم**، (د.ت.)، المكتبة العلمية الجديدة، (د.ط.)، لبنان، (د.ت.).

٤٢. السّكريّ، أبو الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليّين، تحقيق: عبد السّتار أحمد فزّاج، مكتبة دار التّراث، (د.ط.)، القاهرة، (د.ت).

٤٣. سلمان، عليّ جاسم، موسوعة معاني الحروف العربيّة، (د.ت.)، دار أسامة للنّشر، (د.ط.)، الأردن، ٢٠٠٣.

٤٤. ابن سنان، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن سعيد، (ت٤٦٦هـ)، سرّ الفصاحة، (د.ت.)، دار الكتب العلميّة، ط١، لبنان، ١٩٨٢.

٤٥. السّهيليّ، عبد الرّحمن بن عبد الله، (ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، ط١، لبنان، ١٩٩٢.

٤٦. سيّويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت٧٩٦هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٧. السّيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيّويه، تحقيق: محمّد عليّ الرّيح هاشم، دار الفكر، (د.ط.)، القاهرة، ١٩٧٤.

٤٨. السّيوطي، (ت٩١١هـ):

_ شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، (د.ت.)، دار الفكر، (د.ط.)، لبنان: بيروت، (د.ت.).

_ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى بك، وعليّ محمّد البجّاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، (د.ط.)، بيروت، ١٩٨٦.

_ المطالع السّعيدة في شرح الفريدة، تحقيق: نبهان ياسين تحسين، دار الرّسالة، (د.ط.)، بغداد، ١٩٧٧.

_همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط١، لبنان: بيروت،

.١٩٩٨

٤٩. الشعراء الهذليّون، ديوان الهذليّين، (د.ت)، دار القوميّة، (د.ط)، القاهرة، ١٩٦٥.

٥٠. الشّوملي، عليّ موسى، شرح ألفيّة ابن معطي، (د.ت)، مكتبة الخريجي، ط١، الرّياض، ١٩٨٥.

٥١. الصّايغ، محمّد بن الحسن، (ت. ٧٢٠هـ)، اللّحة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ،

مكتبة الملك فهد الوطنيّة، ط١، المملكة العربيّة السّعوديّة، ٢٠٠٤.

٥٢. الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، ط١،

بيروت، ٢٠٠٤.

٥٣. ابن طولون، شمس الدّين محمّد بن عليّ، (ت. ٩٥٣هـ)، شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك،

تحقيق: عبد الحميد جاسم محمّد الفيّاض الكبيسيّ، دار الكتب العلميّة، ط١، لبنان، ٢٠٠٢.

٥٤. الطّيب، عبد الجواد:

_من لغات العرب لغة هذيل.

_هذيل في جاهليّتها وإسلامها، (د.ت)، الدّار العربيّة للكتاب، (د.ط)، ليبيا، ١٩٨٢.

٥٥. العاتكي، أحمد بن محمّد بن أحمد، (ت. ٨٧٠هـ)، الفصّة المضيّة في شرح الشّذرة الذهبية، تحقيق:

هزّاع سعد المرشد، ط١، ٢٠٠٣.

٥٦. عبّاس حسن:

_حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، (د.ط)، دمشق، ٢٠٠٠.

_خصائص الحروف العربيّة ومعانيها، (د.ت)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.ط)، ١٩٩٨.

٥٧. عبد الغنيّ أيمن أمين، النّحو الكافي، تحقيق: رمضان عبد التّوّاب، وإبراهيم الإدكاوي، ورشدي طعيمة، دار التّوفيقيّة، ط١١، القاهرة، ٢٠١٠.

٥٨. ابن عصفور، عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ، (ت.٦٦٩هـ):

_شرح جمل الزّجاجيّ، تحقيق: فوّاز الشّعار، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٩٩٨.

_مثل المقرّب، تحقيق: صلاح سعد محمّد المليطي، دار الآفاق العربيّة، ط١، ليبيا، ٢٠٠٦.

٥٩. عطية، جرجي شاهين، سلّم اللسان في الصّرف والنّحو والبيان، (د.ت)، دار ريحاني، ط٤، بيروت، (د.ت).

٦٠. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله، (ت.٧٦٩هـ):

_شرح ابن عقيل، (د.ت)، دار التّراث، ط٢٠، القاهرة، ١٩٨٠.

_المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٨٢.

٦١. العلالّي، صلاح الدّين خليل بن كيكليدي، (ت.٧٦١هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق:

حسن موسى الشّاعر، دار البشير، ط١، عمّان، ١٩٩٠.

٦٢. عيد محمّد، النّحو المصنّف، (د.ت)، مكتبة الشّباب، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).

٦٣. الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العربيّة، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصريّة، ط٣٠، بيروت، ١٩٩٤.

٦٤. الغيلي، عبد المجيد بن محمد، المعاني النحوية أساليبها وألفاظها عند العرب، (د.ت)، موقع رحي الحرف، (د.ط)، ٢٠٠٣.

٦٥. الفاخري، صالح سليم، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، (د.ت)، عصمى للنشر والتوزيع، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).

٦٦. ابن فارس، أحمد،

_ الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة، تحقيق: عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، ط١، لبنان: بيروت، ١٩٩٣.

_ معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

٦٧. الفراء، يحيى بن زياد، (ت. ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣.

٦٨. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت. ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائيّ، (د.ط)، (د.ت).

٦٩. ابن فرخان، كمال الدّين أبي سعد بن الحكم، المستوفى في النّحو، تحقيق: محمّد بدوي المختون، دار النّقاة العربيّة، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).

٧٠. الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، (ت. ٨١٧هـ)، القاموس المحييط، تحقيق: أنس محمّد الشّاميّ، وزكريّا جابر أحمد، دار الحديث، (د.ط)، القاهرة، ٢٠٠٨.

٧١. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت. ٢٧٦هـ):

_ تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صفرا، المكتبة العلميّة، (د.ط)، (د.ت).

الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).

٧٢. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد، (ت. ٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة،

تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط١، لبنان: بيروت، ٢٠٠٢.

٧٣. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن عليّ، (ت. ٨٢١هـ)، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان،

تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصريّ، ط٢، القاهرة، ١٩٨٢.

٧٤. القوزي، عوض حمد، المصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، (د.ت)

عمادة شؤون المكتبات، ط١، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٩٨١.

٧٥. كحّالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، (د.ت)، مؤسّسة الرّسالة، (د.ت).

٧٦. كمال باشا، شمس الدّين أحمد بن سليمان، أسرار النّحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطّباعة،

ط٢، ٢٠٠٢.

٧٧. المالقي، أحمد بن عبد النّور (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد

الخرّاط، دار القلم، ط٣، دمشق، ٢٠٠٢.

٧٨. ابن مالك، جمال الدّين، محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ):

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، (د.ط)، ١٩٦٧.

شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرّحمن السيّد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطّباعة والنّشر، ط١، ١٩٩٠.

شرح عمدة الحافظ وعدة الّلافظ، تحقيق: عدنان عبد الرّحمن الدّوري، مطبعة العاني، ط٢٠، بغداد،

١٩٧٧.

شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط ٦، المملكة العربية السعودية، (د.ت).

٧٩.المبرّد، محمّد بن يزيد،(ت.٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، ط ٣، القاهرة، ١٩٩٤

٨٠.المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، (د.ت)، دار الزائد العربي، ط ٢، بيروت، ١٩٨٦.
٨١.المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الذاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، ط ١، بيروت، ١٩٩٢.

٨٢.المرزباني، محمّد بن عمران بن موسى،(ت.٣٨٤هـ)، معجم الشعراء، تحقيق: فاروق اسليم، دار صادر، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥.

٨٣.مطلوب أحمد، و البصير كامل حسن، البلاغة والتطبيق، (د.ت)، ط ٢، العراق، ١٩٩٩.
٨٤.المكارم، علي:

الجملة الاسميّة، (د.ت)، مؤسّسة المختار، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٧.

الجملة الفعلية، مؤسّسة المختار للنشر، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٧.

٨٥.ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم، (٧١١هـ)، لسان العرب، (د.ت)، دار صادر، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

٨٦.موسى، محمّد محمّد، خصائص التركيب، (د.ت)، مكتبة وهبة، ط ٤، القاهرة، ١٩٩٦.

٨٧.الموصلی،علیّ بن عدلان، (ت.٦٦٦هـ)، الانتخاب لكشف الأبيات المشكّلة الإعراب، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، (د.ط)، مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٨.

٨٨.النّادري، محمّد أسعد، نحو اللّغة العربيّة، (د.ت)، المكتبة العصريّة، ط٢، بيروت، ١٩٩٧.

٨٩.النّجّار، أشواق محمّد، دلالة اللّواحق التّصريفية في اللّغة العربيّة، دار دجلة، ط١، عمّان، ٢٠٠٦.

٩٠.نهر هادي:

_ شرح اللّحة البدرية في علم اللّغة العربيّة، (د.ت)، دار اليازوري، (د.ط)، الأردن، (د.ت).

_ الصّرف الوافي، (د.ت)، عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن، ٢٠١٠.

٩١.الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، (د.ت)، مؤسّسة هنداوي، (د.ط)،

٢٠١٧.

٩٢.الهروي،علیّ بن محمّد، (ت.٤١٥هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحی، ط٢،

١٩٨١.

٩٢. ابن هشام، جمال الدّين أبو محمّد عبد الله، (ت.٧٦١هـ):

_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (د.ت)، دار الطّلائع، (د.ط)، القاهرة، ٢٠٠٤.

_ شرح شذور الذهب، تحقيق: محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، ط١، لبنان: بيروت،

٢٠٠١

_ شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، (د.ت)، دار الكتب العلميّة، ط٤، بيروت، ٢٠٠٤.

_مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد عليّ حمد الله، دار الفكر، ط ١، دمشق،

.١٩٦٤

٩٣.الهمداني، لسان اليمين الحسن بن أحمد بن يعقوب، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن عليّ الأكوخ

الحوالي، مكتبة الإرشاد، ط ١، صنعاء، ١٩٩٠.

٩٤.ياقوت، محمود سليمان، الصّرف التّعليمي والتّطبيقيّ في القرآن الكريم، (د.ت)، مكتبة المنار

الإسلاميّة، ط ١، الكويت، ١٩٩٩.

ثانيًا_المجالات والدراسات:

١.تركي، فايز صبحي، فاعلية المعنى النّحويّ الدّلاليّ لأسلوب المدح والذّم في القرآن الكريم،

مجلة مجمع اللغة العربيّة، العدد ٨٠١.

٢.الطّويجي، طلال، الفاعل في ضوء الاستعمال القرآنيّ، مجلة التّربية والعلم، مجلد ١٦، عدد ٤، ٢٠٠٩.

ثالثًا_الرسائل الجامعيّة:

١.الطّيب، منيرة حسن، المشتقات الدّالة على اسم الفاعل في شعر الهذليين، رسالة دكتوراة، جامعة أم

درمان الإسلاميّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ٢٠١١.

٢.العتوم، أيمن عليّ، اسم المفعول في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، الأردن، ٢٠٠٤.

٣. كـبها، سائـد ياسـين، ما بني على أشعار هذيل من تصاريف اللّغة وقواعدها، رسالة ماجستير، جامعة النّـجـاح، فلسطين، ١٩٨٨.

٤. المصلاوي، علي كاظم، لغة شعر ديوان الهذليين، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق، ١٩٩٩.

ثانياً_ فهرست الآيات القرآنية

الصفحة	الرقم	الآية	السورة
١١٧	٩١	وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيَّ كُمْ كَفِيلًا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُعَلِّمُ مَا تَفْعَلُونَ	النحل (١٦)
١١٢	٣٣	﴿ كَلْنَا الْجِنَّتَيْنِ أَنْتَ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظَلِمِ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴾	الكهف (١٨)
١٧٨	٢٧	﴿ وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾	الزّوم (٣٠)
١٢٨	٥١ - ٥٢	﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾	الزخرف (٤٣)
١٦٧	١٩	﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾	الدّاريات (٥١)
١٣٨	١٤ - ١٦	﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أُنُوفُهَا تَذَلُّلاً ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنْبِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرٌ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾	الإنس ان (٧٦)

ثالثًا_ فهرست الأشعار

الصفحة	الشاعر	البحر	البيت	القافية
٨٧	أسامة بن الحارث	المتقارب	أبي.....كُتَابَا	(الْبَاءُ)
٥٤	معقل بن خويلد	المتقارب	أَتَيْتُ.....صَاحِبُ	
٥٦	أسامة بن الحارث	المتقارب	إِذَا مَا.....اِقْتَرَابَا	
٤٧	ساعدة بن جوية	الكامل	ثُمَّ انْتَهَى.....مُتَعَرِّبُ	
٣٢	ساعدة بن جوية	الوافر	جَوَارَ.....خَبَائِبُ	
١٢٨	أبو ذؤيب	الطويل	دَعَانِي.....طِلَابُهَا	
١٠٥	ساعدة بن جوية	الكامل	ذُو سَوْرَةٍ.....يَكْتَبُ	
١٤٧	أبو ذؤيب	الطويل	رَأْتَنِي.....صِحَابُهَا	
١٤٥	أبو خراش	البسيط	سَمَحَ.....وَالظَّنَابِيْبُ	
١٦٩	ساعدة بن جوية	الطويل	شَرُوبٌ.....تَحْلُبُ	
١١٤	معقل بن خويلد	المتقارب	عَذِيرٌ.....عَاجِبُ	
١٧٠	أبو ذؤيب	الطويل	عَصَانِي.....طِلَابُهَا	
١٥٣	أبو العيال	مجزوء الوافر	فَاتَكَ.....الطَّلْبُ	

(الباء)

٤٧	ساعده بن جوية	الكامل	فاليوم..... مَارِبُ
٢٣/١٨٣	معقل بن خويلد	الوافر	فَيَسَسَ..... الْقَاصِبُ
٦٩	أبو ذؤيب	الطويل	فَقَلَّتْ..... جِبَابُهَا
١٧٧	ساعده بن جوية	الكامل	فَكَانَ..... وَأَطْيَبُ
٤٥	مالك بن خالد الحناعي	الطويل	فَكَانَ..... الْمَرَاقِبُ
٨٩	أبو ذؤيب	الطويل	فَمَا الرَّاحُ..... عَقَابُهَا
١٤٦	أبو ذؤيب	الطويل	فَمَا إِنَّ..... وَأَقْنِصَابُهَا
٥٢	أبو ذؤيب	الكامل	فَمَا يَرِحَتْ..... قِيَابُهَا
٥١	مالك بن خالد الحناعي	الطويل	فَمَا زَلَّتْ..... الْمَنَابِقُ
١٧	جنوب	البسيط	كُلُّ..... مَعْلُوبُ
١٣٩	ساعده بن جوية	الكامل	شَابَ..... يَغْتَبُ
١٠/١٥٧	ساعده بن جوية	الكامل	وَكَأَنَّمَا..... مُتْرَبُّ
٢			
١٢٣	أبو ذؤيب	الوافر	وَأَرَى..... يَنْتَسِبُ
١٥	حذيفة بن أنس	الطويل	وَأَقَلَّتْ..... يَنْصَبُ
١٢	ساعده بن جوية	الكامل	وَالسِّنْدُرُ..... الْأَثَابُ

٩٤	أبو خراش	الطويل	وَرَفَعْتُ.....ثِيَابِي	(الباء)
١٧٢	أبو العيال	مجزوء الوافر	وَلَا زُمَيْلَةَ.....رَكِبُوا	
٣٩	حذيفة بن أنس	الطويل	وَأَخْطَأُ.....تَحَرَّتِ	(التاء)
١٤٨	أبو ذؤيب	الطويل	وَلَا تَبْدُرَنَّ.....جَنَائِهَا	
٨٥	حذيفة بن أنس	الطويل	وَنَحْمِلُ.....تَرَّتِ	
٦٨	أبو المثلّم	الوافر	لَعَلِّي.....تَرِيثُ	(الثاء)
٨٥	عمرو بن الداخل	الوافر	أَحَاطُ.....تَعُوجُ	
١٧٧	عمرو بن الداخل	الوافر	بِأَحْسَنَ.....بَلِيحُ	
١٦٠	أبو ذؤيب	الطويل	بِكَفِيٍّ.....فَرِيحُ	(الجيم)
١٦٨	أبو ذؤيب	الطويل	صَرُوبٌ.....وَشَرِيحُ	
٣١	مالك بن خالد	الطويل	فَاتِكُ.....وَدَجُوجُ	
١٧/١٦٠	أبو ذؤيب	الطويل	فَذَلِكُ.....بَعِيحُ	
٦				
٦٨	أبو ذؤيب	الوافر	فَمَا أَصْحَى.....سَاجَا	
١٦٠	أبو ذؤيب	الطويل	كَأَنَّ.....أَبِيحُ	
٦٧	أبو ذؤيب	الطويل	كَأَنَّ.....هَمِيحُ	

٩١	أبو ذؤيب	الطويل	كَمَا نَوَّرَ.....عَرِيحٌ	(الجيم)
١٦٦	مالك بن خالد النخاعي	الوافر	وَصَبَّاحٌ.....كالسِّيَاحِ	
١٧٧	عمرو بن الداخل	الوافر	وما إن.....هَدُوجٌ	
١٦١	أبو ذؤيب	الطويل	يَقْرَبُهُ.....صَرِيحٌ	
١٦٦	مالك بن خالد الخناعي	الوافر	أَقْبُّ.....النِّيَاحِ	(الحاء)
١٥٣	أبو ذؤيب	البسيط	أَفْيَيْتُهُ.....وَمَمْنُوحٌ	
٢٩	أبو ذؤيب	البسيط	ثُمَّ.....أَمْسَاحٌ	
١٩٢	المتنخل	البسيط	عَقَّوْا.....الْوَضْحُ	
١٨٥	أبو ذؤيب	المتقارب	قَدْ أَبْقَى.....صَبِيحاً	
٤٥	المتنخل	البسيط	كَانُوا.....طَفَحُوا	
٦٩	أبو ذؤيب	الطويل	وَ عَادِيَّةٌ.....رِيحٌ	
١٢٩	أبو ذؤيب	البسيط	يَا هَلْ.....وَأَفْضَاحٌ	
٢٧/١٣٩	أسامة بن الحارث	الطويل	أَجَارَتْنَا.....أَرَاوُدٌ	
١٥٤	أسامة بن الحارث	الطويل	إِذَا نَضَجَتْ.....نَاجِدٌ	
٨٣	ساعة	الطويل	الْأَهْلُ.....مُقَعْدٌ	

٢٣/١٨٢	أبو ذؤيب	البسيط	حَتَّى إِذَا.....التَّجِدُ	(الدَّال)
١٦٩	أبو خراش	الوافر	حَمَومٌ.....تَصِيدُ	
١٧	قيس بن عيزارة	الكامل	صَبْحَاءُ.....أَسْوَدُ	
٣٨	قيس بن عيزارة	الكامل	فَحُبْسِنَ.....حَرُودُ	
١٢٩	صخر الغي	المنسرح	فَأَسْتَتْ.....أَحَدُ	
١٠١	أسامة بن الحارث	الطويل	فَمَا طَلَّهُ.....الرَّوَاعِدُ	
١٤	صخر الغي	الوافر	كِلَانَا.....بَعِيدِ	
٤٨	أبو خراش	الوافر	وَأَصْبِحَ.....سَوْدُ	
١٠٤	قيس بن عيزارة	الكامل	وَاللَّهِ.....رُكُودُ	
٥٢	البريق	الطويل	وَاللَّهِ.....الجَعُ	
٩٥	أسامة بن الحارث	الطويل	وَشَقُوا.....مُحَاتَدُ	
٦٩	ساعة	الرجز	وَلَكِنَّمَا.....وَمَوْحَدُ	
١٠٦	أسامة بن الحارث	الطويل	يُعَالِجُ.....حَاصِدُ	
٨٧	أبو جندب	الطويل	أَبِي.....بِمُنْكَرِ	
١٤٧	أبو ذؤيب	الطويل	إِذَا حُبَّ.....قِتَارُهَا	

١٧٩	أبو ذؤيب	المتقارب	أَلْكَبِي.....الْخَيْرُ	(الرّاء)
٦٧	أبو ذؤيب	الطويل	أَنَادِي.....بَصِيرُ	(الرّاء)
١٧٦	البريق	الوافر	بَأْجُرًا.....اسْتَدَارَا	
١٧٨	أبو ذؤيب	الطويل	بَاغْظَمَ.....غُرُورُهَا	
١٤	أبو ذؤيب	الطويل	تَنَقَّدَتْهَا.....خَيْرُهَا	
١٠٢	أبو بشينة	الوافر	جَلَبْنَاهُمْ.....غَزِيرُ	
١٢١	أبو ذؤيب	الطويل	سَبَقَتْ.....وَاصْفَرَّارِهَا	
١٥٦	أبو ذؤيب	الطويل	فَإِنْ أَعْتَدِرُ.....اعْتَدَارُهَا	
١٢٥	أبو كبير	الكامل	فَرَأَيْتُ.....مَعْمَرِي	
١٥٨	ساعدة بن جوية	الطويل	فَقِيلَ.....يُضِيرُهَا	
٢٦	أبو ذؤيب	الطويل	فَلَا.....وَحَضَارُهَا	
٦٣	أبو ذؤيب	المتقارب	فِيَا لَيْتَهُمْ.....الْخَمْرُ	
٤٦	أبو ذؤيب	البسيط	كَانَتْ.....غَدْرَا	
٦٤	أبو خراش	الطويل	لَعَلَّكَ.....الْقُبُورِ	(الرّاء)
١٧٨	أبو ذؤيب	الطويل	مَا حَمَلَ.....وَسَعِيرُهَا	
١٩	أبو ذؤيب	الطويل	هَلْ الدَّهْرُ.....غِيَارُهَا	

٦٢	أبو ذؤيب	المتقارب	وأَعْلَمُ.....الشَّعْرُ	
٣٧	أبو ذؤيب	الطويل	وَذَلِكَ.....مِرَازُهَا	
١٤٠	أبو ذؤيب	الطويل	وَعَيْرُهَا.....عَازُهَا	
١٥٢	أبو ذؤيب	الطويل	وَلَا تَسْبِقَنَّ.....ذُرُوزُهَا	
٩٥	أبو كبير	الكامل	وَنَضِيْتُ.....كَالْمَقْدَرِ	
٤٦	أبو كبير	الكامل	يَا لَهْفَ.....الْأَعْفَرِ	
١٨٩	أبو ذؤيب	الطويل	يُطِيلُ.....وَقِصُورُهَا	
٣٥	المتنخل	البسيط	لِبَاتٍ.....وَتَمَزِيرُ	(الزاي)
١٦٧	مالك بن خالد النخاعي	البسيط	أَحْمَى.....هَجَّاسُ	(السين)
١٠٣	أبو قلابة	الكامل	بَرٍّ.....أَحْمَسُ	
١٥٣	مالك بن خالد النخاعي	البسيط	صَعْبٌ.....هَرْمَاسُ	
١٣٥	مالك بن خالد النخاعي	البسيط	عَمْرُو.....عَبَّاسُ	
١٦/١٣٥	مالك بن خالد النخاعي	البسيط	يَا مَيَّ.....خَلَّاسُ	
٨				
١٦٧	مالك بن خالد النخاعي	البسيط	يُدْنِي.....لَبَّاسُ	
١٧٠	أمية بن أبي عانذ	الكامل	أَوْ مُعْزِلٍ.....مِخْمَاصِ	

١١٨/٤٤ ١٦٥/	أمية بن أبي عانذ	الكامل	قد كُنْتُ.....لَحَاصِ	(الصاد)
٦٥	أبو خراش	الطويل	كَأَنَّهُمْ.....نَحْضُ	(الضاد)
٦٦	أبو خراش	الطويل	وَلَمْ أَدِرْ.....مَحْضِ	
١٣	أبو خراش	الطويل	يُبَادِرُ.....وَالْقَبِضِ	
١٣٣	المتنخل	الوافر	فِيمَا.....النِّيَاطِ	(الطاء)
٦٦	المتنخل	الوافر	كَأَنَّ.....بِالْمِشَاطِ	
١٥٢	المتنخل	الوافر	وَأَعْطِي.....أَطَاطِ	
١٢٤	ساعدة بن العجلان	الكامل	تَعْدُو.....تَشْبَعِ	(العين)
٣١	أبو ذؤيب	الكامل	سَبَقُوا.....مَصْرَعُ	
١٥٥	أبو ذؤيب	الكامل	شَعَفَ.....يَفْرَعُ	
١٧/١٠٩	أبو ذؤيب	الكامل	عَلَيْهِمَا.....تَبَّعُ	
١٢٣	أبو ذؤيب	الكامل	فَأَبْدَهُنَّ.....مُتَجَجِّعُ	
٨٦	أبو ذؤيب	الكامل	فَأَجْبَتْهَا.....فَوَدَّعُوا	
١٠٦	أبو ذؤيب	الكامل	فَبَدَأَ.....مُقَرَّعُ	
١٥٥	أبو ذؤيب	الكامل	فَعَبَّرَتْ.....مُسْتَبَّعُ	
٩٥	أبو ذؤيب	الكامل	فَعَدَا.....تَوَزَّعُ	
٩٥	أبو ذؤيب	الكامل	فَكَانَ.....يُنَزَّعُ	

٨١	أبو ذؤيب	الكامل	فَكْبَا.....أَبْرَعُ	(العين)
١٢٤	أبو ذؤيب	الكامل	فَلَيْشَنَ.....وَيَشْمَعُ	
١٢٠	أبو ذؤيب	الكامل	فَلَنَن.....لَمْفَجَّعُ	
١٩	المعطل	الطويل	فَمَنْ.....مَقْدَعَا	
١٦	أبو ذؤيب	الكامل	قَالَتْ.....يَنْفَعُ	
٣٠	أبو ذؤيب	الكامل	قَصَرَ.....الإصْبَعُ	
١٧٢	المعطل	الطويل	كَانَهُمْ.....مِهْرَعَا	
٥٠	أبو ذؤيب	الكامل	كَمْ.....فَتَصَدَّعُوا	
٤٠	جنادة بن عامر	الوافر	لَعَمْرُكَ.....أَضَاعَا	
٩٠	المعطل	الطويل	لَهُ أَيْكَةٌ.....وَحِزْوَعَا	
٢١	أبو ذؤيب	الكامل	مُتَحَامِيَيْنِ.....أَشْنَعُ	(العين)
٢٠	أبو ذؤيب	الكامل	وَإِذَا الْمَنِيَّةُ.....لَا تَنْفَعُ	
١٥٩	أبو ذؤيب	الكامل	وَالدَّهْرُ.....مَرَوَعُ	
٣٠	أبو ذؤيب	الكامل	وَالدَّهْرُ.....مُمَنَعُ	
١٧	أبو ذؤيب	الكامل	وَعَلَيْهِمَا.....تَنْعُ	
٣٧	قيس بن عيزارة	الطويل	وَقَالُوا.....قَاطِعُ	

١٥٧	ساعده بن جوية	الكامل	وَلَيَاتَيْنَ.....تَسْمَعُ	
١٨٤	قيس بن عيزارة	الطويل	وَيَأْمُرُ.....شَافِعُ	
٩٣	أبو ذؤيب	الكامل	يَعْتَزْنَ.....الأدْرُعُ	
١٢٠/٨١	أبو ذؤيب	الكامل	يَهْشِنُهُ.....مُوَاعُ	
١٣٣	أبو ذؤيب	الوافر	أَتِيحَ.....وَحِشُوفُ	(الفاء)
١٥٤	أبو ذؤيب	الوافر	بِهِ الْقَوْمُ.....وَكَاتِفُ	
٤٩	أبو كبير	الكامل	زَقَبٌ.....الأخْفِ	
٦٨	صخرالغي	المتقارب	فَأَقْبَلُ.....جَزِيْفَا	
١٢٣	أبو ذؤيب	الوافر	فَقَالَ.....أَوْثِيفُ	
٩٠	مالك بن خالد النخاعي	الطويل	مَكْبَلَةٌ.....يُحْرَقُ	
١١	صخر الغي	المتقارب	وَذَاكَ.....نَتِيْفَا	
٥١	أبو خراش	الطويل	أَبِي.....وَمَقْبِلُ	
٩٤	أبو خراش	الطويل	إِذَا أَجَارُوا.....قَتَلُوا	
٣٤	ساعده بن جوية	الوافر	إِذَا مَا.....الْقَطِيلُ	

١٢٨	أبو كبير	الكامل	أَرْهَبُ.....الأَوَّلِ	(اللام)
٣٣	ساعده بن جوية	الوافر	أَلَا قَالَتْ.....وَالكُلُوبِ	
٦٣	عبد مناف بن ربع	الطويل	أَلَا لَيْتَ.....الحَفَائِلِ	
١٤١	المنتخل	الطويل	التَّارِكُ.....ثَمِلُ	
١٣٣	أبو خراش	الطويل	أُمُّ.....وَعَقِيلُ	
٥٣	أبو خراش	الطويل	أَوَاقِدُ.....بِجَاهِلِ	
١٢٧	أبو ذؤيب	الطويل	بِأَحْسَنَ.....الْوَصْلِ	
١٢٢	عبد مناف بن ربع	الطويل	تَعَاوَرْتُمَا.....وَأَصِلِ	
٥٦	أبو خراش	الطويل	تَكَادُ.....الشَّمَانِلُ	
٩٢	ساعده بن جوية	الوافر	جَمَالِكِ.....قَلِيلُ	

١٢١	أبو العيال الهذلي	الكامل	حَتَّى إِذَا.....مُقْبِلٌ	(اللام)
١٨٣	أبو خراش	الطويل	حَذَانِي.....الْخَلِيلُ	
٣٥	المتنخل	البسيط	حُلُوٌّ.....يَنْتَعِلُ	
٧٨	أبو كبير	الكامل	حَمَلْتُ.....يُحْلِلُ	
٨٨	أبو خراش	الطويل	رَأَيْتُ.....بِالشَّمَانِلِ	
٨٩	المتنخل	البسيط	رَبَاءٌ.....وَالسَّبِيلُ	
١٠٧	أبو خراش	الوافر	رِمَاحٌ.....الْأَسَافِلِ	
١٢١	أبو العيال الهذلي	الكامل	شَعْبَانُ.....فَتَكْمَلُ	
٢٩	أبو ذؤيب	البسيط	فَاتَبِلُ.....نَيْلٌ	
٢٦	أبو ذؤيب	الطويل	فَجَاءَ.....النَّحْلُ	

٨٤	أبو خراش	الطويل	فَقَدْتُ.....أباجلي	(اللام)
١٢١/٧٢	أبو خراش	الوافر	فَلَمَّا رَأَى.....وَقَفِيْلُ	
٨٤	أبو خراش	الطويل	فَلَمَّا رَأَى.....خَمِيْلُ	
١٨٤	أبو خراش	الطويل	فَنَعَمُ.....بَيْلُ	
٦١	أبو خراش	الطويل	لَعَمْرِي.....لَقَلِيْلُ	
٢٠	أبو ذؤيب	الطويل	لَعَمْرِي.....بِالْأَصَانِيْلُ	
٧١	المتنخل	البسيط	أَيْسَ.....مُقْتَبِلُ	
١٤٠	أمية	الطويل	مُقْبِتًا.....لِلْعِيَالِ	
١٤١	أبو كبير	الكامل	مِمَّا حَمَلْنَ.....مُنْقَلِ	
٥٤	ساعدة بن جوية	الوافر	هَذَاكَ.....فَتِيْلُ	

٤٩	أمية بن أبي عانذ	الطويل	وأضحى.....النَّيَالِ	(اللام)
٦٢	جنوب بنت عمرو	المتقارب	وَقَدْ عَلِمَتْ.....نِفَالًا	
٤٨	ساعدة بن جوية	الوافر	وَلَوْ أَمْسَتْ.....الْفَحُولُ	
١٣٤	أبو ذؤيب	الطويل	وَلَوْ أَنِّي.....ورسولها	
١٠٨	أمية بن أبي عانذ	الطويل	وَيَأْوِي.....السَّعَالِي	
٨٤	أبو كبير	الكامل	يَتَعَطَّفُونَ.....المَعْفَلِ	
١٧٣	المتنخل	البسيط	يُحِبُّ.....وَقَلَّ	
١٤٧	أبو خراش	الطويل	أَتَتْهُ.....عَرَمٌ	
١٠٣	صخر الغي	الوافر	أَتَيْحٌ.....سَامَا	
١٥٦	ساعدة بن جوية	الطويل	أَتَيْحٌ.....كُلُومَهَا	

٧٢	أبو كبير	الكامل	أَرْهَبِيْرٌ.....مُتَكْرِمٌ	(الميم)
٣٨	ساعدة بن جوية	الطويل	أَهَاجِكُ.....وَقَدِيْمٌ	
٩١	ساعدة بن جوية	البسيط	تَالِهٌ.....خَدِمٌ	
١٣	أبو خراش	الطويل	تَذَكَّرْتُ.....السَّجْمُ	
٣٤	أبو خراش	الطويل	تَذَكَّرُ.....مُعَصِمٌ	
٥٥	أبو خراش	الطويل	تَقُولُ.....تَسْلَمُ	
١٧١	ساعدة بن جوية	البسيط	حَتَّى شَأَهَا.....لَمْ يَمِ	
١٦٥	معقل بن خويلد	الوافر	فَاتَكْمَا.....الدَّوَامِي	
٥٧	صخرالغي	الوافر	فَرَاغَا.....خَطَامَا	
١٦٨	أبو خراش	الطويل	فَلَا وَأَبِيْكَ.....الْعُدْمُ	

١٥٨	أبو خراش	الطويل	كريم.....وَصَمِّ	(الميم)	
٢٨	صخر الغي	الوافر	لَعْمَرُكَ.....الْحَمَامَا		
٨٣	أبو خراش	الطويل	وَأَنْ قَدْ.....نُو هَمَّ		
١٢	أبو كبير	الكامل	والدَّهْرُ.....مُبْرِم		
١١٢	ساعدة بن جوية	الطويل	وَجَاءَ.....سَجُومٌ		
٣٩	ساعدة	الطويل	وقَدَمٌ.....وَهَزِيمٌ		
٧٣	أبو خراش	الطويل	وَمَا أَحَدٌ.....الرَّجْمُ		
١٢٨	ساعدة بن جوية	البسيط	يا لَيْتَ.....نَدِمُ		
٢٢	المعطل	الطويل	أَنَاسٌ.....الدَّوَاجِنُ		(النون)
١٨٩	المعطل	الطويل	رُؤْيَدٌ.....مُتَمَائِنُ		

١٨٩	المعطل	الطويل	فَهَيْهَاتِ.....الأوايِن	(النون)
١٨	المتنخل	المتقارب	أَلَا مَنْ.....سِوَاهُ	(الهاء)
١١٤	أبو حنذب	الرجز	إِنِّي أَمْرُؤٌ.....وَالكَغْبِيَّةُ	
١٤٦	المتنخل	المتقارب	لَعَمْرُكَ.....قَوَاةُ	
١٠٣	أبو العيال	الكامل	أَقْسَمْتُ.....يُنْسِينِي	
١٠٤	أبو ذؤيب	المتقارب	عَرَفْتُ.....الْحَمِيرِيَّ	(الياء)
٢٧	أبو ذؤيب	الطويل	فَتَلِكْ.....نُبْلِي	
١٢٢	أبو العيال	الكامل	فَلَقَدْ.....يَبْغِينِي	
٣١	أبو ذؤيب	الطويل	فَيَنْظُرُ.....مَحِيَّ	
٢٢	أمية بن أبي عانذ	المتقارب	وَأَطْلُبُ.....سَالِي	

١٥٦	أبو ذؤيب	المتقارب	وَأَنسَى.....نَسِيَّ	(الياء)
٦١	أبو خراش	الطويل	وَأَني لأهدي.....يَرَمِي	

Study Abstract

Prepared by

Yasmeen-sharif

Supervised by

DR.yasser-alhroub

The current study applies a descriptive analytical approach; it presents the issue of Almarfoo9at (roughly subject case elements) and other related syntactical topics, in accordance with how they were explicated in major reference books of syntax. The study shows the semantic implications of those topics in poetic structures.

The study comprises an introduction, four chapters, and a conclusion. The introduction explains the purpose of the study, its significance, and a survey of the relevant literature. It also describes the methodology applied by the researcher and the chapters that the current study comprises.

The first chapter tackles Almarfoo9at as elements in nominal predicational sentences. It explains the different realizations of both the subject and the predicate, and their features as exemplified by structures in the Diwan (the subject of the current study). The chapter also illustrates the features of the subject of the semi-verb (ka:na), as well as the so-called "sisters" of ka:na. Furthermore it illustrates the features of the predicate of the emphatic particle (Inna), as well as the so-called "sisters" of Inna, and also the cases where the predicate of Inna can be deleted. In addition, the chapter explains the subject of (ka:da) and its "sisters", the subjects of (laysa)-like particles, and finally the predicate of the generic negator (la annafiya liljins).

The second chapter tackles almarfoo9at in verbal predicational sentences. It explains the present tense verb (almuDari9), as exemplified in the structures of the Diwan. Further it explains the different realizations of this tense, its fronting and its backward relocation. Finally the subjects the subject-"proxy" (Na'ib al-fa9il) is explained.

The third chapter deals with the subject-governed "satellites", as exemplified in the structures of the Diwan. Thus adjectives and their purposes are discussed, as well as their multiple co-occurrence, and the semantic implications thereof. The chapter also discusses emphasis, coordination, and substitution, explaining their types and their semantic implications.

The fourth chapter explains various grammatical "agents" (9am'l) and their grammatical "affectees" (ma9mool). Thus the chapter expounds the each of: name of doer (ism alfa9il), name of doer-like adjectives (aSSifah almushabbaha), name of verb recipient (Ism almaf9ool), comparative nouns, verbal nouns (ism alfi9l), expressions of praise and discontent (almaf7 wa athamm), and finally exaggeration expressions. The chapter illustrates how they behave in structures, their different realizations and their semantic implications.

Finally, the conclusion presents the findings of the current study.